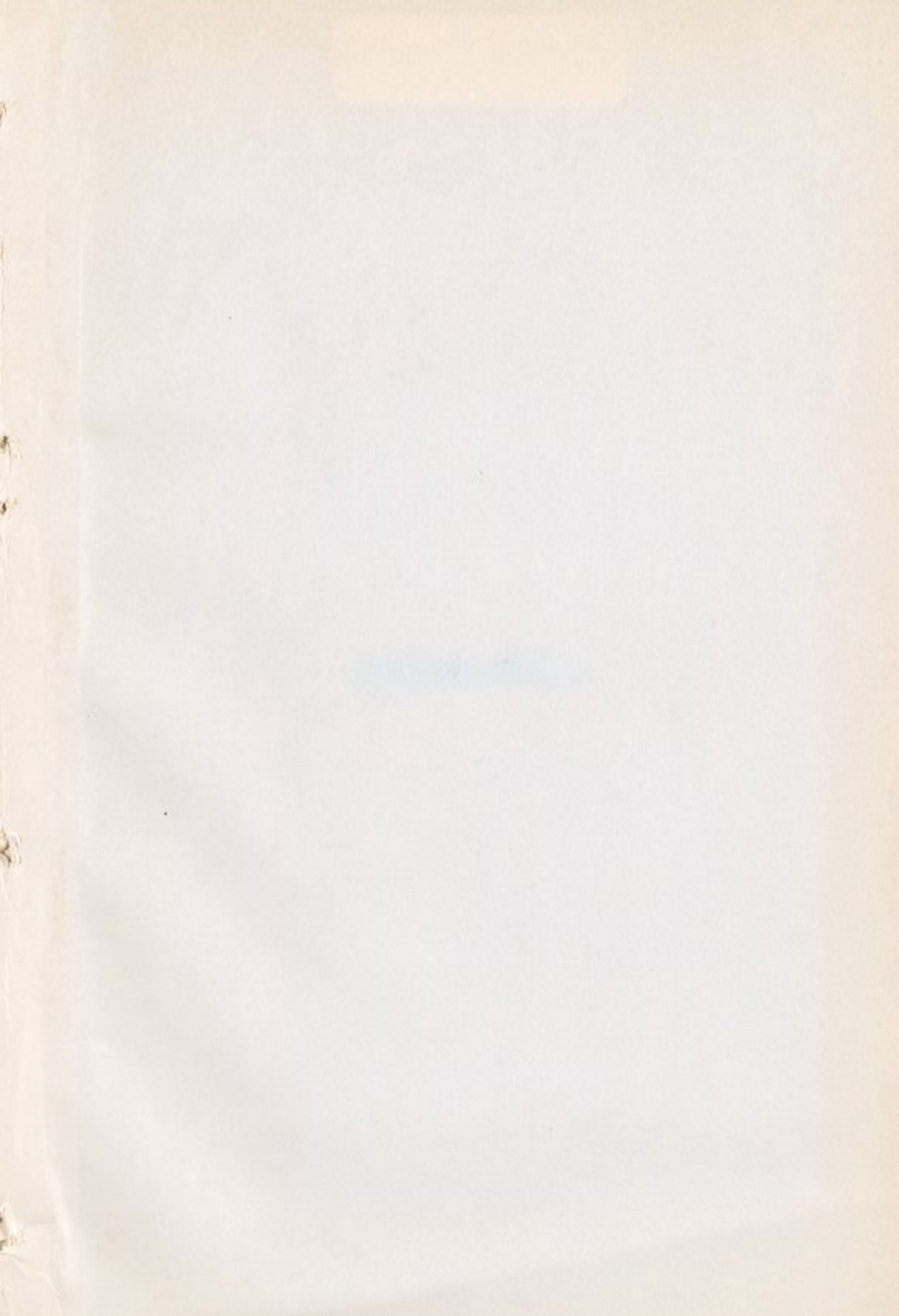


Princeton University Library



32101 072239435



الجمهورية العربية المتحدة
الإقليم السوري
وزارة التخطيط

مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للسنة الاولى

١٩٦٠ - ١٩٦١

Syria. Wizārat al-Takhtit

الجمهورية العربية المتحدة
الإقليم السوري
وزارة التخطيط

Mashrūc khittat al-tanmiyah

مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للسنة الاولى

١٩٦٠ - ١٩٦١



2276
·0747
·363



من أقوال سيادة الرئيس جمال عبد الناصر



هذا هو سبيلنا ..

لقد أعلننا أن سبيلنا هو سبيل التنمية
والإنماء ، وأن سبيلنا هو سبيل البناء ،
وأن علينا أن نصبء الجهود من أجل بناء
المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني،
وأن المسئولية في هذا السبيل تقع على
كل فرد من أبناء هذا الشعب ...

وسرنا أيها الاخوة المواطنين من أجل
التصنيع ومن أجل التنمية الزراعية ، ثم
سرنا من أجل التنمية في كل قطاع من
القطاعات الاخرى .

(من خطاب السيد الرئيس في المؤتمر
الشعبي بالاسكندرية ٢٤ حزيران سنة ١٩٦٠)

* * *

3-16-66
1983

ولقد كان مستحيلا أن تبقى الفرصة حakra بالوراثة لقلّة من المواطنين ... وكان مستحيلا
أن يبقى الجهل والمرض والضعف حakra بالوراثة لكثرة من المواطنين ...
وانما كان محتما أن نفتح الطريق أمام العدل ، ولقد كان ذلك يقتضي أن نسير في طريقين :
أولا - تنمية الاقتصاد القومي حتى تتسع آفاقه الى حد يسمح لكل مواطن بأن يملك
نصيباً منه ...

نحو العدالة الاجتماعية

ثانياً - محاولة تقليل حدة الفوارق بين الناس احقافاً لمبدأ العدل الاجتماعي وتمكيننا
للاستقرار داخل الوطن ...

ولقد كان هذا ايها الاخوة المواطنين يحتم وجود خطة شاملة يجري التطور الاقتصادي
والاجتماعي وفقها وعلى اساسها ..

(من خطاب السيد الرئيس في المؤتمر العام الاول للاتحاد القومي ٩ تموز ١٩٦٠)

التقديم

من أجل ارساء قواعد العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، اخذت الجمهورية العربية المتحدة بمبدأ التخطيط القومي الشامل، جاعلة هدفه الاساسي في كل من اقليمها مضاعفة الدخل القومي في مدى عشر سنوات، مع اعادة توزيعه بشكل يحقق العدالة الاجتماعية والعمل على تدعيم الجهاز الانتاجي المحلي وتطويره بما يجعله اقدر على اتاحة فرص العمل لكل يد منتجة وتهيئة سبل الربح العادل لرأس المال الخاص ومسايرة مطالب مجتمع عربي متحرر أخذ على نفسه أن يحقق نظاما اشتراكيا ديموقراطيا تعاونيا، وآمن بمبادئ الحياد الايجابي والتعايش السلمي .

على هدى هذه الاهداف التي حددها السيد رئيس الجمهورية ارسيت المعالم الاساسية لخطة مضاعفة الدخل القومي في السنوات العشر القادمة (١٩٦٠/١٩٦١/١٩٦٦/١٩٦٩/٧٠) التي ترتفع بالدخل المحلي في الاقليم الشالي من ٢٤٠٠ مليون ليرة إلى ٤٨٠٠ مليون ليرة، أي بمعدل وسطي يبلغ حوالي ٧,١٪ سنويا، يكفل زيادة في دخل الفرد تبلغ ٥٪ سنويا .

وضمن الاطار العام لتلك الخطة وضعت الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠/١٩٦١/١٩٦٤/١٩٦٥) لترتفع بالدخل في السنة الخامسة الى ٣٣٦٠ مليون ليرة، أي بزيادة قدرها ٤٠٪ بالنسبة الى سنة الاساس، وبمعدل وسطي قدره ٦,٩٪ سنويا مما يؤدي الى زيادة دخل الفرد بمعدل ٤,٨٪ سنويا خلال هذه الفترة . وقدرت الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتحقيق

هذه الاهداف و لضمان السير قدما في الخطة الخمسية الثانية بنحو ٢٧٢٠ مليون ليرة ، يخص القطاع العام منها ١٧٢٠ مليون ليرة بينما يخص القطاع الخاص ١٠٠٠ مليون ليرة .

وقد ناقش الاتحاد القومي هذه الخطة واقراها في مؤتمراته العامة . واعتمدها السيد رئيس الجمهورية بقراره رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠

وفي هذا الكتاب نقدم خطة السنة الاولى (١٩٦٠/١٩٦١) كأولى مراحل الخطة الخمسية الاولى . وهي تمثل نقطة الانطلاق في تاريخنا الحديث ، نحو نمو مطرد مستمر . وكأي نقطة انطلاق يمكن اعتبارها مرحلة انتقال: تستمد مشاكلها من الماضي وتستوحي الحلول من هدى الاهداف المرتقبة في المستقبل .

فهي تسعى أولا الى زيادة الدخل القومي بمعدل يبلغ ٥,٦ ٪ ، وهو معدل يتفق مع مقتضيات الخطة الخمسية الاولى ويحقق للفرد زيادة قدرها ٢,٢ ٪ كما تسعى الى التخفيض من عدم الاستقرار الاقتصادي عن طريق المبادرة بتنفيذ مشروعات الري والزراعة الكبرى ، التي تساعد على تجنب الدخل والانتاج الزراعيين من التقلبات التي تهددهما والتي تتفشى من القطاع الزراعي الى باقي القطاعات ، مخلفة آثارها في النشاط التجاري والصناعي ، مخلة بموارد الدولة وبموارد البلاد من القطع الاجنبي وضارة بمستويات الدخل والاستهلاك وتوزيعها .

وتستهدف الخطة ايضا تعديل الجهاز الانتاجي اذ تبادر الى تعزيز القطاعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي (النقل والمواصلات والمرافق والاسكان) خاصة قطاع النقل والمواصلات اذ ان هذه القطاعات تجعل المجتمع اكثر مقدرة على الانتاج والتصرف في منتجاته وتنهض بالنواحي العمرانية الحيوية للتقدم . وهي بجانب هذا تولي عنايتها للقطاعات السلبية وما يتعلق بها من قطاعات . فاذا ما تقدم الانتاج في هذه القطاعات امكن التوسع في قطاع الخدمات بما يساير تطور المعيشة واحتياجات التقدم بوجه عام .

جدول رقم (١)

توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية في خطة السنة الاولى

(بمليون ليرة)

مجموع الاستثمارات		القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع
التوزيع النسبي	بمليون ليرة			
٢٨,٠	١٢٠,٠	٤٠,٠	٩٠,٠	الزراعة والقطاعات المتعلقة بها
١٨,٤	٨٥,٥	٣٠,٠	٥٥,٥	الصناعة والتعدين والبتروك والكهرباء
٣٩,٥	١٨٣,٥	٧٥,٠	١٠٨,٥	قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادي
١٠,٩	٥٠,٥	١٠,٠	٤٠,٥	الخدمات
٣,٢	١٥,٠	١٥,٠		التغير في المخزون (القطاع الخاص)
١٠٠,٠	٤٦٤,٥	١٧٠,٠	٢٩٤,٥	المجموع
	١٠٠	٣٦,٧	٦٣,٣	التوزيع النسبي للمجموع (%)

والجدول السابق يبين توزيع الاستثمارات على الفعاليات الاقتصادية موزعة بين القطاعين العام والخاص . وقد نال القطاع الخاص ١٧٠ مليون ليرة من بين مجموع الاستثمارات البالغ قدرها ٤٦٤,٥ مليون ليرة أي بنسبة ٣٦,٧٪ وقد قدرت الاستثمارات الخاصة في كل من القطاعات الرئيسية وفقا لطبيعة المشاريع التي تضمنتها الخطة ولامكانيات التمويل الخاص وامكانية تعبئته وتوجيهه الى القطاعات الاقتصادية .

وبجانب الاعتبارات الانتاجية روعيت عند وضع الخطة وتوزيعها على القطاعات اهداف الدخل والعمالة ، والجدول الآتي يبين توزيع الدخل على القطاعات السالفة الذكر (او ما يناظرها) .

جدول رقم (٢)

توزيع الدخل على القطاعات الرئيسية ومعدلات زيادته

(بمليون ليرة)

القطاع	سنة الأساس		الزيادة %
	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	
الزراعة	٩٦٥	١٠٠٠	٣,٦
الصناعة	٢٧٥	٢٩١	٥,٨
قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادي (*)	٦٢١	٦٧٨	٩,٢
الخدمات	١٠٨	١١٤	٥,٦
القطاع الوسيط (التجارة والمال)	٤٣١	٤٥٢	٤,٩
المجموع	٢٤٠٠	٢٥٣٥	٥,٦

وقد راعت الخطة اختلاف انتاجية الاستثمار في كل قطاع كما أخذت بعين الاعتبار المدة اللازمة لظهور الانتاج وأثره في تحقيق الزيادة الكلية المترتبة عليه في الدخل . وقد تحدد معدل النمو في الدخل وهو ٥,٦٪ وفقا لهذه العوامل جميعا وهو بطبيعة الحال دون المعدل الوسطي نظرا لانه مبني بالاكتر على الاستثمارات السابقة لخطة التنمية .

وفيما يتعلق بالمعاملة راعت الخطة عاملين جوهرين الاول هو توفير فرص العمل للأيدي العاملة التي يتوقع زيادتها بمقدار ٣٤ ألف عامل (بواقع ٣٤٪ من الزيادة في عدد السكان) . والثاني هو رفع مستوى انتاجية العامل في كل قطاع مع مراعاة تقريب التفاوت بين القطاعات بقدر ما تسمح الظروف .

(*) تشمل النقل والموصلات والتشييد والاسكان والقطاع الحكومي العام .
ومن المفيد أن نلفت النظر الى ان زيادة الدخل الزراعي قدرت على أساس القيمة المضافة التي تتحقق نتيجة لمختلف الاستثمارات بصرف النظر عن تطور الانتاج بسبب التقلبات الجوية .

الفنية للإنتاج . فالنمية الاقتصادية التي تهدف الى رفع دخل الفرد إنما تعني زيادة إنتاجية الفرد العامل (ما لم تزد نسبة الأيدي العاملة الى جملة السكان ، الأمر الذي لا ينتظر حدوثه في الأجل القصير) . والجدول الآتي يبين تقديرات الزيادة في العمالة وفي إنتاجية العمال المترتبة على الاستثمارات السابقة .

جدول رقم (٣)

الزيادات في العمالة وفي إنتاجية العامل في كل قطاع (*)

نسبة السنة الأولى الى السنة الأساس %	إنتاجية العامل الواحد		زيادة العمالة (بالعامل)	القطاع
	سنة الأساس	السنة الأولى		
١٠٢,٦	١٢٠,٨	١١٧٧	٨	الزراعة
١٠٠,٧	٣٤٤١	٣٤١٨	٨	الصناعة والتشييد
١٠٤,٠	١٥٩٢	١٥٣٠	١٨	القطاعات الأخرى
١٠٣,٣	١٦٢١	١٥٦٩	٣٤	المجموع بما فيه الإيجارات السكنية

ويلاحظ أن زيادة الإنتاجية في الزراعة دون المستوى العام لان الاستثمارات في هذا القطاع يتطلب تنفيذها بعض الوقت وستظهر نتائجها في السنوات التالية . ومن جهة أخرى ارتفعت الإنتاجية في القطاعات الأخرى بمعدل أكبر نظرا لان هذه القطاعات كانت متخلفة نسبيا من حيث الإنتاجية بالإضافة الى أن طبيعتها تتيح زيادة إنتاجيتها بصورة دائمة سواء في المؤسسات القائمة فعلا أو في المشروعات الجديدة .

(*) تقاس الإنتاجية بقسمة الدخل المتولد في القطاع على عدد المشتغلين في القطاع وقد استبعدت الإيجارات السكنية من « القطاعات الأخرى » وأدرجت عند حساب المتوسط العام .

هذه هي خلاصة الاعتبارات الرئيسية التي بنيت عليها الخطة . ونود
ان نشير هنا الى الدور الذي يلعبه كل فرد من افراد الاقليم في تنفيذ الخطة
وفي تحقيق اهدافها ، فلا شك ان نجاح تنفيذ الخطة يتوقف الى حد كبير
على مساهمة كل منهم باداء ما ترتب عليه الخطة من واجبات .

وهكذا تمضي بلادنا قدماً في سبيل غاياتها متمسكة بعزمها الوطيد على
التقدم ورغبتها الاكيدة في الرقي .

نائب رئيس الجمهورية
وزير التخطيط المركزي

نور الدين كحالة

الفصل الأول

البرنامج الاستثماري

للسنة الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦١

أولا - الاعتبارات العامة

يلعب الاستثمار دورا رئيسيا في خطة التنمية . فالهدف المباشر لهذه الخطة هو زيادة حجم الانتاج وذلك بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد بوجه عام من جهة ، و برفع الانتاجية المتوسطة للعامل الواحد واعادة تكوين البنيان الاقتصادي بشكل سليم من جهة ثانية . ويتطلب هذا كله استثمارات جديدة تعبىء مختلف عوامل الانتاج في سبيل تحقيق الزيادة المرغوبة في الانتاج . ومن هنا يتحتم النظر الى الاستثمار لا على أنه انفاق للاموال وتوظيف لها بما يدر دخلا على صاحبها ، وانما باعتباره « تكوينا لرأسمال جديد » أي اضافة للآليات والمعدات ووسائل النقل والابنية والتشييدات والتجهيزات ، وكل ما يصحب هذه الاضافة من انفاق آخر في شكل اجور ورواتب ودراسات تلزم لجعل هذه السلع صالحة لخلق طاقات انتاجية جديدة .

ولو امعنا النظر في هذا التعريف العام للاستثمار لانتضح لنا أنه يحمل في طياته عدة قواعد هامة لابد من اخذها في الحسبان عند مناقشة الارقام الواردة في باقي اقسام هذا الفصل :

١ - القاعدة الاولى هي ان الاستثمار بمعناه الدقيق يعني اضافة رأسمال جديد الى رأسمال سابق . وبما ان استخدام رأس المال يستهلك منه جزءا خلال الفترة الانتاجية ، فلا بد من حساب الاستثمار الصافي وهو ما يتبقى من اجمالي الانفاق الاستثماري بعد استقطاع الجزء اللازم للمحافظة على رأس المال القومي عند المستوى الذي كان عليه في بدء الفترة . ولاشك ان هذا الاستثمار الصافي هو الذي يجب الاعتماد عليه عند تحديد معدل التنمية في الاقتصاد القومي بصورة عامة ، وفي كل قطاع من القطاعات بصورة خاصة .

غير أن الاعتبارات العملية تجعل من العسير حساب ذلك القدر من الاستثمار المخصص لاغراض الاحلال والتجديد على وجه الدقة ، مما يضطرنا الى الأخذ بالاستثمار الاجمالي دون تمييز بين ما هو مخصص لتكوين رأسمال جديد وما هو مخصص لتجديد رأس المال المالي الحالي والمحافظة على طاقته الحالية . ومثل هذه المعاملة لا تؤدي الى خطأ كبير عند معالجة اقتصاد مثل الاقتصاد السوري وذلك لعدة اعتبارات :

اولها ان حجم الاهتلاك في راس المال الحالي ضعيف نسبيا نظرا لضعف راس المال القومي الحالي .

وثانيها ان نسبة الاهتلاك الى راس المال في اقتصاد يوجه غالبية استثماراته الى اصول طويلة المدى (في الري والزراعة والمباني) تكون عادة منخفضة عما هي عليه في اقتصاد صناعي سريع التطور .
وثالثها ان هذه النسبة يمكن اعتبارها ثابتة الى حد كبير - على الاقل في الاجل القصير .

٢ - القاعدة الثانية هي ان الانفاق الاستثماري يقاس بقيمة السلع التي تخصص للاغراض الرأسمالية خلال سنة الخطة ولا يقاس بمقدار الاموال التي تنتقل من يد الى اخرى والتي تقابل ماسبق انتاجه من هذا النوع من السلع (وفاء لالتزامات سابقة) او ما سيتحقق انتاجه منها (اي مدفوعات مقدمة على سبيل التعاقد لعمليات تتم في المستقبل) . فانتقال الاموال من فرد او هيئة لاغراض الاستثمار يمثل دائنية هذا الفرد او هذه الهيئة ولا يمثل اضافة بالنسبة للاقتصاد في جملته اذ يترتب عليها في نفس الوقت مديونية لآخرين . ولهذه القاعدة اهميتها القصوى عند حساب الانفاق الاستثماري للهيئات العامة ، لان القوانين المالية تحتم عليها ان تظهر في موازاتها ما ستنفقه فعلا في شكل نقدي ، وهذا يشمل بطبيعة الحال التزاماتها المتعلقة باستثمارات سابقة ولا ينطوي على ما قد يؤجل سداده الى العام التالي مقابل استثمار فعلي يتم تحقيقه فعلا خلال هذا العام . والفارق بين هذين المقدارين هو الذي يجب اخذه في الحسبان عند دراسة ارقام الانفاق الفعلي كما تظهر في الموازنات .

٣ - وتطبيقا للقاعدة الاخيرة نجد ان قيمة الارض اللازمة لمشروعات هيئة معينة تحتسب ضمن الانفاق الاستثماري لهذه الهيئة ، غير انها لا تحتسب استثمارا بالنسبة للاقتصاد في جملته ، نظرا لانها لا تمثل اضافات جديدة الى ما كان لديه من رأسمال في السابق ، وانما هي بمثابة انتقال اصل كان موجودا من قبل من يد لآخرى . اما ما يجري على الارض من اصلاحات او تحسينات او انشاءات بقصد جعلها اكثر استعدادا لاغراض الانتاج فان قيمته تعتبر انفاقا رأسماليا . ومن امثلة ذلك مشروعات استصلاح الاراضي .

٤ - عندما يتم تكوين اصل رأسمالي معين ويبدأ بتشغيله لاغراض الانتاج تحدث زيادة في الانتاج القومي ولاتصبح هذه الزيادة متاحة للانفاق النهائي الا بعد انتهاء الفترة الانتاجية اللازمة للتشغيل . هذه الزيادة تعتبر في الواقع زيادة في الطاقة الانتاجية وهي لاتغنى بظهور الانتاج في شكله النهائي طالما ان العملية الانتاجية مستمرة . ولذلك فان الاستثمار يشمل

متوسط ما يلزم كنفقات تشغيل خلال دورة انتاجية كاملة ، وتضاف هذه النفقات الى نفقات تكوين رأس المال الثابت (اي المباني والالات) . ويجوز من باب تسهيل الحساب ان تؤخذ هذه النفقات عن الفترة التالية لانتهاء عملية التأسيس للمشروع ، والتي تكون متبقية من السنة التخطيطية التي يبدأ خلالها التشغيل . وهذا هو التعريف الذي سنأخذ به فيما بعد كتقدير للزيادة فيما يسمى برأس المال العامل .

٥ - وطبقا لتعريفنا للاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الانتاجية المستقبلية، نضيف الى كل من الاستثمار الثابت والعامل نوعا آخر من الاستثمار هو الزيادة في رأس المال الطليق . وهذا يأخذ شكل زيادة مرغوب فيها في المخزون من السلع الانتاجية او الاستهلاكية باعتبار ان هذه الزيادة تمثل توسعا في امكانيات الاقتصاد عن ذي قبل .

هذه هي القواعد الاساسية التي نستند اليها في حساب الاستثمار . أما تحديد حجم الاستثمار في خطة السنة الاولى فقد تم وفقا للاعتبارات الرئيسية التالية :

١ - التمشي مع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الاولى ، ومع الاهداف العامة لخطة مضاعفة الدخل القومي .

٢ - الامكانيات الفعلية لتمويل هذا البرنامج خلال السنة الاولى من الموارد المحلية والاجنبية .

٣ - مراعاة استكمال المشروعات التي تم الارتباط بها قبل تموز ١٩٦٠ .

٤ - توزيع الاستثمارات بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي والهيئات العامة الاخرى وفقا لامكانيات كل من هذه الهيئات .

٥ - ضمان التوازن الاقتصادي العام ، وتلافي الآثار التضخمية التي قد تصحب عملية التنمية .

على ضوء هذه الاعتبارات الرئيسية واستنادا الى اهداف الخطة ، تم تحديد استثمارات القطاع العام . وقد قامت الوزارات والهيئات العامة بوضع برامجها وفقا لذلك . ودرجت استثماراتها في الموازنة الخاصة (التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٦٠ في ١٦/٣/١٩٦٠) والموازنة الانمائية للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ (التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٢ لسنة ١٩٦٠) ، وفي موازنات الهيئات العامة الاخرى .

اما القطاع الخاص فقد حددت استثماراته بالاستناد الى طبيعة المشاريع

التي تدخل في نطاق نشاطه والى امكانياته على تعبئة المدخرات وتوجيهها
وفقا لتوزيع الاستثمارات الوارد في الخطة .

ثانياً - استثمارات خطة السنة الاولى

١ - التوزيع وفقا للقطاعات الاقتصادية :

يلخص الجدول رقم (١) توزيع استثمارات السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١
بين القطاعات الاقتصادية مقارنا بالتوزيع خلال السنوات الخمس .

الجدول رقم (١)

توزيع استثمارات خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ على القطاعات
الاقتصادية مقارنا بالتوزيع في خطة السنوات الخمس الاولى (١٩٦٠/١٩٦١)
- (١٩٦٥/١٩٦٤) .

التوزيع النسبي		نسبة السنة الاولى		بمليون ليرة سورية		القطاع
السنوات الخمس	السنة الاولى	السنوات الخمس	السنة الاولى	السنوات الخمس	السنة الاولى	
%	%	%	%	%	%	
٣٠,٥	١٦,٤	٩,٢	٨٣,٥	٧٦,٥	٨٣,٥	١ - قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي .
٩,٩	١١,٤	١٩,١	٢٧,٥	٥٣,٥	٢٧,٥	٢ - قطاع الزراعة
١٨,٧	١٨,٤	١٦,٨	٥٠,٩	٨٥,٥	٥٠,٩	٣ - قطاع الصناعة والتعدين والبتروك والكهرباء الحرارية .
١٩,٧	١٨,٧	١٦,٢	٥٢٧	٨٧,٥	٥٢٧	٤ - قطاع النقل والمواصلات .
٣,٧	٣,٨	١٧,٦	١٠,٥	١٧,٦	١٠,٥	٥ - قطاع التعليم
٢,١	٢,٥	٢٥,٤	٥٦	١١,٤	٥٦	٦ - قطاع الصحة
٠,٧	٢,٥	٤٥,٥	١٨	٩,٢	١٨	٧ - قطاع الخدمات الاجتماعية
١,٢	٦,٨	٩٨,٤	٣٢	٣١,٥	٣٢	٨ - قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات
٩,٥	١٤,٥	٢٥,٥	٢٦,٥	٦٥,٥	٢٦,٥	٩ - قطاع الاسكان
٠,٧	٢,٨	٧٣,٢	١٨	١٣,٢	١٨	١٠ - قطاعات اخرى
٣,٣	٣,٢	١٦,٧	٩,٥	١٥,٥	٩,٥	١١ - التغير في المخزون (القطاع الخاص)
١٠٠,٥	١٠٠,٥	١٧,١	٢٧٢,٥	٤٦٤,٥	٢٧٢,٥	الجموع

ويتضح من هذا الجدول أن جملة الاستثمارات الملحوظة في خطة السنة الأولى تبلغ ١٧,١ ٪ مما قدر للسنوات الخمس وذلك تمثيلاً مع إمكانيات الاقتصاد القومي ومقتضيات الخطة الخمسية. وبمقارنة التوزيعين النسبيين يتضح تقارب نسب انصبة القطاعات في كل من الخطين فيما عدا بعض الاستثناءات التي يمكن حصرها في التالي :

١ - قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الأراضي . فقد لحظت الخطة الخمسية له ٣٠,٥ ٪ من الاستثمارات بينما حصل على ١٦,٤ ٪ من استثمارات السنة الأولى . وبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) من كتاب الخطة الخمسية يتضح أن الرقم الملحوظ لخطة السنة الأولى يتمشى في الواقع مع التوزيع السنوي لهذا النوع من المشروعات .

٢ - قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات : وقد كاد يستنفد جميع مخصصاته للسنوات الخمس . وقد سمح لهذا القطاع بالتوسع السريع لكي يتمشى مع الاحتياجات العمرانية للأقليم ، خاصة من حيث توفير مياه الشرب وإرواء القرى العطشى . غير أن المشروعات التي رفعت الرقم الإجمالي لهذا القطاع هي مشروعات البلديات التي بلغت ١٨ مليوناً في هذا العام . ويبين جدول رقم (٢) تفاصيل مخصصات هذا القطاع في الموازنات المختلفة :

جدول رقم (٢)

تفاصيل استثمارات قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

(باللف ليرة سورية)

مجموع الاستثمارات	المخصص في الموازنات الأخرى	المخصص في الموازنة الإنمائية	المشاريع
١٠٧٦١	٤٥٠٠	٦٢٦١	مشاريع المياه وصيانتها
٣٣٣	—	٣٣٣	مشاريع التخطيط
٣١٨٩	—	٣١٨٩	مشاريع السياحة والإصطيف
١٨٠٠٠	—	١٨٠٠٠	مشاريع البلديات
٧٨٣	—	٧٨٣	الوفر الممكن تحقيقه
٣١٥٠٠	٤٥٠٠	٢٧٠٠٠	المجموع

٣ - القطاعات الاخرى : وهذه القطاعات تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي المشروعات وتدرج فيها المشروعات الثانوية التي لم تدخل ضمن القطاعات الرئيسية . وفيما يلي بيان بانواع المشروعات المدرجة ضمن هذا البند خلال خطة السنة الاولى :

	مليون ليرة
مشروعات التسلية لدى القطاع الخاص .	٣,٠٠٠
قطاع التجارة (القطاع الخاص) .	٥,٠٠٠
مشروعات حكومية اخرى مثل مشروعات الامن العام الداخلي والشرطة وبعض المشروعات العمرانية الاخرى (خاصة الأبنية الحكومية) .	٥,٠٠٠
احتياطي على ذمة مشروعات القطاع العام .	٠,٢٣٤
المجموع	١٣,٢٣٤

وعلى ذلك فان توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية قد تم على هدي الاحتياجات الحالية لكل قطاع وامكانياته المستقبلية التي لحظت في الخطة الخمسية . فقطاع الخدمات الاجتماعية مثلا نال ٤٥٪ من استثماراته الخمسية خلال السنة الاولى لكي يتمكن من اقامة المنشآت اللازمة للتطورات الاجتماعية في ميادين التعاون والعمل والثقافة التي ستظهر آثارها بالتدرج خلال عملية التنمية . كذلك خصص ربع الاستثمارات الخمسية في قطاع الاسكان للسنة الاولى لكي يتمكن هذا القطاع من مواجهة الاحتياجات العمرانية والاستعداد لتطوراتها المستقبلية .

بقيت نقطة اخيرة فيما يتعلق بالتغير في المخزون ونوع الاستثمارات المدرجة امام القطاعات . فكما اشرنا من قبل ادرجت ضمن مخصصات القطاع العام المبالغ التي يمكن اعتبارها ممثلة للاستثمار في رأس المال العامل . وعلى ذلك فان استثمارات القطاعات المختلفة لاتمثل فقط الاستثمارات الثابتة وانما تشمل جزءا يمكن اعتباره ضمن التغير في المخزون والسلع في دورالصنع(*) . ومن جهة اخرى فان التغير في المخزون يمثل التغير الواجب احداثه لمواجهة الزيادة في مستوى الانتاج ، الامر الذي يتحقق اذا تحققت شروط التوازن الاقتصادي التي سوف نعالجها فيما بعد .

(*) يمكن تقدير اجمالي هذا البند في الظروف العادية بحوالي ٢٥ مليون ليرة سورية .

(ب) توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص :

على ضوء تفصيلات الاستثمار التي وردت في كتاب الخطة الخمسية (الجدولين ٢٠١ ، ٢) قامت مختلف الوزارات بوضع مشروعاتها الاستثمارية للسنة الاولى وناقشتها مع وزارة التخطيط وتم التصديق عليها بالميزانية الانمائية للاقليم لسنة ١٩٦٠/١٩٦١ وبجانب هذه المشروعات توجد مشروعات للقطاع العام كان سبق التصديق عليها بموجب الميزانية الخاصة، عدا مشروعات لقطاعات اخرى لاتدخل ضمن نطاق هاتين الموازين العامتين .
وبين جدول رقم (٣) نصيب كل قطاع من هذه الموازنات :

جدول رقم (٣)

توزيع استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الواردة في الموازنات المختلفة للقطاع العام خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

(بمليون ليرة سورية)

موازنة القطاع العام				القطاع الخاص	القطاع
المجموع	الاجرى	الخاصة	الانمائية		
٦٦,٠٠٠	١,٠٠		٦٥,	١٠	الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي
٢٢,٠٠٠	٥,٠٠	١,٤٥٠	١٦,٥٥	٢٠	الزراعة
٥٥,٥٥٠	١٠,٥٥		٤٥,	٣٠	الصناعة والتعدين والبتروك والكهرباء
					الحرارية
٦٧,٠٠٠	٣,٠٠	١,٠٠٠	٦٢,	٢٠	النقل والمواصلات
١٧,٦٠٠			١٧,٦٠	—	التعليم
٩,٢٦٦		٣,٢٦٦	٦,	٢	الصحة
٩,٢٥٠	١,٥٠	٠,٩٠٠	٦,٨٥	—	الخدمات الاجتماعية
٣١,٥٠٠	٤,٢٠	٠,٢٠٠	٢٧,	—	المرافق العامة والسياحة والبلديات
١٠,٠٠٠		٧,٥٠٠	٢,٥٠	٥٥	الاسكان
٥,٠٠٠		٠,٧٣٤	٤,٥٠	٨	قطاعات اخرى
—			—	١٥	التفر في المخزون (القطاع الخاص)
٢٩٤,٥٠٠	٢٥,٣٥	١٥,١٥٠	٢٥٤,٠٠	١٧٠	المجموع

اما بالنسبة للقطاع الخاص فقد روعي في توزيع استثمارات طبيعة المشاريع التي يمكن أن يتجه اليها رأس المال الخاص . وبين الجدول رقم (٤) التوزيع النسبي للاستثمارات في كل من القطاعين حسب أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للاستثمارات بين القطاعين الخاص والعام وفقا لوجه النشاط
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

التوزيع النسبي بالنسبة الى المجموع الكلي للاستثمار		نسبة القطاع الخاص الى مجموع النشاط	التوزيع النسبي		أوجه النشاط
القطاع الخاص	القطاع العام		القطاع الخاص	القطاع العام	
٢,١	١٤,٣	١٣,٢	٥,٩	٢٢,٤	الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي
٦,٥	٤,٩	٥٦,٦	١٧,٦	٧,٨	الزراعة
٦,٥	١١,٩	٣٥,١	١٧,٦	١٨,٨	الصناعة والتعدين والبتروك والكهرباء
٤,٣	١٤,٤	٢٣,٠	١١,٨	٢٢,٨	النقل والمواصلات
—	٣,٨	—	—	٦,٠	التعليم
—	٢,٠	١٧,٦	١,٢	٣,٢	الصحة
—	٢,٠	—	—	٣,١	الخدمات الاجتماعية
—	٦,٨	—	—	١٠,٧	المرافق العامة والسياحة والبلديات
١١,٩	٢,١	٨٤,٦	٣٢,٤	٣,٤	الاسكان
١,٧	١,١	٦٠,٥	٤,٧	١,٨	قطاعات أخرى
٣,٢	—	(١٠٠)	٨,٨	—	التغير في المخزون (القطاع الخاص)
٣٦,٧	٦٣,٣	٣٦,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

ويتضح من العمود الاول بهذا الجدول ان قطاعي النقل والري يحظيان باكبر النسب من استثمارات القطاع العام ، وهذا يتفق مع طبيعة المشروعات في هذين القطاعين . كما يتضح من العمود الثاني ان حوالي ثلث استثمارات القطاع الخاص يذهب الى الاسكان الذي يعتبر مجالا حيويا للاستثمار الخاص . ويبين العمود الثالث ان حصة القطاع الخاص البالغة ١٧.٠ مليون ليرة سورية تعادل ٣٦,٧ ٪ من مجموع الاستثمارات . كما يتضح من التوزيع داخل كل قطاع ما يلي :

١ - اختصاص القطاع الخاص بالتغير في المخزون وذلك لان الارقام المناظرة في القطاع العام قد ادرجت - كما سبقت الاشارة اليه - داخل استثمارات كل قطاع على حدة .

٢ - قيام القطاع الخاص بحوالي ٨٤,٦ ٪ من استثمارات قطاع الاسكان، يقدر استخدامها في انشاء ٦٧.٠ وحدة سكنية . اما القطاع العام فسوف

يقوم ببناء ٧٣٦ وحدة سكنية وكذلك ٣٠٢٣ مسكن لفلاحي مؤسسة الاصلاح الزراعي .

٣ - يلي هذين القطاعين في الاهمية من حيث مساهمة القطاع الخاص « القطاعات الاخرى » وقد سبق بيان مفرداتها من قبل . ويلاحظ أنها تشمل قطاعي التسلية والتجارة وكلاهما من نصيب القطاع الخاص .

٤ - أما قطاع الزراعة فقد نال من استثمارات القطاع الخاص ٣٠ مليون ليرة أي حوالي سدس الاستثمارات الخاصة . يخصص من هذا المبلغ ١٨ مليوناً لشراء الآلات والادوات ووسائل النقل اللازمة للزراعة ، ويتمشى هذا المبلغ مع النمط التاريخي السابق ، مع ملاحظة احتياجات التوسع الزراعي التي تتطلبها الخطة . أما الباقي وقدره ١٢ مليون ليرة فهو مخصص لعمليات التوسع الراسي في الزراعة . ويلاحظ أن هذا الرقم الاخير وبالتالي مجموع الاستثمار الزراعي الخاص يعتبر صغيراً بالنسبة للمستويات المألوفة في الماضي حيث اعتاد القطاع الخاص أن يخصص للزراعة وحدها أكثر من ٥٠ مليون ليرة . غير أن هناك عاملين يحدان من امكانية المحافظة على هذا المعدل في الوقت الحالي : الاول هو الانخفاض الذي أصاب الدخل الزراعي خلال سني الجفاف التي تعاقبت اخيراً . والثاني هو استنفاد القطاع الخاص لجانب كبير من امكانيات التوسع التي اتيح له خلال السنوات العشر الاخيرة بحيث لم يعد ينتظر له أن يتوسع في استثماراته قبل أن تأخذ الحكومة خطوة فعالة في المشاريع الكبرى خاصة مشاريع الري .

والى أن تتحقق نتائج هذه المشروعات ذات الطبيعة طويلة الاجل ، لابد من توجيه الاستثمارات الزراعية الى اتجاهات التوسع الراسي في الزراعة . ولذلك وجهت الحكومة عنايتها في خطة السنة الاولى نحو مشروعات اكنار بذار القمح والشعير والقطن ومشروعات وقاية المزروعات والحجر الصحي والارشاد الزراعي والثروة الحيوانية والرعاية البيطرية ومشروعات المختبرات والابحاث والتعليم والتدريب الزراعي .

٥ - يلي قطاع الزراعة من حيث اهمية مساهمة القطاع الخاص ، قطاع الصناعة والتعدين والبتروول والكهرباء الحرارية . فقد خص القطاع الخاص استثمارات تبلغ ٣٠ مليون ليرة أي ٣٥٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية . وفيما عدا مليون ليرة مخصصة للاستثمار في مشروع الكهرباء الحرارية ومليونين للاستثمار في البتروول فان باقي استثمارات القطاع الخاص أي ٢٧ مليوناً مخصصة لقطاع الصناعة . أما القطاع العام فيخصص ١١,٥ مليون ليرة

للصناعة بينما باقى استثماراته اى ٤٣ مليون فيذهب لمشروعات التعدين والبتروى والكهرباء . وبذلك يتحمل اعباء التنمية فى القطاعات التى لا يقبل عليها القطاع الخاص اقبالا ملموسا . ويبين جدول رقم (٥) توزيع الاستثمارات بين هذه القطاعات .

جدول رقم (٥)

توزيع الاستثمارات فى القطاعين العام والخاص بين الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبتروى (١٩٦٠/١٩٦١)

التوزيع النسبى (%)			الاستثمارات بمليون ليرة			القطاع
المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	
٤٠,٢	٩٠,٠	١٧,٥	٢٨,٥٧٠	٢٧,٠	١١,٥٧٠	الصناعات التحويلية
٨,٠	—	١١,٧	٧,٧٠٠	—	٧,٧٠٠	التعدين
٢٢,٠	٣,٣	٢٢,٠	٢٢,١١٩	١,٠	٢١,١١٩	الكهرباء الحرارية
٢٨,٨	٦,٧	٢٨,٨	٢٧,٦٥٠	٢,٠	٢٥,٦٥٠	استخراج البتروى وتصفيته
—	—	—	١١,٤٨٩	—	١٠,٤٨٩	الوفر الممكن تحقيقه
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨٤,٥٥٠	٣٠,٠	٥٥,٥٥٠	المجموع

وأهم المشروعات التى سيقوم بها القطاع العام مصنع السماد الآزوتى وتوسع ادارة حصر التبغ والتبناك ومشروع التدريب المهنى والكفاية الإنتاجية ومعمل الملح ومشروعات التعدين والجيولوجيا ومشروعات البتروى التى تحتوى على انشاء وحدة البوتان واكمال الخزانات وحقل كراتشوك واكمال شبكة اللاذقية ومستودعات اللاذقية ومستودعات البوتان وخطوط النقل والتنقيب عن البتروى ومعمل الاكسجين . أما مشروعات الكهرباء الحرارية فتشمل مشروعات مؤسسة كهرباء دمشق ومؤسسة كهرباء حلب ومؤسسة كهرباء حمص ومؤسسة القامشلى ومعامل البلديات .

ومن أهم المشروعات الصناعية التى سيقوم بها القطاع الخاص مشروع التوسع فى صناعة الاسمنت وتوسيع استخراج السكر من الشوندر والمحركات والمحولات الكهربائية والقواطع اليدوية والكتل والالواح البنائية وصناعة الدهانات والأطلية وصناعة سحب ونفخ وتشكيل البلاستيك

وصناعة القماش واللباد المطاطي وصناعة علف الحيوانات وتكرير زيت الزيتون ومستودعات التبريد وصناعة البطانيات والحرامات وصناعة البيرة. هذا الى مشروعات بترولية مثل انتاج الاسطوانات الفولاذية للبوتاجاز ومنشآت تخزين الغاز .

٦ - قطاع النقل والمواصلات : وواضح ما للقطاع العام من دور هام في هذا القطاع . وتشمل مشروعاته بالنسبة للطرق والجسور طريق دمشق - حمص - حماه وطريق حلب - الرقة - دير الزور وطريق اللاذقية - حلب وطريق حمص - حماه . وطريق دير الزور - الحسكة - القامشلي . وعددًا كبيرًا من الطرق الاخرى والجسور . كذلك يقوم القطاع بمشروعات سكك حديدية مثل سكك حديد القامشلي اللاذقية والخط الحديدي الحجازي . وبمشروعات البرق والهاتف والبريد ، مثل مشروع محطة الارسال بالديماس ومشروع محطة الاستقبال في السبينة ومشروع الانتشار بين القاهرة ودمشق ومشروع توسيع الشبكة الهاتفية بين الاقليمين ومشروع توسيع الشبكة البرقية والهاتفية الداخلية . هذا الى دعم الاذاعة والتلفزيون، ومشروع مرفأ طرطوس ومرفأ اللاذقية والمطار الدولي .

اما القطاع الخاص فيوجه استثماراته البالغة نحو ٢٠ مليون ليرة سورية الى شراء وسائل النقل من سيارات شحن وكميونات وطائرات مدنية وغير ذلك .

٧ - قطاع الصحة : وينال القطاع العام الجانب الكبير من استثماراته لاستكمال المشروعات السابقة وانشاء مجموعة من المراكز الصحية النموذجية والعادية والريفية . وانشاء الوحدات الصحية المتنقلة وتجهيز وتشغيل المستشفيات والمستوصفات التي انتهى من بنائها وبناء واستكمال بناء وتوسيع بناء مستشفيات الحسكة والسويداء وحماة وحلب ودمشق وحمص واستملاك المستشفى الامريكي بدير الزور وبناء مدرسة تمرريض في دمشق وبناء مستوصفات في ادلب والقدموس ودرعا .

٨ - قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي : وتقتصر الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع على عمليات اصلاح الينابيع والعيون والاقنية وشراء المضخات والآلات اللازمة لاعمال الري واستصلاح الاراضي . اما المشاريع الكبرى فيتولاها بطبيعة الحال القطاع العام الذي يواصل مشروع القاب والعشارنة والقرات واليرموك والسن والروج والخابور وبردى هذا بالاضافة الى مشروع استصلاح الاراضي والكهرباء المائية .

٩ - اما فيما عدا ذلك من القطاعات ، أي في قطاعات التعليم والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة والسياحة والبلديات فان طبيعة الخدمة تقتضي قصر استثمارات هذه القطاعات على القطاع العام . وهذا هو ما لحظته خطة السنة الاولى في توزيع الاستثمارات ، فتقوم الحكومة في ميدان التعليم باحداث ١١٨٤ شعبة جديدة في التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بنوعيه العام والفني ودور المعلمين والمعلمات وتدعيم الصحة المدرسية وانشاء معاهد عالية جديدة فنية وهي المعهد الزراعي العالي بدمشق والمعهد الصناعي بحلب والمعهد التجاري العالي بحلب والبدء في بناء المدينة الجامعية في كل من دمشق وحلب والتوسع في البعثات العلمية للخارج وبناء ٦٤ مدرسة ابتدائية وبناء هيكل ٢٠ مدرسة ابتدائية اخرى وبناء هيكل ١٠١ شعبة للتعليم الاعدادي والثانوي العام ودور المعلمين والمعلمات وتوسيع منامة لدار المعلمين والمعلمات في دمشق وبناء هيكل ١٥٤ شعبة ومعملا للتعليم الصناعي الاعدادي والثانوي .

اما قطاع الخدمات الاجتماعية فميادينه متعددة . ففي ميدان العمل سوف ينشأ مستوصف وصيدلية للعمال الصناعيين ومستوصف وصيدلية للعمال الزراعيين والمزارعين . هذا بالاضافة لانشاء معهد تقني للعمال الصناعيين والاهتمام بتدريب العمال الزراعيين .

وفي ميدان التعاون سوف ينشأ نحو من ١٠٠ جمعية تعاونية زراعية و ٥٠ جمعية تعاونية داخل المدن هذا عدا المشروعات التعاونية التي تقوم بها مؤسسة الاصلاح الزراعي . وهناك ايضا مشروعات استكمال مباني المراكز الاجتماعية الاربعة التي شرع في بنائها والعمل على تجهيزها وتشغيلها ثم انشاء مركز اجتماعي خامس جديد . هذا بالاضافة الى انشاء مؤسسة نموذجية لتأهيل المكفوفين وتحسين معهدي اصلاح الاحداث الموجودين حاليا . ومشروعات انشاء وتدعيم الوحدات الثقافية المتنقلة ، وانشاء مسرح في مدينة دمشق واستكمال ابنية متاحف دمشق وحلب وتدمر ، ومشروعات المساكن الريفية والتثقيف والارشاد الاجتماعي واقامة ملاعب واندية في المحافظات .

ج - احتياجات البرنامج الاستثماري من القطع الاجنبي :

تقدر احتياجات البرنامج الاستثماري من القطع الاجنبي بحوالي ١٨٧ مليون ليرة سورية أي بنسبة ٤٠٪ تقريبا من المجموع الكلي للاستثمارات . وهذا التقدير يمثل الآثار المباشرة لعملية التنمية ولا يشمل على الآثار غير المباشرة التي تترتب على توسع النشاط الانتاجي واحتياجات عمليات التشغيل الجارية (مالم تكن هذه العمليات مدرجة أصلا في الموازنات الانمائية كما ذكر من قبل) .

ويبين جدول رقم (٦) توزيع احتياجات القطع الاجنبي على القطاعات المختلفة ويتضح من هذا الجدول أن هذه الاحتياجات تصل الى أقصاها في قطاعي الصناعة والنقل والموصلات حيث تتجاوز ٥٥ ٪ من الاستثمارات المخصصة للقطاع . ويرجع ذلك الى ارتفاع احتياجات هذه المشروعات من الآليات ووسائل النقل وغالبها مستورد .

ومن جهة أخرى فان هذه الأرقام لا تشكل عبئا كله جديد على الميزان الخارجي للاقليم ، ذلك لان احتياجات الاستثمارات تظهر كل سنة وان اختلف قدرها وفقا للحجم الكلي للاستثمارات ووفقا لتوزيعه على القطاعات وحاجة كل قطاع .

جدول رقم (٦)

احتياجات القطاعات من القطع الاجنبي خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

نسبة الاحتياجات الى الاستثمارات ٪	الاحتياجات بمليون ليرة	القطاع
٢٢,٤	١٧,٠	الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي الزراعة
٤٣,٤	٢٣,٠	الصناعة والتعدين والبتروال والكهرباء الحرارية
٥٦,١	٤٨,٠	النقل والموصلات
٥٥,٢	٤٨,٠	التعليم
٢٨,٤	٥,٠	الصحة
٢٥,١	٤,٠	الخدمات الاجتماعية
٢١,٥	٢,٠	المرافق العامة والسياحة والبلديات
٢٨,٦	٩,٠	الاسكان
٣٠,٠	١٩,٥	قطاعات أخرى
٣٠,٣	٤,٠	التغير في المخزون (القطاع الخاص)
٠٥,٠	٧,٥	
٤٠,٣	١٨٧,٠	الجموع

د = البرنامج التفصيلي للاستثمار :

يبين جدول رقم (٧) بأقسامه من (١/٧) الى (١٠/٧) تفاصيل توزيع الاستثمارات داخل كل قطاع بين المشروعات المختلفة أو زمر المشروعات .

ويبين جدول (٨) بأقسامه من (١/٨) الى (٤/٨) تفاصيل الاحتياجات القطع الاجنبي لبعض القطاعات .

جدول رقم (٧)

تفاصيل استثمارات القطاعات الاقتصادية بين القطاعين

العام والخاص وعلى المشروعات المختلفة

جدول رقم (١/٧)

تفصيل استثمارات قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	أولاً - القطاع العام :
	أ = الري :
٤٤ ...	الغاب والعشارنة
٥ ...	الروج
٧ ...	اليرموك
٥٥٠٠	السن
٢٥٠	بانياس
٥٠٠	العاصي الاعلى
٣ ...	الخابور
٩ ...	الفرات
١٢٥٠	بردى
٤٥٠٠	مشاريع ودراسات اخرى
٨٠ ٠٠٠	مجموع الري
٢ ...	ب = استصلاح الاراضي
١٦ ...	الوفر الممكن تحقيقه
٦٦ ٠٠٠	مجموع استثمارات القطاع العام
١٠ ٠٠٠	ثانياً - القطاع الخاص :
٧٦ ٠٠٠	مجموع استثمارات قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي

جدول رقم (٢/٧)

تفصيل استثمار قطاع الزراعة خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	أولا - القطاع العام :
	٢ = المشروعات الزراعية
	١ - مشروعات الاكثار
١ ٤٦٩	مشروع اكثار بذار القطن
١ ٠٥٧	مشروع اكثار بذار القمح والشعير
	٢ - مشروعات الارشاد الزراعي
٥٦٧	مشروع الارشاد الزراعي
٤٥	مشروع ارشاد القطن
١٢٠	مشروع ارشاد الشوندر السكري
١٥٠	مشروع المختبرات والمكاتب الزراعية في حلب
٢٠	مشروع المركز الزراعي في طرطوس والسن
٤٢	٣ - مشروع تسويق القطن والدعاية له :
	٤ - مشروعات الوقاية والحجر الزراعي :
٨٩٩	مشروع الوقاية
٤٠	مشروع الحجر الزراعي
٥٥	مشروع الحجر الزراعي في الدبوسية
٦٠	مشروع الحجر الزراعي في جديدة يابوس
	٥ - مشروعات الصناعات الزراعيه :
٢٠٠	مشروع الصناعات الزراعية
٥	مشروع معمل عصير الزيتون في سلقين
٢٠٠	مشروع تعقيم الحليب في دمشق

تابع جدول رقم (٢/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
٢٧٠	مشروع تعقيم الحليب في حلب
	٦ - مشروعات زراعية اخرى :
١ ٢٥٠	مشروعات اعانة الشعير
٣ ٢٢٠	مشروعات مؤسسة الاصلاح الزراعي
٩ ٧٩٠	مجموع المشروعات الزراعية
	ب = مشروعات البستنة :
٥٥٥	مشروع اكنار الاشجار المثمرة
١٧٠	مشروع تربية النحل
٩	مشروع المخابر للبستنة
٧٣٤	مجموع مشروعات البستنة
	ج = مشروعات حراجية :
٣٨٤	مشروع المشاتل الحراجية
١٥	مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل العريضة وحماه
١١	مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل مضايا
٣٢٧	مشروع التحريج الاصطناعي
٣٧٠	انشاء مشاتل وغابات وبساتين مثمرة (الاصلاح الزراعي)
١ ١٠٧	مجموع المشروعات الحراجية
	د = مشروعات آبار البادية ومستودعات العلف وصوامع الحبوب :
٢ ٥٠٠	مشروع آبار البادية
٥٠٠	مشروع مستودعات العلف
٤ ٥٠٠	مشروع صوامع الحبوب ومراكز البذار
٧ ٥٠٠	مجموع مشروعات آبار البادية الخ ..

تابع جدول رقم (٢/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	ه = مشروعات التعليم الزراعي والبيطري والتجارب والأبحاث :
	١ - مشروعات التعليم الزراعي والبيطري :
٨٠	مشروع التجهيزات في المدارس الزراعية
١٧٥	مشروع اتمام معامل الالبان
٥٠	مشروع انشاء مداجن واسطبلات
٤٠	مشروع تجهيز مكاتب للمدارس الزراعية
١٢٥	مشروع انشاء مركز تدريبي موسمي في القامشلي
٤	مشروع اتمام انشاء مدرستي بوقا الزراعية والحراجية
٧٥	مشروع حفر آبار وتجهيزها في المدارس الزراعية
	٢ - مشروعات الأبحاث والتجارب والخبراء والباحثين :
١ ٧٥١	مشروع محطات التجارب والأبحاث
١٠٠	الخبراء والباحثون
٢ ٤٠٠	مجموع مشروعات التعليم الخ . .
	و = مشروعات الثروة الحيوانية :
٣٥٧	مشروع توفير الغذاء والماء
٤١٦	مشروع تحسين العروق
٨٧١	مشروع الرعاية البيطرية
٥١	مشروع المختبر البيطري
١٨٠	مشروع مركز رعاية الحيوان والتلقيح ومداجن في فديو
٣٥	مشروع التلقيح الصناعي في القنيطرة

تابع جدول (٢/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
٥٠	مشروع محطة تربية الابقار بدير الحجر
١٠٥٠	مشروع محطة ابقار (مؤسسة الاصلاح الزراعي)
٢٥٠	مشروع دواجن (مؤسسة الاصلاح الزراعي)
٣٢٦٠	مجموع مشروعات الثروة الحيوانية
	ز = مشروعات تربية الاسماك :
١٠٩	مشروع انشاء محطة لتربية الاسماك في قلعة المضيق
٢٤٩٠٠	المجموع الكلي
١٩٠٠	الوفر الممكن تحقيقه
٢٣٠٠٠	مجموع استثمارات القطاع العام
٣٠٠٠٠	ثانياً - القطاع الخاص :
٥٣٠٠٠	المجموع الكلي للاستثمارات في قطاع الزراعة

جدول رقم (٣/٧)

تفصيل استثمارات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبتروك

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار باللف ليرة	المشروع
	أولا - القطاع العام :
	أ = الصناعة :
١ ١٠٠	مصنع السماد الأزوتي
٥ ٠٠٠	مشروعات المؤسسة الاقتصادية (مشروع الملح ومشروعات أخرى)
١ ٢٧٠	الهيئة العامة لمشروع السنوات الخمس
٢ ٥٠٠	مشروعات التجديد والاحلال لادارة حصر التبغ والتبناك
١ ٧٠٠	مشروعات التدريب المهني والكفاية الانتاجية
١١ ٥٧٠	مجموع الصناعة
	ب = مشروعات التعدين :
	اتمام الخريطة الجيولوجية ١/ ٢٠٠ ٠٠٠
	الخرائط الطبوغرافية ١/ ٢٠٠ ٠٠٠
	اتمام الخرائط الجيولوجية ١/ ٥٠ ٠٠٠
	اتمام التنقيب عن الحديد
	اتمام التنقيب عن الكروم والمنغنيز والاسيت
	استخراج وتنقية الملح
	التنقيب عن الفوسفات
	التنقيب عن المواد المشعة
	التنقيب عن الرصاص والزنك
	التنقيب عن المحروقات الصلبة
	استغلال الرخام

تابع جدول رقم (٣/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	زيادة انتاج الاسفلت التنقيب عن المواد الحرارية والخزف التنقيب عن الانهدريت والجبس التنقيب عن الرمال السوداء التنقيب عن المياه الكبريتية التنقيب عن رمال الزجاج التنقيب عن النحاس
٧٧٠٠	مجموع مشروعات التعدين
	ج = مشروعات البترول :
١٠٠	انشاء وحدة البوتان
١٢٠٠	اكمال الخزانات
٢٠٠٠	العقد ٩٤٤ تنقيب
٥٠٠٠	حقل كراتشوك تنقيب
٥٠٠	اكمال شبكة اللاذقية
٢٠٠٠	مستودعات اضافية
٢٠٠	مستودعات البوتان
٥٢٠٠	خطوط النقل
٩٠٠٠	التنقيب عن البترول
٢٥٠	معمل الاكسيجين
٢٥٦٥٠	مجموع مشروعات البترول
	د = مشروعات الكهرباء :
٩٥٢٠	مؤسسة كهرباء دمشق

تابع جدول رقم (٣/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
٤ ٢٨٧	مؤسسة كهرباء حلب
٥ ٢٧٢	مؤسسة كهرباء حمص وحماه
٤٣٠	مؤسسة كهرباء القامشلي
١ ٦٠٠	كهرباء البديات
٢١ ١١٩	مجموع مشروعات الكهرباء
٦٦ ٠٣٩	المجموع الكلي
١٠ ٤٨٩	الوفر الممكن تحقيقه
٥٥ ٥٥٠	مجموع استثمارات القطاع العام
	ثانياً - القطاع الخاص :
	أ = الصناعة :
	١ - الصناعات الهندسية والكهربائية والبنائية:
٧٥٠	محركات ومحولات كهربائية
٨٢٥	القواطع اليدوية والآلية
٧٢٥	المصابيح الكهربائية
٢٥٠	القوالب المعدنية والمعالجة الحرارية
٣٢٥	الملاحق والشوك
١ ١٤٠	الكتل والالواح البنائية
٤٠	هوائي التلفزيون
٨٥	طناجر ضغط
١ ٠٠٠	توسيعات في صناعة الاسمنت
١٦٠	مؤسسة لصهر الحديد وسبكه

تابع جدول رقم (٣/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
١ ٥٠٠	مشاريع اخرى
٦ ٨٠٠	مجموع الصناعات الهندسية
	٢ - الصناعات الكيماوية :
١ ٦٠٠	صناعة الدهانات الاصلية
٦٠٠	مشروع انتاج صفائح الفورميكا
١ ٣٥٠	مشروع سحب ونفخ البلاستيك
٨٥٠	مشروع تشكيل البلاستيك
٧٠٠	مشروع صناعة الكرات والالعاب المطاطية
٩٠٠	مشروع صناعة القماش واللباد المطاطي
٦٠٠	صناعة حمض الليمون
٢١٩	صناعة غاز الاستيلين
١ ٠٠٠	مشاريع اخرى
٧ ٨١٩	مجموع الصناعات الكيماوية
	٣ - الصناعات الغذائية :
١ ٥٠٠	تكرير زيت الزيتون
١ ٠٠٠	تصنيف الفواكه والخضار
٢ ٠٠٠	توسيع استخراج السكر الشوندري
٥٠٠	توسيع صناعة الكونسروة
١ ٥٠٠	انشاء مستودعات تبريد
٥٠٠	صناعة الثلج الصناعي
١ ٠٠٠	مشاريع اخرى
٨ ٠٠٠	مجموع الصناعات الغذائية

تابع جدول رقم (٣/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	٤ - صناعة الفزل والنسيج :
٣٥٠	جوارب نايلون نسائية
٧٠٠	جوارب رجالية وولادية
٢ ٢٥٠	البطانيات والحرامات
١ ٠٨١	توسيعات في صناعة التريكو والنسيج
٤ ٣٨١	مجموع صناعة الفزل والنسيج
٢٧ ٠٠٠	المجموع الكلي للصناعة
	ب = البترول :
١ ٠٠٠	اسطوانات فولاذية
٩٢	منشآت لتخزين الغاز
٩٠٨	مشاريع أخرى
٢ ٠٠٠	
١ ٠٠٠	
٣٠ ٠٠٠	ج = الكهرباء :
	مجموع استثمارات القطاع الخاص
٨٥ ٥٥٠	المجموع الكلي للاستثمارات في قطاعات الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء

جدول رقم (٤/٧)

تفصيل استثمارات قطاع النقل والمواصلات

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	أولا - القطاع العام :
	أ = السكك الحديدية :
١٤ ٠٠٠	سكة حديد اللاذقية - القامشلي
٨ ٠٠٠	الخط الحجازي
٢٢ ٠٠٠	مجموع السكك الحديدية
	ب = الطرق البرية :
٩٠٠	طريق حمص - طرابلس
١ ١٠٠	طريق اللاذقية - حلب
٨٠٠٠	طريق اللاذقية - طرابلس
١ ٨٠٠	طريق دمشق - حمص - حماة - حلب
١ ١٠٠	طريق حلب - الرقة - دير الزور
٢٢٥	طريق دمشق - درعا - الاردن
٢٠٠	طريق حماة - مصيف - بنياس
٧٧٥	طريق دير الزور - الحسكة - القامشلي
٧ ٠٠٠	طرق مختلفة
١ ٠٠٠	شق طرق في منطقة العلويين
١٥ ٠٠٠	مجموع الطرق البرية
	ج = الجسور :
١ ٦٠٠	جسر جديد في الرقة
٢٠٠	جسر وادي النصارة
٢٠٠	جسر جديد في القامشلي
٢ ٠٠٠	مجموع الجسور

تابع جدول رقم (٤/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	د = البرق والهاتف :
٧٥٠	محطة ارسال الديماس
٥٢٥	محطة استقبال السبينة
٢٥٠	الاجهزة الانتهاية للهاتف والبرق
٢ ١٠٠	مشروع الانتشار بين القاهرة ودمشق
٢٦٠	مشروع خط النظر بين بيروت ودمشق
٢ ٠٠٠	توسيع الشبكات الهاتفية الداخلية والابنية
٣٠٠	ربط المقاسم الآلية في المدن
	توسيع شبكات المواصلات الهاتفية والبرقية بين
	مدن الاقليم والبلاد الخارجية مع اجهزة حامل
٣ ٨٥٠	مركز تقوية
١ ٣٥٠	نداء الهاتف الآلي بين المدن الكبرى
٥٠٠	شبكات هاتفية ريفية
١١ ٨٨٥	مجموع البرق والهاتف
	ه = البريد :
٤٠٠	ابنية مراكز البريد
٣٠٠	وسائل نقل بالسيارات
٢٤٠	تجهيزات ميكانيكية للفرز والتسجيل
٩٤٠	مجموع البريد
	و = المرافىء :
٦ ٨٠٠	مرفا طرطوس
٣ ٠٠٠	مرفا اللاذقية
٩ ٨٠٠	مجموع المرافىء

تابع جدول رقم (٤/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	ز = المطارات :
٤ ٠٠٠	مطار دمشق الجديد
١ ٢٠٠	مطار حلب
٥٣	مطار حميم اللاذقية
١٢٠	مطار القامشلي
٢٧٢	مطار دير الزور
٦٠	أجهزة التسهيلات الملوحة
٩٧	آلات ومعدات النقل الجوي
٥ ٨٠٢	مجموع المطارات
	ح = الإذاعة :
٣٠٠	محطة ارسال على الموجة القصيرة في الصبورة
	محطتي الارسال على الموجة المتوسطة في كل من
٧٥٠	دير الزور وطرطوس
١٢٠	تجديد استديوهات الإذاعة وتوسيعها
٤٠٠	محطة ارسال للإذاعة في حمص
٢ ٥٧٠	مجموع الإذاعة
٦٩ ٩٩٧	مجموع النقل والمواصلات
٢ ٩٩٧	الوفر الممكن تحقيقه
٦٧ ٠٠٠	مجموع استثمارات القطاع العام
٢٠ ٠٠٠	ثانيا - مجموع استثمارات القطاع الخاص
٨٧ ٠٠٠	المجموع الكلي لقطاع النقل والمواصلات

جدول رقم (٥/٧)
تفصيل استثمارات القطاع العام في التعليم
خلال السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
٤ ٦٨٣	المرحلة الابتدائية
٤٥٠	المرحلة الإعدادية العامة
٥٠٤	دور المعلمين والمعلمات
٩٠٦	المرحلة الإعدادية الصناعية
٥٤	المرحلة الإعدادية النسوية
٨٦٩	المرحلة الثانوية الصناعية
٣١	المرحلة الثانوية النسوية
١٢٣	المرحلة الثانوية التجارية
٢٠٠	الصحة المدرسية
٥٠٠	المعهد الزراعي العالي بدمشق
١ ٢٠٠	المعهد الصناعي بحلب
٣٠٠	المعهد التجاري بحلب
١ ٣٥٠	مباني المدينة الجامعية في دمشق وحلب
٩٠٠	البعثات العلمية
٧ ٠٠٠	الابنية المدرسية
١٩ ٠٧٠	المجموع
١ ٤٧٠	الوفر الممكن تحقيقه
١٧ ٦٠٠	مجموع استثمارات القطاع العام

جدول رقم (٦/٧)

تفصيل الاستثمارات في قطاع الصحة

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	اولا - مشروعات القطاع العام :
٢ ٢٧٦	توسيع وتجهيز وتشغيل مستشفيات وأغراض صحية
٤٠٠	توسيع مستشفى حمص
٤٥٠	استكمال انشاءات ومباني صحية
٧٥٠	انشاء طابق جديد في مستشفى دمشق
٢٠٠	انشاء وحدات صحية متنقلة
٢٥٠	انشاء مدرسة تمرريض في دمشق
٢٥٠	انشاء مراكز صحية نموذجية
١٠٠	انشاء مراكز صحية عادية
٧٠٠	انشاء مراكز صحية ريفية
٥٠	انشاء مستوصفين في ادلب
٥٠	انشاء مستوصفين في درعا
٢٥	انشاء مستوصف في القدموس
٨٢٠	بناء مستشفى في السويداء
٨٢٥	بناء مستشفى في حماة
٨٢٥	بناء مستشفى في حلب
١ ٠٠٠	بناء مستشفى في الحسكة
٥٢١	استملاك مشفى الارشالية الامريكية في ديرالزور
٩ ٦٤٢	المجموع
٢٧٦	الوفر الممكن تحقيقه
٩ ٣٦٦	مجموع استثمارات القطاع العام
٢ ٠٠٠	ثانيا - القطاع الخاص :
١١ ٣٦٦	مجموع الاستثمارات في قطاع الصحة

جدول رقم (٧/٧)
تفصيل استثمارات القطاع العام في الخدمات الاجتماعية
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	١ - مشروعات العمل
٦٠	مشروع المستوصفات والصيدليات للعمال الصناعيين
١٠٠	مشروع المعهد النقابي
٦٠	مشروع المستوصفات والصيدليات للعمال الزراعيين والمزارعين
٢٠	مشروع التدريب الزراعي
٢٥٠	مجموع مشروعات العمل
	٢ - مشروعات التعاون :
١٠٠٠	مشروعات التعاون الزراعي
٦٢٥	مشروعات التعاون داخل المدن
٢١٢٥	مجموع مشروعات التعاون
	٣ - مشروعات الصناعات الريفية :
٥٠٠	الوحدات الارشادية
٢٩١٦	٤ - مشروعات المراكز الاجتماعية
	٥ - مشروعات التخفيف الاجتماعي
٢٥٠	مشروع معاهد اصلاح الاحداث
٢٥٠	مشروع المؤسسة النموذجية لتاهيل المكفوفين
٧٠٠	مجموع مشروعات التخفيف الاجتماعي
٢٠٠	٦ - مشروعات المساكن الريفية :
	٧ - مشروعات المراكز والوحدات الثقافية :
٤٢٥	مشروع المراكز الثقافية
٢٥	مشروع الوحدات الثقافية المتنقلة
٤٥٠	مجموع مشروعات المراكز

تابع جدول رقم (٧/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	٨ - مشروعات المسارح والسينما :
١٢٠	مشروع المسارح
٥٠	مشروع انتاج الافلام
١٧٠	مجموع مشروعات المسارح والسينما
	٩ - مشروعات التثقيف والارشاد الاجتماعي:
٤٩٠	مشروع الارشاد الاجتماعي ونشر الثقافة لخدمة النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني
	١٠ - مشروعات المقاصف :
١١٠	مشروع استكمال متحف دمشق
٢٥٠	مشروع استكمال متحف حلب
٥٥٠	مشروع استكمال متحف تدمر
٩١٠	مجموع مشروعات المتاحف
	١١ - مشروعات رعاية الشباب :
١٠٠	مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة السويداء
١٠٠	مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة حمص
١٠٠	مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة الحسكة
١٠٠	مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة حماة
١٠٠	مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة درعا
١٠٠	مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة ادلب
٢٠٠	مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة دير الزور
١٠٠	مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة اللاذقية
٩٠٠	مجموع مشروعات رعاية الشباب
٩ ٦١١	المجموع الكلي
٣٦١	الوفر الممكن تحقيقه
٩ ٢٥٠	مجموع الاستثمارات في قطاع الخدمات الاجتماعية

جدول رقم (٨/٧)
استثمارات القطاع العام في المرافق العامة والبلديات والسياحة
خلال السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	آ = مشروعات المياه وصيانتها :
	١ - مشاريع الاسالة :
٢٨٨	مشروع الجوخدار القروية
١٠	مشروع تل سلحب والبيضا
٦٩	مشروع السلمية من بئر تل الغزالة
٩٨٧	تكملة مشروع بيت جن - القنيطرة
	مشروع منكة الحطب - الحراك - بركة -
٢١٢	مشروع لبلدة نوى ومشاريع اخرى
٤٨	مشروع عثمان
١٧١٥	مجموع مشاريع الاسالة
٢٥٨	٢ - مشاريع حفر الآبار :
	اتفاقية سواح والشركة اليوغوسلافية
٥٥٠	اتفاقية أيوبي للمحافظات الشمالية ودمشق
٥٥٥	ومحافظة درعا والسويداء
٧٧٤	اتفاقية موريس اندراوس
٢٦٩	اتفاقية حبيلا وباقوس
	اتفاقية لطفي غزال
٤٨١	اتفاقية نزهة وزين الدين
٢٨٨٧	مجموع مشاريع حفر الآبار
٩	٣ - توريدات :
	٤ - مشاريع المياه :
٦٠٠	مشاريع ارواء القرى العطشى
٩٠٠	مشاريع الصيانة

تابع جدول رقم (٨/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
٤٣٠٠	مشاريع مياه عين الفيحة وحلب
٣٥٠	نفقات متفرقة
٦١٥٠	مجموع مشاريع المياه
١٠٧٦١	المجموع الكلي لمشاريع الاسالة
	ب = مشروعات التخطيط :
٨,٥	درعا
١٦,٠	السويداء
١٤,٢	التل
١٩,٠	الحسكة
٣٠,٠	القامشلي
١٦,٠	الرقبة
٢٥,٦	تلالكح
٢٦,٤	الرستن
٢٢,٠	محرده
٣٠,٠	جبله
٣,٩	عفرين
٨,٢	مرمريتا
٢,٠	قطنا
٧,٥	معلولا
٣,٠	مصيف
٢٣,٥	السلمية
١٠,٠	مسلمى

تابع جدول رقم (٨/٧)

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
١٠,٠	البنك
٥٧,١	نفقات متفرقة
٣٣٣,٠	مجموع مشروعات التخطيط
٣ ١٨٩	ح = مشروعات السياحة والاصطياف
	د = مشروعات البلديات :
١٤ ٣٢٨	المرافق العامة
١ ٩٩٨	مشروعات المياه
١ ٢٤٢	مشروعات الكهرباء
٢٣٤	مشروعات التخطيط
١٩٨	مشروعات النقل الداخلي
١٨ ٠٠٠	مجموع مشروعات البلديات
٢٢ ٢٨٣	
٧٨٣	الوفر الممكن تحقيقه
٣١ ٥٠٠	مجموع استثمارات قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات

جدول رقم (٩/٧)

تفصيل استثمارات قطاع الإسكان
خلال السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	أولاً - القطاع العام :
٥ ...	وزارة الشؤون البلدية والقروية
٥ ...	مؤسسة الإصلاح الزراعي
١٠ ٠٠٠	مجموع استثمارات القطاع العام
	ثانياً - القطاع الخاص :
٢ ١٦٠	الإسكان الشعبي
١٩ ٥٩٧	الإسكان دون المتوسط
٢٨ ٨٧٥	الإسكان المتوسط
٤ ٣٧٥	الإسكان فوق المتوسط
٥٥ ٠٠٧	مجموع استثمارات القطاع الخاص
٦٥ ٠٠٠	المجموع الكلي للاستثمارات في قطاع الإسكان

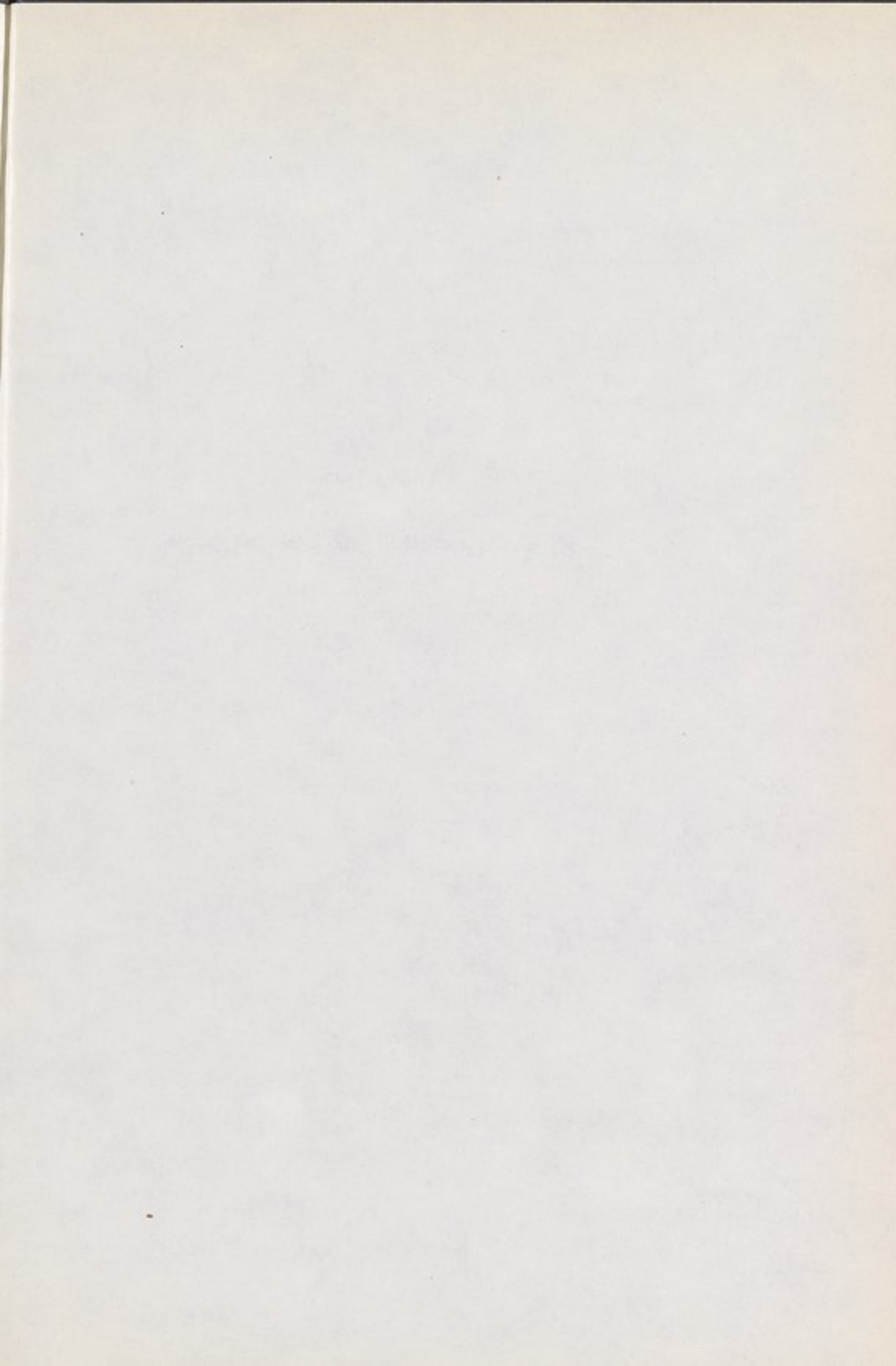
جدول رقم (١٠/٧)

تفصيل الاستثمارات في القطاعات الأخرى
خلال السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمار بالف ليرة	المشروع
	أولاً - القطاع العام :
٥ ٠٠٠	مشروعات حكومية أخرى (الأمن العام الداخلي - الشرطة - الإبنية الحكومية)
٢٣٤	احتياطي على ذمة مشروعات الموازنة الخاصة الأولى
٥ ٢٣٤	مجموع استثمارات القطاع العام
	ثانياً - القطاع الخاص :
٣ ٠٠٠	مشروعات التسلية
٥ ٠٠٠	الاستثمارات في قطاع التجارة
٨ ٠٠٠	مجموع استثمارات القطاع الخاص
١٣ ٢٣٤	المجموع الكلي لاستثمارات القطاعات الأخرى

جدول رقم (٨)

تفاصيل احتياجات بعض القطاعات من القطع الاجنبي



الجدول رقم (١/٨)

احتياجات قطاع الري واصلاح الاراضي والكهرباء المائية من القطع الاجنبي
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاحتياجات بالفاليرة	المشروع
	أولاً - القطاع العام :
	آ = الري :
٥ ٠٠٠	مشروع الغاب - العشارنة
٦٠٠	مشروع الروج
٢ ٠٠٠	مشروع اليرموك
٢ ٥٠٠	مشروع السن
—	مشروع بانياس
—	مشروع العاصي الاعلى
٢ ٠٠٠	مشروع الخابور
٤ ٠٠٠	مشروع الفرات
٧٥٠	مشروع بردى
٦٥٠	مشاريع ودراسات أخرى
١٧ ٥٠٠	مجموع احتياجات الري
—	ب = استصلاح الاراضي :
١٣ ٥٠٠	المجموع
٥ ٥٠٠	الوفر الممكن تحقيقه
١٢ ٠٠٠	احتياجات القطاع العام
٥ ٠٠٠	ثانياً - احتياجات القطاع الخاص :
١٧ ٠٠٠	مجموع احتياجات قطاع الري واصلاح الاراضي والكهرباء المائية

الجدول رقم (٢/٨)

احتياجات قطاع الزراعة من القطع الاجنبي

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاحتياجات بالفائرة	المشروع
	أولا - القطاع العام :
٢ ٦٩٠	آ = المشروعات الزراعية
٢٢٥	ب = مشروعات البستنة
٢٢٥	ج = مشروعات حراجية
١ ١٠٠	د = مشروعات آبار البادية الخ ..
٧٨٠	هـ = مشروعات التعليم والتجارب والابحاث
١ ٢٧٠	و = مشروعات الثروة الحيوانية
٤٠	ز = مشروعات تربية الاسماك
٧ ٥٤٠	المجموع
٥٤٠	الوفر الممكن تحقيقه
٧ ٠٠٠	احتياجات القطاع العام
١٦ ٠٠٠	ثانياً - القطاع الخاص :
٢٣ ٠٠٠	مجموع احتياجات قطاع الزراعة

الجدول رقم (٢/٨)

احتياجات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبتروك من القطع الاجنبي

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاحتياجات بالفليرة	المشروع
	أولاً - القطاع العام :
٥ ٢٥٠	أ = الصناعة
٢ ٢٠٠	ب = التعدين
١٢ ٨٠٠	ج = البترول
١٢ ٠٠٠	د = الكهرباء
٣٤ ٢٥٠	المجموع
٢ ٨٥٠	الوفر الممكن تحقيقه
٣١ ٤٠٠	مجموع احتياجات القطاع العام
	ثانياً - القطاع الخاص :
	أ = الصناعة :
٣ ٩٥٠	١ - الصناعات الهندسية والكهربائية والبنائية
٥ ٠٠٠	٢ - الصناعات الكيماوية
٢ ٢٥٠	٣ - الصناعات الغذائية
٢ ٥٥٠	٤ - صناعة الغزل والنسيج
١٤ ٧٥٠	مجموع احتياجات الصناعة
١ ٢٠٠	ب = البترول :
٦٥٠	ج = الكهرباء
١٦ ٦٠٠	مجموع احتياجات القطاع الخاص
٤٨ ٠٠٠	مجموع احتياجات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبتروك

الجدول رقم (٤/٨)

احتياجات قطاع النقل والمواصلات من القطع الاجنبي
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

الاحتياجات بالفليرة	المشروع
	أولاً - القطاع العام :
٧ ٠٠٠	السكك الحديدية
٣ ٠٠٠	الطرق البرية
٨٠٠	الجسور
٩ ٢٨٥	البرق والهاتف
٤٨٠	البريد
٥ ٤٠٠	المرافىء
٣ ٩٢٣	المطارات
١ ٥٢٥	الاذاعة
٣١ ٤١٣	المجموع
١ ٤١٣	الوفر الممكن تحقيقه
٣٠ ٠٠٠	مجموع احتياجات القطاع العام
١٨ ٠٠٠	ثانياً - احتياجات القطاع الخاص
٤٨ ٠٠٠	مجموع احتياجات قطاع النقل والمواصلات

الفصل الثاني

الموارد المالية المتاحة لتمويل خطة

السنة الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦١

أولاً - الموارد المالية لتمويل القطاع العام

تقدر الموارد المالية المتاحة لتمويل القطاع العام خلال خطة السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٢٩٤,٥ مليون ليرة سورية موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠)

الموارد المالية المتاحة لتمويل استثمارات القطاع العام
خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

النسبة المئوية	الموارد بمليون ليرة	المصدر
—	—	١ - الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة
٦,٨	٢٠,٠	٢ - فائض إيرادات صندوق الدين العام
٥,١	١٥,٠	٣ - فائض صناديق التأمين والمعاشات الحكومية
٦,٨	٢٠,٠	٤ - فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية
٣,٤	١٠,٠	٥ - موارد مؤسسة أبنية التعليم
—	—	٦ - فائض الوقف السوري
٤,٥	١٣,٣	٧ - فائض مؤسسات الاعمال الحكومية
٣,٧	١١,٠	٨ - فائض مؤسسة الاصلاح الزراعي
٦,١	١٨,٠	٩ - الموارد المتاحة للتنمية في البلديات
٥,٠	١٤,٧	١٠ - إيرادات أخرى
٦,٨	٢٠,٠	١١ - إيرادات استثنائية
٤٨,٢	١٤٢,٠	مجموع الموارد المحلية
١٤,٨	٤٣,٥	١٢ - مساهمة وقرض الاقليم الجنوبي
٣٧,٠	١٠٩,٠	١٣ - المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية
١٠٠,٠	٢٩٤,٥	المجموع الكلي

وفيما يلي موجز عن المقصود بكل مورد من هذه الموارد ومكوناته :

٢ = الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة :

والمقصود بهذا الفائض الفرق بين الإيرادات العادية من جهة وبين النفقات غير الانمائية مضافا إليها النفقات الحتمية للهيئات الانمائية .

وتقدر الإيرادات العادية للموازنة العامة خلال خطة السنة الاولى بمبلغ ٤٧١ مليون ليرة سورية . موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي :

جدول رقم (١١)

الإيرادات العادية للموازنة العامة

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

المورد بمليون الليرة	المصدر
٩٤,٢	١ - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
٢٠٠,٠	٢ - الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة
٤٤,٠	٣ - الرسوم التسجيلية
١١٢,٨	٤ - عائدات البترول
٢٠,٠	٥ - إيرادات متنوعة
٤٧١,٠	المجموع

وتقدر النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية للهيئات الانمائية خلال السنة الاولى بمبلغ ٥١٢,٢٢٥ مليون ليرة سورية موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي :

جدول رقم (١٢)

النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية للهيئات الانمائية

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

النفقة بمليون الليرة	الوزارة أو الهيئة
	١ - المساهمة في الميزانية الموحدة
٠,٩٨٣	- شؤون رئاسة الجمهورية
٢,٨٠٠	- مجلس الأمة
٤,٠٠٠	- وزارة الخارجية
٢٦١,٢٢٥	- وزارة الحربية
٠,٤٠٠	- المجلس الاعلى لرعاية الشباب
٠,٢٠٠	- المجلس الاعلى للآداب والفنون
٠,١٠٠	- المجلس الاعلى للعلوم
٠,٥٠٠	- التضامن العربي
٠,٤٨٧	- مجلس الدولة
١,٥٠٠	- المديرية العامة لهيئة الاذاعة
٠,٧٠٧	٢ - رئاسة المجلس التنفيذي

التفقة بمليون الليرة	الوزارة أو الهيئة
٠,٢٤٧	٣ - مكتب تفتيش الدولة
٠,٠٧١	٤ - مجلس التأديب
٠,٦٥٠	٥ - ديوان المحاسبات
١,١١٤	٦ - وزارة الاوقاف
٦٠,٠٥٧	٧ - وزارة الخزانة
٣٩,٤٠١	٨ - وزارة الداخلية
١٤,٧٧٤	٩ - وزارة الصحة
٧,٦٥٨	١٠ - وزارة العدل
١,٦٣١	١١ - وزارة الاقتصاد
٧,٤٩٨	١٢ - وزارة الزراعة
٢,٧٥٣	١٣ - وزارة الاشغال
٧٠,٤٧٨	١٤ - وزارة التربية والتعليم
٤,٩٦٠	١٥ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
١,٧٢٤	١٦ - وزارة الشؤون البلدية والقروية
٢,٣١١	١٧ - وزارة التخطيط
١٤,١٣٥	١٨ - وزارة المواصلات
٠,٨٩١	١٩ - وزارة الصناعة
٢,٨٧٣	٢٠ - وزارة الثقافة والارشاد القومي
٥,١٣٧	٢١ - وزارة الاصلاح الزراعي
٠,٩٥٠	٢٢ - وزارة التموين
٥١٢,٢٢٥	المجموع

ومما سبق يتضح انه ليس هناك فائض متاح للتنمية في الموازنة العامة في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ . بل هناك عجز يقدر بنحو ٤١,٢٢٥ مليون ليرة سورية . ولقد مول جزء من هذا العجز من المدخرات الحكومية

المتاحة لصناديق المعاشات والتأمينات الحكومية خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ وذلك عن طريق سندات على الخزنة لقاء مساهمة الميزانية في صناديق التأمين والمعاشات الحكومية عن السنتين الماليتين ١٩٥٩/١٩٦٠ . اما الجزء الاخر فمول عن طريق معونة الاقليم الجنوبي . ويتضح مساهمة كل مصدر من هذين المصدرين من الجدول التالي :

المورد بمليون الليرة	المصدر
١٩,٠٠٠	١ - من مدخرات صناديق المعاشات والتأمينات الحكومية
٢٢,٢٢٥	٢ - اعانة من الاقليم الجنوبي
٤١,٢٢٥	المجموع

ب = فائض إيرادات صندوق الدين العام :

ويشتمل هذا المورد على المصادر التالية :

- ١ - استرداد القروض .
- ٢ - صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض
- ٣ - الاقتراض الداخلي .

وفيما يلي تبيان كل مصدر من هذه المصادر :

١ - استرداد القروض : ومن اهم موارد صندوق الدين العام في الوقت الحاضر استرداد القروض التي منحتها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة، والمؤسسات المؤممة والشركات المكفولة .

وقد بلغ رصيد المطالب على هذه الهيئات حتى بداية السنة ١٩٦٠ ما مقداره ١٢,٢ مليون ليرة سورية على النحو التالي الوارد في الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)

القروض المستحقة السداد لصندوق الدين العام حتى بداية سنة ١٩٦٠

المطالب بمليون الليرة	الهيئة
٢٠,١	- المديرية العامة للبرق والهاتف
٧,٩	- الخط الحجازي
١,٤	- سكك حديد الدولة - الخطوط الشمالية
١٠,٩	- المصرف الزراعي
٢٧,٧	- مكتب الحبوب
٠,٥	- معرض دمشق الدولي
٢٠,٥	- مصلحة مياه حلب
١٦,٠	- مؤسسة كهرباء دمشق
١٣,٢	- مؤسسة كهرباء حلب
٢,٤	- مؤسسة كهرباء حمص وحماة
٠,٧	- مؤسسة كهرباء القامشلي
٠,٥	- مؤسسة كهرباء دير الزور
٢٠,٥	- مصفاة حمص (حسب معلومات الهيئة العامة للبتروال)
١٤,٠	- مشروع الغاب (في ١٩٥٨/٦/٣٠)
٣,١	- شركة معامل الشهباء للغزل والنسيج
٠,٩	- شركة الزيوت النباتية بحلب
٠,٢	- الشركة السورية للصناعة والزراعة
٠,١	- شركة المصانع الفنية بحلب
١,٥	- مدينون مختلفون (في ١٩٥٨/٦/٣٠)
١٨٢,٢	المجموع

أما الاقساط المستحقة الاداء في السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ فتبلغ نحواً من ١٢,٠ مليون ليرة سورية موزعة في الجدول التالي :

جدول رقم (١٤)

الاقساط المستحقة الاداء لصندوق الدين العام خلال ١٩٦٠/١٩٦١

الاقساط المستحقة في ٩٦١/٩٦٠ بمليون الليرة	الهيئة
٦,٣	— المديرية العامة للبرق والبريد والهاتف
١,٤	— المصرف الزراعي
١,٦	— مؤسسة كهرباء دمشق
١,٩	— مؤسسة كهرباء حلب
٠,٤	— مؤسسة كهرباء حمص وحماه
٠,١	— مؤسسة كهرباء دير الزور
١٢,٠	المجموع

والى جانب هذه الاقساط توجد مبالغ مستحقة الدفع لغاية بداية السنة ١٩٦٠ ولم تقم الهيئات المدينة بها بسدادها حتى الآن . وهي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (١٥)

التأخرات المستحقة لصندوق الدين العام حتى بداية سنة ١٩٦٠

المبالغ المستحقة الدفع حتى بداية السنة ١٩٦٠ بمليون الليرة	الهيئة
١,٢	- المديرية العامة للبريد والبرق والهاتف
٦,٠	- الخط الحجازي
١,٤	- سكك حديد الدولة - الخطوط الشمالية
٤,٨	- المصرف الزراعي
٣٧,٧	- مكتب الحبوب
٠,٥	- معرض دمشق الدولي
٢١,٦	- مصلحة مياه حلب
١٠,١	- مؤسسة كهرباء حلب
٠,٢	- مؤسسة كهرباء حمص وحماه
٠,٧	- مؤسسة كهرباء القامشلي
-	- مؤسسة كهرباء دير الزور
٣,١	- شركة معامل الشهباء للغزل والنسيج
٠,٢	- الشركة السورية للصناعة والزراعة
-	- شركة الزيوت النباتية بحلب
٨٧,٥	المجموع

ومن الصعب تقدير ما سيؤدي من هذه التأخرات الى صندوق الدين العام خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١

لذا فلقد اعتمد في تقدير هذا المصدر على الاقساط المستحقة الاداء في السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ السالفة الذكر والبالغة ١٢ مليون ليرة فقط دون اي تقدير لما سوف يرد خلال السنة المالية الحالية من مبالغ مستحقة .

٢ - صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض - يشتمل هذا المصدر حالياً على :

- أرباح المصرف المركزي .

- حصة الحكومة من أرباح مرفأ اللاذقية .

- حصة الحكومة من شركة البوتاس العربية .

- فوائد القروض والسلف الموظفة .

ويقدر المصدر الاول خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ بنحو ٥ مليون ليرة سورية .

وهو الرقم المحقق تقريبا في السنتين الماضيتين .

ويقدر المصدر الثاني خلال السنة نفسها بما مقداره ١,٣ مليون ليرة سورية . وهو أيضا نفس الرقم المحقق تقريبا خلال السنين السابقة .

أما حصة الحكومة من شركة البوتاس العربية فلم يذكر لها تقدير لعدم توفر البيانات الخاصة بذلك .

ويقدر المصدر الاخير بنحو ٣ مليون ليرة خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ . وتجدر الاشارة الى أن فوائد القروض والسلف الموظفة يقدرها صندوق الدين العام بمبلغ ٤,١ مليون ليرة سورية سنويا ولكن كثيرا من الهيئات تمتنع عن الدفع ، لذا فمن الضروري أن تتخذ الوسائل الكفيلة بالزام الهيئات المدينة بدفع هذه الفوائد وعلى كفاية هذه الوسائل يتوقف الإيراد الوارد من هذا المصدر زيادة أو قلة .

أما الالتزامات على صندوق الدين العام خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ فتبلغ ما مقداره ٣,٧ مليون ليرة سورية وتمثل هذه الالتزامات في الفوائد على الدين المجمع وفوائد سندات الخزينة .

وعلى ذلك يكون الوارد من مصدر صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ ما مقداره ٥,٦ مليون ليرة على النحو الوارد في الجدول التالي :

جدول رقم (١٦)

صافي موارد صندوق الدين العام من العوائد والاستثمارات والفوائد

خلال ١٩٦٠/١٩٦١

التقدير بمليون الليرة	الهيئة
٥,٠	- ارباح المصرف المركزي
١,٢	- حصة الحكومة من ارباح مرفأ اللاذقية
٣,٠	- فوائد القروض والسلف الممنوحة
٩,٢	- مطروحا - التزامات صندوق الدين
٣,٧	- مطروحا - التزامات صندوق الدين
٥,٦	صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض

٣ - الاقتراض الداخلي : قدرت القروض الاجبارية خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٢,٤ مليون ليرة سورية. وتمثل هذه القروض الاجبارية فيما فرضته القوانين على المصارف بالاكتتاب بنسبة ٧,٥٪ من ودائعها الاجبارية والخاصة وقد بني هذا التقدير على اساس زيادة اكتتاب المصارف الخاصة بنسبة تزايد ودائعها .

ورغم ان المؤسسات العامة تحتم عليها القوانين الاكتتاب بنسبة ٣٥٪ من اموالها الجاهزة الا انه لم يقدر لها شيء حيث انه من المعتقد أن الاموال الجاهزة لهذه المؤسسات العامة سوف لا تزيد بصورة عامة اذا لم يكن هناك عامل على تقلصها بسبب تنفيذ برامجها .

اما بالنسبة للقروض الاختيارية من الجمهور فعلى الرغم من النصوص التي تسوغ اكتتاب الافراد في سندات الخزينة فانه لم يقدر لها شيء خلال السنة المالية الحالية . لذا فان اتخاذ اية وسيلة في هذا الخصوص عن طريق تشجيع اكتتاب الشركات والافراد في سندات الخزينة سوف يترتب عليه مورد اضافي لصندوق الدين العام .

وبناء على ما سبق فان المقدر من مصدر الاقتراض الداخلي خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ هو فقط ٢,٤ مليون ليرة والتي تمثل من القروض الاجبارية التي فرضتها القوانين على المصارف .

خلاصة موارد صندوق الدين العام خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ :

مما سبق يتبين أن تقدير موارد صندوق الدين العام خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ من مصادره الثلاثة السالفة الذكر كالتالي :

جدول رقم (١٧)

مجموع موارد صندوق الدين خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

التقدير بمليون الليرة	المصدر
١٢,٠	١ - استرداد القروض
٥,٦	٢ - صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض
٢,٤	٣ - الاقتراض الداخلي
٢٠,٠	المجموع

ومن المعلوم أن هذا التقدير قد يزيد في حالة :

١ - تحصيل بعض المبالغ المستحقة الدفع حتى بداية السنة ١٩٦٠

٢ - الالتجاء الى القروض الداخلية الاختيارية

٣ - الزام الهيئات على دفع الفوائد المستحقة عليها كاملة

كما انه من المعلوم أن هذا التقدير قد يقل في حالة :

١ - عدم تسديد الهيئات المدينة للاقساط المستحقة عليها خلال هذا العام .

٢ - امتناع الهيئات المدينة عن دفع الفوائد المستحقة عليها .

ج = فائض صناديق التأمين والمعاشات الحكومية :

وتقدر حصة الموظفين في صناديق التأمين والمعاشات الحكومية خلال الفترة الباقية من السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦١ بمبلغ ١٩ مليون ليرة سورية يطرح منها مبلغ ٤ مليون ليرة سورية مقابل التأمينات والمعاشات المستحقة للموظفين والمصرفيات الادارية فيكون الباقي هو ١٥ مليون ليرة سورية متاحة لتمويل خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

أما حصة الحكومة في هذه الصناديق والتي تقدر أيضا بنحو من ١٩ مليون ليرة فسوف تمويل بها الميزانية العادية للسنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ ويعطى الصندوق ما يقابلها أذونات على الخزينة كما سبق ذكره في الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة .

د = فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية :

ويمثل هذا الفائض الفرق بين موارد المؤسسة المتأتية من مساهمات أرباب العمل والعمال والتي تتمثل فيما مقداره ١٥٪ من أجور العمال المشتركين في المؤسسة وكذلك عوائد استثمار هذه الأموال من جهة وبين الالتزامات المترتبة على الصندوق من دفع تعويضات ومعاشات مستحقة للعمال ونفقات الإدارة للمؤسسة من الجهة الأخرى .

ويقدر فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية منذ قيامها بنشاطها حتى نهاية السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بنحو ٢٩ مليون ليرة سورية موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (١٨)

الفائض لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية

حتى نهاية ١٩٦٠/١٩٦١

الفائض بمليون الليرة	السنة
٣,٨	— الأربعة الأشهر الأخيرة من ١٩٥٩
١٥,٢	— السنة الميلادية ١٩٦٠
١٠,٠	— النصف الأول من السنة الميلادية ١٩٦١
٢٩,٠	المجموع

أما المبلغ المتاح للموازنة الإنمائية للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ عن طريق الاقتراض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية فيقدر بنحو ٢٠ مليون ليرة سورية . وترك الباقي متاحا لتمويل القطاع الخاص .

ه = موارد مؤسسة ابنية التعليم :

ويتكون هذا المصدر من :

- المجتمع لدى مؤسسة ابنية التعليم من ارصدة اموال ابنية التعليم
- حصيله الاضافات على الضرائب المباشرة
- حصيله الاضافات على الرسوم الجمركية
- حصيله الاضافات على الرسوم البلدية
- حصيله الاضافات على القوة الكهربائية المستهلكة
- الاعانات الخاصة

وتقدر موارد مؤسسة ابنية التعليم خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠

- ١٩٦١ بمبلغ ١٨,٢٥ مليون ليرة سورية موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (١٩)

الموارد المتولدة لدى مؤسسة ابنية التعليم

حتى نهاية ١٩٦٠/١٩٦١

المورد بليون الليرة	المصدر
١١,٠٠	- المجتمع لدى مؤسسة ابنية التعليم من ارصدة اموال ابنية التعليم والمدور من الاعوام السابقة
٧,٢٥	- موارد السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ من الاضافات على الضرائب والرسوم
١٨,٢٥	الجموع

وتقدر نفقات الادارة للمؤسسة ونفقات الصيانة خلال هذه السنة بمبلغ ١,٢٥ مليون ليرة سورية .

وعلى ذلك يقدر الفائض المتاح للتنمية لمؤسسة ابنية التعليم خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بنحو ١٧ مليون ليرة سورية .

ولكن يجب أن يكون معلوما أن هناك ارتباطات لمشروعات ما زالت تحت التنفيذ لمؤسسة ابنية التعليم خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠-١٩٦١ بما مقداره ٧ مليون ليرة سورية .

وعلى ذلك يقدر هذا الفائض خلال السنة الاولى من الخطة بما مقداره نحواً من ١٠ مليون ليرة .

و = فائض موارد الاوقاف الاسلامية :

ويشتمل هذا الفائض على موارد القسم الاحتياطي من موازنات الوقف في الاقليم السوري . وتتكون هذه الموارد بصفة اساسية من البنود التالية :

- بدلات الاماكن المستبدلة
- بدلات الاماكن المستهلكة
- بقايا الاجارة الواحدة
- بقايا الاجارة المؤجلة
- المنقول من القسم العادي

وقدرت هذه الموارد في موازنات السنوات الثلاث الماضية ١٩٥٧ و١٩٥٨ و١٩٥٩ بمبلغ ٩,٤,١,٨,٣,٧ مليون ليرة سورية على التوالي كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٢٠)

موارد الاوقاف الاسلامية خلال السنوات الثلاث ١٩٥٧/١٩٥٩

١٩٥٩ بمليون الليرة	١٩٥٨ بمليون الليرة	١٩٥٧ بمليون الليرة	بنود الايراد
٥,٦١٩	٦,٨١٥	٧,٩٠٧	- بدلات وبقايا بدلات الاماكن المستبدلة والمستهلكة
٠,٢٧٨	٠,٢٦٦	٠,٢٨٥	- بقايا الاجارة الواحدة والمؤجلة
٠,٠٥٢	—	—	- المنقول من القسم العادي
١,٢١٥	٠,٩٢٥	١,٠٧٣	- ايرادات متنوعة
٧,٢٦٤	٨,١٠٦		المجموع

وكان تقدير استخدام هذه الموارد على بنود الانفاق الراسمالي كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٢١)

توزيع الانفاق الراسمالي للاوقاف الاسلامية خلال السنوات ١٩٥٧/١٩٥٩

١٩٥٩ بمليون الليرة	١٩٥٨ بمليون الليرة	١٩٥٧ بمليون الليرة	بنود الانفاق الراسمالي
٣,٦٢٥	٤,١٥٨	٤,٩٨٦	- انشاء عقارات ذات غلة
٠,٩٣٠	١,٩٦٩	٢,٢٨٠	- شراء عقارات ذات غلة
١,٢٢٨	٠,٧٢٠	٠,٩٠٠	- انشاء عقارات غير ذات غلة
٠,٠١٩	٠,٠٤٠	٠,٠٤٠	- شراء عقارات غير ذات غلة
٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠٢٧	- المنقول الى القسم العادي
١,٤٥٠	١,٢٠٧	١,١٣٢	- نفقات متنوعة
٧,٢٦٤	٨,١٠٦	٩,٣٦٥	المجموع

ويتضح مما سبق ان متوسط موارد القسم الاحتياطي من موازنات الاوقاف في الاقليم السوري خلال السنوات الثلاث الماضية ١٩٥٧/١٩٥٩ هو ٨,٣ مليون ليرة سورية .

ولقد قدر فائض الوقف السوري خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٧ مليون ليرة سورية . واعتمد في هذا التقدير على رقم السنة ١٩٥٩ اكثر من الاعتماد على متوسط الثلاث السنوات السابقة ١٩٥٧/١٩٥٩

ولكي يكون هذا المورد متاحا لتمويل خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ يجب ان تتخذ الاجراءات لتحقيق ذلك والا فانه سوف ينفق على الاستخدامات الراسمالية السالفة الذكر التي اعتمد عليها الوقف السوري . ولذلك فسوف نستبعد هذا المورد مؤقتا .

ز = فائض مؤسسات الاعمال الحكومية :

والمقصود بهذا الفائض الفرق بين ايرادات الانتاج والاستغلال وبين نفقات التشغيل والتحويلات والضرائب والارباح الموزعة .

ولقد اشتملت ايرادات الانتاج والاستغلال على البنود التالية :

- رقم الانتاج

- الانصبة والارباح والفوائد والايجارات المحصلة

- الايرادات الاخرى المتنوعة الجارية

- اعانة الانتاج

اما نفقات التشغيل والتحويلات والضرائب والارباح الموزعة فقد

اشتملت على البنود التالية :

- الاستهلاك الوسيط

- الاجور والمرتبات وتوابعها

- الضرائب والرسوم غير المباشرة

- احتياطي تعويضات التسريح

- احتياطي الضرائب

- ضريبة دخل الارباح الصناعية والتجارية

- مكافأة أعضاء مجلس الادارة

- الارباح الموزعة

هذا هو المقصود بمدخرات مؤسسات الاعمال الحكومية . ومن الممكن
تبيان تعريف هذه المدخرات عن طريق استخدامها ، فتعرف مجمل مدخرات
مؤسسات الاعمال الحكومية على انها تمثل الفائض من الارباح الذي يوجه
الى الاستخدامات التالية :

- التكوين الراسمالي

- الاحتياطات الراسمالية

- احتياطي الاستهلاك

- احتياطات التوسع والتجديد والاحتياطات الاجبارية والاختيارية

- تسديد واحتياطي تسديد القروض

اما مؤسسات الاعمال الحكومية في الاقليم السوري فيمكن حصرها
في التالي :

- ادارة حصر التبغ والتبناك
- المديرية العامة للبريد والبرق والهاتف
- المديرية العامة للاذاعة السورية
- شركة مرفأ اللاذقية
- مؤسسة كهرباء دمشق
- مؤسسة كهرباء ومياه وحافلات حلب
- مؤسسة كهرباء حمص وحمما
- مؤسسة كهرباء دير الزور
- مؤسسة كهرباء القامشلي
- مصفاة حمص
- مصلحة مياه عين الفيحة
- الخط الحديدي الحجازي
- سكك حديد سورية الجنوبية والشمالية
- المصرف الزراعي
- مكتب الحبوب

هذا بخلاف المصرف المركزي الذي عولج مع موارد صندوق الدين العام
كما سبق ذكره .

وبخلاف املاك الدولة من العقارات والاراضي التي عولجت مستقلة كما
سبق ذكره ايضا .

وبخلاف المطبعة الرسمية ومشروع استثمار الملح الداخليين في نطاق
الموازنة العامة نفقة وايرادا .

ويقدر فائض مؤسسات الاعمال الحكومية خلال السنة المالية الحالية
١٩٦٠/١٩٦١ بعد استبعاد الاقساط المستحقة على هذه المؤسسات لصندوق

الدين العام والسابق تقديرها ضمن فائض هذا الصندوق بنحو ١٢,٣ مليون ليرة سورية على النحو الوارد في الجدول التالي :

جدول رقم (٢٢)

فائض مؤسسات الاعمال الحكومية خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١

مؤسسة الاعمال الحكومية	الفائض قبل تسديد اقساط الدين للصندوق الدين العام بمليون الليرة	الاقساط المستحقة لصندوق الدين العام بمليون الليرة	الفائض بعد تسديد اقساط الدين للصندوق الدين العام بمليون الليرة
- ادارة حصر التبغ والتنباك (فيما عدا الارباح المحولة للموازنة العامة)	٢,٤	—	٢,٤
- المديرية العامة للبريد والبرق والهاتف	٨,٠	٦,٣	١,٧
- مرفأ اللاذقية (فيما عدا حصة الحكومة من الارباح)	١,٨	—	١,٨
- مؤسسة كهرباء دمشق	٣,٤	١,٦	١,٨
- مؤسسة كهرباء ومياه وحافلات حلب	٣,٤	١,٩	١,٥
- مؤسسة كهرباء حمص وحماه	٠,٨	٠,٤	٠,٤
- مؤسسة كهرباء دير الزور	٠,١	٠,١	—
- مؤسسة كهرباء القامشلي	٠,١	—	٠,١
- مصلحة مياه عين الفيحة	٢,٨	—	٢,٨
- المصرف الزراعي	٢,٢	١,٤	٠,٨
المجموع	٢٥,١	١١,٧	١٣,٣

وتجدر الإشارة الى أن هذا الفائض لايشتمل على ارباح ادارة حصر التبغ والتنباك المحولة الى الموازنة العامة والتي ستستخدم لتمويل الموازنة العادية للسنة الحالية ١٩٦٠-١٩٦١ . كما أن هذا الفائض لايشتمل على حصة الحكومة في ارباح مرفأ اللاذقية السابق تقديرها ضمن فائض إيرادات صندوق الدين العام والا كان هناك ازدواج في التقدير .

ويتبين مما سبق أن بعض مؤسسات الاعمال الحكومية السابق ذكرها لم يقدر لها أي فائض خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ وذلك اما لان بعضها يعتمد على الاعانة الحكومية لتمويل العجز الحادث في عملياتها الجارية كالمديرية العامة للاذاعة والخطوط الحديدية واما لان بعض مؤسسات الاعمال الحكومية حديثة التكوين ولم يتبلور بعد نتائج عملها كمصفاة حمص والمصرف الزراعي واما لان البعض الآخر لم يتوفر بيانات عنه كمكتب الحبوب .

وعلى ذلك فتقدير مبلغ ١٢,٣ مليون كفائض ناتج من مؤسسات الاعمال الحكومية خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ يعتبر حدا ادنى ومن الممكن زيادة هذا الفائض زيادة كبيرة اذا تحققت مدخرات لمؤسسات الاعمال الحكومية غير الداخلة في نطاق التقدير او اذا زادت الكفاية الانتاجية لمؤسسات الاعمال الحكومية عامة .

ح = الفائض المتاح لدى مؤسسة الاصلاح الزراعي :

يستمد هذا الفائض من :

١ - مشروع الغاب

٢ - ايجار العقارات والاراضي

٣ - فائض الموارد الجارية على النفقات الجارية

وفيما يلي بيان بالمبالغ المقدرة لكل مصدر :

١ - مشروع الغاب : والمساحة القابلة للزراعة في الوقت الحاضر هي ٢٨٣ الف دونم قدرت اجرتها خلال السنة الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بنحو ٢,٣ مليون ليرة سورية بمعدل ٨ ليرات للدونم الواحد في السنة .

على اننا اذا اعتبرنا أن مساحة الارض التي ستكون صالحة للزراعة خلال هذه السنة هي ما يقرب من ٣٨٠ الف دونم وعلى أساس اجرة للدونم تتراوح بين ١٠-١٥ ليرة في السنة (وهو المعدل الحالي المتبع في اجرة الدونم) فان هذا المصدر يمكن أن يرتفع الى ٣,٨ او ٤ مليون ليرة سورية . كما أنه من الممكن أن يرتفع هذا المصدر مرة اخرى اذا ما لجأت مؤسسة الاصلاح الزراعي الى رفع اجرة الدونم الى ١٥-٢٠ ليرة .

٢ - ايجارات العقارات والاراضي : ويتكون هذا المصدر من بندين : بدل ايجار العقارات واجرة الارض . وقد قدرت موارد هذين البندين خلال

هذه السنة بنحو ٢,٢ مليون ليرة سورية على اساس ما هو جار في السنين الماضية التي كانت الإيرادات من هذا البند تتراوح فيها بين ٢,٢٥ الى ٢,٥ مليون ليرة سورية .

٣ - فائض الإيرادات الجارية على النفقات الجارية : ويقدر هذا المصدر في حوالي ٦,٥ مليون ليرة سورية خلال ١٩٦٠/١٩٦١ وعلى ذلك تكون جملة الموارد المتاحة في مؤسسة الاصلاح الزراعي كالآتي :

جدول رقم (٢٣)

الفائض المتاح لدى مؤسسة الاصلاح الزراعي

خلال عام ١٩٦٠/١٩٦١

التقدير بليون ليرة	المصدر
٢,٢	١ - مشروع الغاب
٢,٢	٢ - ايجارات العقارات والاراضي
٦,٥	٣ - فائض الإيرادات على النفقات الجارية
١١,٠	المجموع

ط = الموارد المتاحة للتنمية في البلديات :

ويشتمل هذا المورد على المصادر الثلاثة التالية :

- ١ - الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات .
 - ٢ - بيع اراضي البلديات .
 - ٣ - موارد صندوق البلديات .
- يلي تبين كل مصدر .

١ - الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات :

ويعرف هذا الفائض على انه يمثل الفرق بين الإيرادات العادية وبين النفقات غير الانمائية (نفقات الإدارة العامة والنفقات التحويلية) مضافا إليها النفقات الحتمية الانمائية والتي تكون الشطر الاعظم من النفقات الجارية للبلديات .

وتقدر الإيرادات العادية للبلديات خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٥٣,٣ مليون ليرة سورية موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)

الإيرادات العادية للبلديات خلال ١٩٦٠/١٩٦١

التقدير بمليون الليرة	المصدر
٥,٠	- ضرائب مباشرة
١٤,٨	- ضرائب غير مباشرة
٢٠,٠	- رسوم ورخص
٤,٨	- إيرادات النشاط الانتاجي وشبه الانتاجي
٤,٧	- إيرادات أخرى عادية
٥٣,٣	المجموع

وتقدر النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية الانمائية خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٤١,٣ مليون ليرة سورية موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٥)

النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية الانمائية للبلديات

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

التقدير بمليون الليرة	النفقة
٨,٧	- رواتب واجور واعباء عائلية وتعويضات
٢٩,٥	- الاستهلاك العام
٣,١	- المدفوعات التحويلية
٤١,٣	المجموع

وعلى ذلك يكون الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات خلال

السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ ما مقداره ١٢ مليون ليرة سورية .

٢ - بيع أراضي البلديات :

ويقدر هذا المورد خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٥ مليون ليرة سورية . وقد قدر هذا الرقم على أساس المتحقق فعلا في السنوات الماضية فلقد حصلت البلديات من هذا المصدر خلال السنوات الخمس الماضية على ما يتراوح بين ٣٠ و٢٥ مليون ليرة سورية .

٣ - موارد صندوق البلديات :

ويتكون هذا المورد من الاقساط المدفوعة لصندوق البلديات الذي يمسك حساباته المصرف المركزي . ويقدر هذا المورد خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ١,١ مليون ليرة سورية دور الى مليون ليرة سورية .

وجدير بالذكر ان دفع هذه الاقساط قد اجري حسابه في نفقات البلديات فان لم تقم البلديات بتأدية الاقساط المستحقة عليها خلال هذه السنة زاد الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات بقدر هذه الاقساط المستحقة .

وبناء على ذلك يتبين أن مجموع الموارد المتاحة للتنمية في البلديات خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ تقدر بنحو ١٨ مليون ليرة سورية موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (٢٦)

الموارد المتاحة للتنمية في البلديات

خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١

التقدير بـمليون الليرة	المصدر
١٢,٠	١ - الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات
٥,٠	٢ - بيع أراضي البلديات
١,٠	٣ - موارد صندوق البلديات
١٨,٠	المجموع

وتجدر الاشارة الى ان الموارد المتاحة للتنمية في البلديات ستخصص كلها
للانفاق على مشروعات هذه البلديات كما هو وارد في الموازنة الانمائية للسنة
المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١

هذا بخلاف مشروعات وزارة الشؤون البلدية والقروية في الموازنة
الانمائية للسنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ والتي ستمول من موارد الموازنة
الانمائية والخاصة الاخرى .

ي = ايرادات اخرى :

تقدر الايرادات الاخرى بمبلغ ١٤,٧ مليون ليرة سورية . وهذا المبلغ
يمثل الايرادات المحتسبة في الميزانية الخاصة الاولى بعد استبعاد مساهمة
الميزانية العادية لسنة ١٩٦٠/١٩٦١

ك = الايرادات الاستثنائية :

اما الايرادات الاستثنائية فتقدر خلال نفس الفترة بنحو من ٢٠ مليون
ليرة سورية .

ل = مساهمة وقرض الاقليم الجنوبي :

وتقدر مساهمة الاقليم الجنوبي لخطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ بنحو
من ٤٣,٥ مليون ليرة سورية . هذا بخلاف مساهمته في الموازنة العادية للسنة
المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ ايضا والتي تقدر بنحو ٢٢,٢٢٥ مليون ليرة
سورية كما سبق ذكره عند الحديث عن الموازنة العامة .

م = المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية :

اما المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية من الاتحاد
السوفييتي والمانيا الغربية واليابان والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومن
صندوق قروض التنمية ومن الفوائض الزراعية الامريكية فلقد قدرت خلال
خطة التنمية الخمسية (١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٤-١٩٦٥) بما مقداره نحو ٥٤٠
مليون ليرة يخص خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ منها ما مقداره نحو من
١٠٩ مليون ليرة سورية .

ثانيا - الموارد المالية المتاحة لتمويل القطاع الخاص :

تبلغ احتياجات القطاع الخاص ١٧٠ مليون ليرة . وسوف نبين فيما يلي
وسائل تحقيق هذه الاحتياجات في كل من اجزاء هذا القطاع .

آ = الموارد المتاحة لقطاع الاعمال المنظم :

ويقصد بهذا القطاع مجموعة المؤسسات المنتظمة في شكل شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية أو شركات توصية بالاسهم . وتتكون موارد هذا القطاع من ثلاثة مصادر :

١ - مجمل المدخرات الناتجة من هذا القطاع وتحتوي على الاحتياطات الرأسمالية التالية :

- احتياطي الاهتلاك
- الاحتياطي الاجباري
- الاحتياطي الاختياري
- احتياطي التوسع

ويقدر هذا المصدر بحوالي ١٥ مليون ليرة .

٢ - الزيادة في رأس مال القطاع الخاص (المنظم) عن طريق انشاء شركات منظمة جديدة أو زيادة رأس مال الشركات المنظمة الحالية عن طريق طرح أسهم جديدة .

ويقدر هذا المصدر بحوالي ١٦ مليون ليرة . وبطبيعة الحال يعتبر هذا المصدر متحققا عن طريق المدخرات المتولدة في باقي أجزاء القطاع الخاص .

٣ - المتاح من مؤسسة التأمينات الاجتماعية لتمويل القطاع الخاص . ويقدر بنحو من ٩ مليون ليرة كما سبق ذكره في تقدير الموارد المتاحة للتنمية في القطاع العام .

وعلى ذلك يبلغ تقدير هذا المورد بما مقداره ٤٠ مليون ليرة سورية . ويعتبر تقدير المصدرين الاول والثاني من هذا المورد الحد الأدنى لهما . وقد بني على أساس دراستهما في السنوات الخمس الماضية .

ب = الموارد المتاحة لقطاع الاعمال غير المنظم :

وتقدر الموارد المتاحة في قطاع الاعمال غير المنظم - فيما عدا الزراعة - خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٦٠ مليون ليرة . ويمثل هذا المورد ما يتبقى لدى هذا القطاع من مدخراته بعد استبعاد ما يحول من هذه المدخرات الى القطاعات الاخرى . وقد بني تقدير المدخرات على متوسط مدخرات هذا القطاع في السنوات الخمس الماضية . وتقدر هذه المدخرات خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١ بحوالي ٦٥ مليون ليرة . وتمثل هذه المدخرات جملة المتولد

في هذا القطاع سواء احتجز لاغراض الاعمال او حول الى استخدامات القطاع العائلي (في المدن) .

ج = الموارد المتاحة في قطاع الزراعة والقطاع العائلي :

وتقدر هذه الموارد بحوالي ٧٠ مليون . وقد احتسب هذا المورد بنفس الطريقة التي استخدمت في القطاع غير المنظم .

ثالثا - اجمالي الموارد المتاحة والمدخرات :

يتضح مما سبق أن اجمالي الموارد المتاحة يبلغ ٤٦٤,٥ مليون ليرة منها ٢٩٤,٥ مليون في القطاع العام و ١٧٠ مليون ليرة في القطاع الخاص . ولكي يمكن توضيح صورة المدخرات المتولدة في كل من القطاعات المختلفة نبين المعاملات المتعلقة بتوجيه المدخرات المتولدة في قطاع الى قطاع آخر وذلك في جدول مزدوج (جدول رقم ٢٧) .

وتبين الخانات القطرية ذلك الجزء من المدخرات المتولدة في قطاع معين التي تظل متاحة لنفس القطاع . والخانة الاولى تبين مدخرات القطاع العام في الموازنة العادية التي تكون متاحة لهذا القطاع . ويمثل هذا المبلغ العجز في الموازنة العادية البالغ ٤١,٢ مليون ليرة . أما باقي بنود السطر الاول فهي: ١٩ مليون ليرة المحولة من مؤسسة التأمين والمعاشات و ٢٢,٢ مليون المحولة من الاقليم الجنوبي .

أما السطر الثاني فبنوده كالاتي :

٢٠ مليون وهي المورد الاستثنائي بالموازنة الانمائية وقد اعتبر أنه موزع

بين القطاع غير المنظم (٨ مليون) والقطاع الزراعي (١٢ مليون) .

٤٣,٥ مليون وتمثل مساهمة الاقليم الجنوبي في الموازنة الانمائية .

١٠٩,٠ مليون وهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية المؤمنة لاغراض التنمية .

١٤,٧ مليون وهي الموارد المتبقية لحساب الموازنة الخاصة الاولى .

ويبين السطر الثالث الموارد المتاحة للهيئات العامة الاخرى (عدا قطاع

الاعمال الحكومي) وتتكون من :

٦١,٢ موارد متولدة وباقية متاحة داخل هذه الهيئات .

١١,٧ سداد قروض مستحقة على قطاع الاعمال الحكومي لصندوق

الدين العام .

٢,٧ وتشمل ٣,٠ قروض مستحقة على قطاع الاعمال المنظم لصندوق الدين العام و ٢,٤ القروض التي يمكن لصندوق الدين أن يحصل عليها من القطاع الخاص .

٥,٠ وتمثل مبيعات أراضي البلديات وقد افترض أنها توجه للقطاع الزراعي .

١٣,٤ وتشمل المدخرات المتحققة في الاعوام الماضية ولاحتسب لذلك ضمن المدخرات الحالية . وهي ٧,١٠ لمؤسسة التأمينات الاجتماعية و ٢,٧٠ لمؤسسة ابناء التعليم .

ويبين السطر الرابع المدخرات التي تتولد في قطاع الاعمال الحكومي وتظل متاحة لديه وهي ٣,١٣ . وذلك بعد سداد القروض البالغة ٧,١١
ويبين السطر الخامس موارد قطاع الاعمال المنظم وهي كما اسلفنا من قبل :

٩,٠ من مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

١٥,٠ ارباح محتجزة .

١٦,٠ توسع في رأسمال هذا القطاع وقد افترض أنها تتوزع كالآتي :

٧,٠ من القطاع غير المنظم .

٩,٠ من القطاع الزراعي والعائلي .

ويبين السطر السادس موارد قطاع الاعمال غير المنظم وهي :

١٠,٠ ارباح موزعة من القطاع المنظم .

٥٠,٠ ارباح متولدة ومتاحة كمدخرات داخل القطاع غير المنظم .

ويبين السطر السابع موارد القطاع الزراعي والعائلي وهي :

٧,٠ ارباح موزعة من القطاع المنظم .

٦٣,٠ مدخرات متولدة وباقية متاحة داخل نفس القطاع .

ويبين السطر الثامن أن الاقليم الجنوبي لا يحصل على أي موارد .

اما السطران التاسع والعاشر فيتحددان كالآتي :

أدرجنا في السطر الأخير - ١, ٢٨ لكي يصبح مجموع العمود الخاص بالسنوات السابقة يساوي صفرا للدلالة على أنه لا يساهم في المدخرات الجارية ومن جهة أخرى فان مجموع السطور الثلاثة الأخيرة لا بد وأن يساوي

صفرا نظرا لان الموارد المتاحة للتنمية تتحقق بكاملها في القطاعين العام والخاص .

ومعنى هذا أن سحب بعض الهيئات على احتياطاتها السابقة معناه اضطراب الاقتصاد في مجموعه للحصول على مقابل هذه الموارد من الخارج . ويتضح من العمودين الخاصين بالاقليم الجنوبي والعالم الخارجي أن رصيد المعاملات الخارجية مدين بمبلغ ٢٠٢,٨ مليون . وسوف تناقش هذه التقديرات عند معالجة المدخرات في الفصل التالي .

جدول رقم (٢٧)

العلاقة بين المدخرات المتولدة في القطاعات المختلفة والموارد المتاحة لكل منها (*)

مجموع الموارد المتاحة	مدخرات القطاع رقم										مجموع
	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
—	١٤,٧		٢٢,٢					١٩,٠		٤١,٢-	١
١٨٧,٢	١٣,٤	١٠٩,٠	٤٣,٥	١٢,٠	٨,٠						٢
٩٤,٠				٥,٠		٢,٧	١١,٧	٦١,٢			٣
١٣,٣							١٣,٣				٤
٤٠,٠				٩,٠	٧,٠	١٥,٠		٩,٠			٥
٦٠,٠					٥٠,٠	١٠,٠					٦
٧٠,٠				٦٣,٠		٧,٠					٧
—											٨
٢٨,١		٢٨,١									٩
٢٨,١-	٢٨,١-										١٠
٤٦٤,٥	—	١٣٧,١	٦٥,٧	٨٩,٠	٦٥,٠	٣٤,٧	٢٥,٠	٨٩,٢	—	٤١,٢-	مجموع

(*) ارقام القطاعات هي كالاتي :

- ١ - الموازنة العامة
- ٢ - الموازنة الانمائية
- ٣ - الهيئات العامة الاخرى
- ٤ - قطاع الاعمال الحكومي
- ٥ - قطاع الاعمال الخاص المنظم
- ٦ - قطاع الاعمال الخاص غير المنظم
- ٧ - القطاع الزراعي والعائلي
- ٨ - الاقليم الجنوبي
- ٩ - العالم الخارجي
- ١٠ - السنوات السابقة

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي العام

أولاً - تقدير الدخل القومي

تهدف خطة السنوات الخمس الأولى إلى زيادة الدخل القومي من ٢٤٠٠ مليون ليرة في سنة الأساس إلى ٣٣٦٠ مليون ليرة في السنة الخامسة أي بمعدل وسطي يبلغ ٦,٩٪ سنوياً . وقد روعي عند اختيار استثمارات خطة السنة الأولى - كما أشرنا من قبل - أن تكون متفقة مع مقتضيات هذا الهدف الأساسي . ولذلك نجد أن مشروعات الري والزراعة الكبرى التي اختيرت في السنة الأولى ذات طبيعة بعيدة المدى بحيث لا تعطي ثمارها الكاملة قبل السنة الخامسة . ولذلك فإن أثر مشروعات التوسع الأفقي محدود في السنة الأولى . ومن جهة أخرى فإن الاستثمارات التي تؤثر في المستوى الحالي للزراعة هي في الواقع الاستثمارات التي تمت في السنوات السابقة وهي استثمارات مالت أخيراً إلى الجمود نظراً لاننتاجية المشروعات الجديدة أصبحت مرهونة بالعمليات الكبرى اللازمة للتوسع الأفقي .

فإذا افترضنا أن المستوى العادي للدخل الزراعي في سنة الأساس كان ٩٦٥ مليون ليرة فإن هذا الدخل سوف يرتفع على أساس الاعتبارات السالفة وبافتراض تحقق ظروف طبيعية عادية لا تميل إلى الإفراط في أي الاتجاهين، بحوالي ٣٥ مليون ليرة أي بمعدل ٣,٦٪ . وبذلك يصبح الدخل الزراعي ١٠٠٠ مليون ليرة . ومن الممكن أن يرتفع هذا الرقم إذا كانت الظروف الجوية مواتية بدرجة كبيرة ، كما أنه من الجائز أن ينخفض بدرجة كبيرة إذا جاءت هذه الظروف معاكسة .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة (ويشمل التعدين والكهرباء) فإن الزيادة فيه تقدر بحوالي ٥,٨٪ أي من ٢٧٥ مليوناً إلى ٢٩١ مليوناً . وقد حسبت هذه الزيادة على أساس عدة اعتبارات : فأولاً نجد أن مشروعات الكهرباء تحتاج عادة إلى رأسمال كبير بالنسبة إلى وحدة الدخل الناتجة خاصة في الأجل القصير . ونفس الظاهرة تصح بالنسبة لقطاع التعدين . ومن جهة أخرى فإن جانباً من المشروعات الملحوظة في خطة السنة الأولى له طبيعة بعيدة المدى ولذلك فإن الزيادة المتحققة خلال السنة الأولى لا بد وأن تكون متناسبة مع الاستثمارات الصناعية السابقة ومع إمكانيات الإنتاج للمشاريع الحالية .

ومن ناحية أخرى نجد أن قطاع التشييد يحظى بأكبر معدل للزيادة أن زيادة حركة التعمير والتنمية والأسراع بإنشاء المرافق العامة يؤدي

بالضرورة الى توسع كبير في هذا القطاع . لذلك كان من الضروري الموازنة بين احتياجات القطاعات المختلفة عند توزيع الاستثمارات لان توجيه نسبة كبيرة من الاموال للاتجاهات التي تحتاج الى نسبة عالية من البناء والتشييد يؤدي الى عجز هذا القطاع عن الوفاء بجميع الاحتياجات فضلا عن ان مردود راس المال يصبح في هذه الحالة اقل وبالتالي ينخفض معدل التنمية .

ومثل هذه الاعتبارات روعيت عند تقدير الدخل في باقي القطاعات . ونلاحظ هنا ان نمو قطاع التجارة مرتبط بنمو القطاعات السلعية وتحقق مشروعات النقل . ونلاحظ ان مساهمة النمو في قطاع الزراعة تأتي متأخرة لان الموسم يأتي في نهاية السنة المالية .

ومن جهة اخرى فان التوسع في القطاع الحكومي قد انعكس اثره على الزيادة في الدخل المتولد في هذا القطاع . واخيرا فاننا نلاحظ ان القطاعات غير الزراعية يرتفع الدخل فيها من ١٤٣٥ مليون ليرة الى ١٥٣٥ مليون ليرة اي بمعدل ٧,٠٪ فاذا احتفظت هذه القطاعات في مجموعها بهذا المعدل (مع اعادة التوزيع بينها وفقا لمقتضيات التنمية) وفي نفس الوقت مضت الزراعة نحو الهدف المحدد لها في خطة التنمية الخمسية فانه يصبح من السهل على الاقتصاد في مجموعه ان يحقق المعدل المرجو للنمو خلال السنوات الخمس المقبلة .

ويخلص الجدول التالي هذه التقديرات ويتضح منه ان معدل نمو الدخل القومي خلال السنة الاولى سوف يكون ٥,٦٣٪ وهو دون المعدل الوسطي للاعتبارات سابقة الذكر .

جدول رقم (٢٨)

الدخل القومي في كل من سنة الاساس والسنة الاولى

معدل الزيادة ٪	السنة الاولى بمليون ليرة	سنة الاساس بمليون ليرة	القطاع
٣,٦	١ ٠٠٠	٩٦٥	الزراعة
٥,٨	٢٩١	٢٧٥	الصناعة
١٣,٩	١١٥	١٠١	البناء والتشييد
٦,٣	١٥٢	١٤٤	النقل والمواصلات
١٢,٨	٢٦٥	٢٣٥	الحكومي
٤,٩	٤٥٢	٤٣١	التجاري
٢,٨	١٤٥	١٤١	ايجارات دور السكن
٥,٦	١١٤	١٠٨	الخدمات
٥,٦٣	٢ ٥٣٥	٢ ٤٠٠	المجموع

ثانيا - توازن المصادر والاستخدامات

تتكون المصادر المتاحة للاقتصاد من السلع والخدمات من :
الناتج المحلي (الاجمالي) والاستيراد .

اما الاستخدامات فتتلخص في :

الصادرات (من السلع والخدمات)

الاستهلاك النهائي (خاص وعام)

الاستثمار (الاجمالي بما في ذلك التغير في المخزون) .

وقد قدرنا الناتج المحلي الصافي في سنة الاساس بمبلغ ٢٤٠٠ مليون ليرة يضاف الى ذلك ٨٧ مليون ليرة كتقدير لاهتلاك رأس المال . وبذلك يصبح حساب المصادر والاستخدامات الاجمالي في سنة الاساس كالآتي :

المصادر	(سنة الاساس)	الاستخدامات
الناتج القومي الصافي	٢٤٠٠	الصادرات
اهتلاك رأس المال	٨٧	الاستهلاك النهائي
الاستيراد	٦٦٣	الاستثمار الاجمالي
مجموع المصادر	٣١٥٠	مجموع الاستخدامات
		٣١٥٠

وعلى هذا يكون الاستثمار المحلي الصافي هو $٢٤٠٠ - ٨٧ = ٣٣١٣$ مليون ليرة والاستثمار الخارجي هو $٦٦٣ - ٦١٥ = ٥٨$ مليون ليرة وبالتالي يكون الادخار القومي الصافي هو $٣٣١٣ - ٥٨ = ٣٢٥٥$ مليون ليرة

فاذا انتقلنا الى السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ وجب علينا دراسة التوازن بين المصادر والاستخدامات في الاقتصاد القومي مقدما لنضمن توازن الجانبين بمثل ما تحقق في سنة الاساس . وهذا يقتضي تقدير كل من البنود المبينة بعاليه فنجد انها كالآتي :

(١) الناتج القومي الصافي = ٢٥٣٥ كما سبق .

(٢) اهتلاك رأس المال = ٨٧ تقريبا .

(٣) الاستيراد ويقدر ان يصل في ضوء الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية

(مع مراعاة اثر الجفاف) الى ٧٦٣ مليون ليرة .

(٤) التصدير ويقدر أن يصل الى ٥٦٠ مليون ليرة . وقد روعي في وضع هذا أثر الجفاف . ويشمل هذا الرقم الصادرات من السلع وصافي التصدير من الصادرات غير المنظورة وذلك كالآتي :

٤٠٠	التصدير السلعي
	صافي التصدير من :
٢٠	تجارة الترانزيت
١٥ -	السياحة
١٤٠	نفقات وعوائد شركات النفط
٥	ارباح تبديل العملات الاجنبية
١٠	نفقات حكومية وغيرها
<u>٥٦٠</u>	المجموع

وقد يبدو هذا الغرض مجافيا لما ذكرناه من قبل من افتراض تحقق محصول عادي غير أن تحسن الموسم الشتوي لن تظهر آثاره الا في نهاية الخطة . وعلى ذلك فان الصادرات الفعلية سوف تكون اقل مما هو متاح تصديره في نهاية العام فاذا اعتبرنا أن الفارق بين المستوى العادي للتصدير والمستوى المتأثر بالجفاف هو ١٣٥ مليونا فان المتاح للتصدير يكون ٦٩٥ مليون ليرة .

وعلى هذا يكون الاستثمار الخارجي الفعلي = $٧٦٢ - ٥٦٠ = ٢٠٢$ وهذا هو التقدير الذي توصلنا اليه في جدول (٢٧) بجمع العمودين (٨) ، (٩) أي $١٣٧,١ + ٦٥,٧ = ٢٠٢,٨$ مليون ليرة .

غير أن الاستثمار المقدر هو $٧٦٣ - ٦٩٥ = ٦٨$ مليون .

ومن الممكن اعتبار مبلغ ١٣٥ مليونا بمثابة زيادة مؤقتة في المخزون تقتضيها حاجة التجارة الخارجية في المحصولات الزراعية نتيجة تقلب المحصول .

(٥) الاستهلاك النهائي ويقدر بحوالي ٢٢٢٥ مليون ليرة .

(٦) الاستثمار المحلي الاجمالي وقد وجدنا أنه = ٤٦٥ مليون ليرة

وعلى ذلك نجد أن الاستثمار المحلي الصافي = $٣٧٨ - ٤٦٥ = ٨٧$ مليون ليرة . فاذا اخذنا احتياطي التصدير في الحسبان فان :
صافي الادخار = $٦٨ - ٣٧٨ = ٣١٠$ مليون ليرة .
وبذلك يمكن تليخيص حساب المصادر والاستخدامات للسنة الاولى كالآتي :

الاستخدامات	(السنة الاولى)	المصادر
٥٦٠	الصادرات الفعلية	٢٥٣٥ الناتج القومي الصافي
١٣٥	احتياطي التصدير	٨٧ اهتلاك رأس المال
٦٩٥	مجموع المتاح للتصدير	٧٦٣ الاستيراد
٢٢٢٥	الاستهلاك النهائي	
٤٦٥	الاستثمار الاجمالي	
٣٣٨٥	مجموع الاستخدامات	٣٣٨٥ مجموع المصادر

وواضح ان تحقق التوازن المطلوب يتوقف على تحقق احتياطي التصدير المشار اليه الامر الذي يتوقف بدوره على مستوى المحصول الزراعي الجديد . وطبيعي ان انخفاض هذا الاحتياطي اذا لم يصحبه انخفاض في باقي الاستخدامات فانه يستتبع انخفاضا في المصادر اي في الناتج القومي او في الاستيراد .

ثالثاً - العمالة

يقدر عدد السكان في الاقليم السوري حسب تعداد ايلول ١٩٦٠ بنحو ٤٥٦١ الف نسمة منهم ٢٣٥٢ الف نسمة ذكورا و ٢٢٠٩ الف نسمة اناثا كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٢٨)

توزيع السكان على المحافظات في تعداد ايلول ١٩٦٠

المحافظة	ذكور بالالف	إناث بالالف	المجموع بالالف
١ - مدينة دمشق	٢٧٤	٢٥٨	٥٣٢
٢ - دمشق	٢٢٩	٢١٧	٤٤٦
٣ - السويداء	٥٠	٥٠	١٠٠
٤ - درعا	٨٢	٨٦	١٦٨
٥ - حمص	٢٠٦	١٩٥	٤٠١
٦ - حماه	١٦٧	١٥٨	٣٢٥
٧ - ادلب	١٧٠	١٦١	٣٣١
٨ - اللاذقية	٢٧٢	٢٥٢	٥٢٤
٩ - مدينة حلب	٢١٩	٢٠٦	٤٢٥
١٠ - حلب	٢٧٣	٢٥٩	٥٣٢
١١ - الرشيدي	٩٣	٨٥	١٧٨
١٢ - دير الزور	١٣٧	١١٢	٢٤٩
١٣ - الحسكة	١٨٠	١٧٠	٣٥٠
المجموع	٢٣٥٢	٢٢٠٩	٤٥٦١

اما تقسيم السكان حسب السن وحسب المهنة وغير ذلك من التقسيمات الهامة التي تفيد في معرفة القوة العاملة فلم تظهر نتائجها بعد . ولذا فانه توجد صعوبة في تقدير القوة العاملة بدقة .

ولقد قدر رقم الاساس للسكان بما مقداره نحواً من ٤٥٥٠ الف نسمة . وهذا الرقم يمثل عدد سكان الاقليم السوري في بداية شهر تموز ١٩٦٠ . اما عدد السكان في نهاية خطة السنة الاولى فيقدر بحوالي ٤٦٥٠ الف نسمة اي بزيادة مقدارها ١٠٠ الف نسمة .

وبمعدل قدره ٢,٢ ٪ في السنة .

اما القوة العاملة فعلى اساس التقدير البحت تقدر في سنة الاساس بنحو من ١٥٣٠ عاملاً . اي حوالي ٣٤ ٪ من عدد السكان .

أما في السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١ فتقدر بنحو ١٥٦٤ ألف عامل مع احتفاظ نسبتها إلى عدد السكان . ولا يدخل في تقدير القوة العاملة أفراد القوات المسلحة وغيرهم ممن لا يدخلون سوق العمل كالطلبة . وتمثل تقديرات العمال متوسط عدد الأعمال في كل من السنتين . وقد احتسبت نسبتها إلى متوسط عدد السكان أي ٤٥٠ . في سنة الأساس ، ٤٦٠ . في السنة الأولى . والجدول التالي يبين عدد السكان والقوة العاملة في كل من سنة الأساس والسنة الأولى من الخطة والزيادة المنتظرة في كل منها .

جدول رقم (٢٩)

عدد السكان وتوزيع القوة العاملة في سنة الأساس
وفي السنة الأولى
(بالالف)

الزيادة	١٩٦٠/١٩٦١	سنة الأساس	
١٠٠	٤ ٦٠٠	٤ ٥٠٠	(١) متوسط عدد السكان خلال السنة (٢) القوة العاملة
٨	٨٢٨	٨٢٠	أ - في قطاع الزراعة
٨	١١٨	١١٠	ب - في قطاعات الصناعة والتشييد
١٨	٦١٨	٦٠٠	ج - في القطاعات الأخرى
٣٤	١ ٥٦٤	١ ٥٢٠	المجموع

ومن هذا الجدول يتضح أن الإضافة في القوة العاملة تبلغ ٣٤ ألف عامل أي بمعدل زيادة قدرها ٢,٢٪ عن سنة الأساس . تستوعب قطاعات الخدمات والنقل والإدارة الحكومية منها نحو ١٨ ألف عامل ويستوعب كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والتشييد ٨ آلاف عامل . وسوف يترتب على زيادة الدخل في كل من هذه القطاعات بمعدل أكبر، زيادة في إنتاجية العمال ولكن بدرجات متفاوتة كما يتضح من الجدول رقم (٣٠) حيث تقاس الإنتاجية المتوسطة للعامل بقسمة الدخل الإجمالي في كل قطاع على عدد العمال . ونلاحظ من هذا الجدول أن إنتاجية العامل في قطاع الصناعة والتشييد ستزيد بنسبة طفيفة ويرجع ذلك لرجحان قطاع التشييد الذي لا تتغير الإنتاجية فيه بسرعة . أما في قطاع الزراعة فإن مشروعات التوسع الرأسي تساهم بزيادة قدرها ٢,٦٪ . وأخيراً فإن التوسع في القطاعات الأخرى يتيح فرصاً للعمل أمام عدد كبير من الأيدي العاملة الجديدة ويسمح في نفس الوقت برفع الإنتاجية بحوالي ٤,٠٪ .

جدول رقم (٣٠)

الانتاجية المتوسطة للعامل في سنة الاساس والسنة الاولى
في كل من القطاعات الرئيسية

الزيادة النسبية %	الانتاجية المتوسطة		القطاع
	سنة الاساس	السنة الاولى	
٢,٦	١ ٢٠٨	١ ١٧٧	الزراعة
٠,٧	٣ ٤٤١	٣ ٤١٨	الصناعة والتشييد
٤,٠	١ ٠٩٢	١ ٠٥٠	القطاعات الاخرى (عدا الاسكان)
٢,٣	١ ٦٢١	١ ٥٦٩	المجموع (بما فيه الاسكان)

وتجدر الاشارة ان العمالة تعتبر هدفا من الاهداف الاجتماعية للخطة
كما ان رفع انتاجية العامل هو المنفذ الاساسي لرفع متوسط دخل الفرد
وكفالة العيش الرغيد له .

واخيرا فان الجدول التالي يعطي صورة مختصرة للارقام الاجمالية
للخطة .

جدول رقم (٣١)

الارقام الاجمالية الاساسية لخطة السنة الاولى

الزيادة	١٩٦١/١٩٦٠	سنة الاساس		
١٣٥	٢٥٣٥	٢٤٠٠	(بمليون الليرة)	١ - الدخل
٣٥	٣١٠	٢٧٥	»	٢ - الادخار
١٠٠	٢٢٢٥	٢١٢٥	»	٣ - الاستهلاك
١٠٠	٤٦٠٠	٤٥٠٠	(بالالف)	٤ - السكان
٣٤	١٥٦٤	١٥٣٠	»	٥ - القوة العاملة
١٨	٥٥١	٥٣٣	(بالليرة)	٦ - دخل الفرد
٥٢	١٦٢١	١٥٦٩	»	٧ - انتاجية العامل
١٢	٤٨٤	٤٧٢	»	٨ - استهلاك الفرد
٠,٧	١٢,٢	١١,٥	(%)	٩ - معدل الادخار
٠,٧	٨٧,٨	٨٨,٥	»	١٠ - معدل الاستهلاك

ملحق رقم (١)

ملحق خطة التنمية للسنة الاولى

(۱) کی روشہ

تاریخ ۱۹۱۱ء میں

ظهرت بعد اعداد الاطار العام لخطة التنمية بعض البرامج الاستثمارية التي لم تكن معدة وقت اعداد الخطة ومناقشة برامجها . ولذلك رأينا ان نضيفها هنا في الجدول الآتي . كما أضفنا أيضا تقدير استثمارات الاوقاف التي أشرنا من قبل الى أنها يجب أن توجه لاغراض التنمية

جدول رقم (٣٢)

بعض الاستثمارات الاضافية خلال ١٩٦٠/١٩٦١

(بالاف الليرات)

مجموع الاضافات	استثمارات البلديات	الوقف السوري	الموازنة الخاصة الثانية	القطاع
١ ٠٠٠	٠	٠	١ ٠٠٠	قطاع الزراعة
٥ ٠٠٠	٠	٠	٥ ٠٠٠	قطاع التعليم
٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	قطاع الخدمات الاجتماعية
٢٩ ٠٠٠	٢٩ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	قطاع المرافق العامة والسياحية والبلديات
٥ ٥٠٠	٠	٥ ٥٠٠		قطاع الاسكان
٢ ٧٥٠	—	—	٢ ٧٥٠	قطاعات اخرى واحتياطي
٥٤ ٥٠٠	٢٩ ٠٠٠	٥ ٥٠٠	٢٠ ٠٠٠	المجموع

أي ان استثمارات القطاع العام قد ارتفعت وفقا لذلك بمبلغ ٥٤,٥ مليون ليرة أو ما يعادل ١٨,٥ ٪ . وبالتالي زاد اجمال الاستثمار القومي بنسبة ١١,٧ ٪ وطبيعي أن تحقيق هذه الاستثمارات يعني ضغطا اضافيا على الموارد المالية المتاحة للتنمية وعلى القطع الاجنبي المطلوب .



الجدول التالي يبين تفاصيل المشروعات الملحوظة في هذه الاستثمارات الاضافية:

جدول رقم (٣٣)

تفاصيل المشروعات الملحوظة في الاستثمارات الاضافية

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

الاستثمارات بألف ليرة	القطاع والمشروع
	أ - قطاع الزراعة :
١ ٠٠٠	مشروعات الصناعات الزراعية (انشاء معمل حرير وتجهيزاته وبناء مراكز تجفيف العنب والتين) .
	ب - قطاع التعليم :
٤ ٦٠٠	١ - جامعتا دمشق وحلب
٤٠٠	٢ - معهد الفنون الجميلة العالي بدمشق
	ج - قطاع الخدمات الاجتماعية :
٢٥٠	مشروع الوحدات الارشادية للصناعات الريفية
	د - قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات :
	أولا - مشروعات المياه :
٩٠	١ - مشروع القريتين
١٦٠	٢ - مشروع حصين البحر
١٥٥	٣ - مشروع السخنة القصر
٥٨٧	٤ - مشروع سرغايا - بلودان
٢٧٢	٥ - مشروع شعفا وحرية ومفلة
٧٧	٦ - مشروع كفر تخاريم
١٧١	٧ - ثمن ٧ مجموعات لمشاريع المياه (محركات ومضخات)
٦٠٠	٨ - مشروع مياه جرمانا - سقبا - داريا
٤٣	٩ - قساطل لمياه درعا
٤٥٧	١٠ - توريد قساطل لحماية الآبار (١٥٠٠٠ م)
٣٠٠	١١ - مشروع مياه معرة مصرين
١٥٠	١٢ - مشروع مياه معرة الارتيق
٧٥	١٣ - مشروع مياه خرابو
٦٠	١٤ - مشروع مياه السفيرة
٣ ٠٠٠	١٥ - توزيع ١٠٠ مجموعة لمشروعات المياه
٥٠	١٦ - مشروع مياه سلقين

تابع جدول رقم (٣٣)

الاستثمارات بألف ليرة	القطاع والمشروع
٥٠	١٧ - مشروع الشبكة للحي الشرقي في تدمر
١٠٠	١٨ - مشروع مياه الرستن
١٠٠	١٩ - مشروع مياه معرة النعمان
٥٠	٢٠ - مشروع مياه المشتى
٥٠	٢١ - مشروع مياه عيون الوادي
٥٠	٢٢ - مشروع مياه قلعة المضيق
١٨٩	٢٣ - مشروع أدلب - أريحا
٢٠٠	٢٤ - مشروع مياه السويداء
٥٠	٢٥ - مشروع مياه منين
٥٠	٢٦ - مشروع تقوية مياه عين بدر
٢٥	٢٧ - مشروع تقوية مياه وادي اللواء
٢٥	٢٨ - مشروع بئر الجيزة - غصم
١٢٥	٢٩ - مشروع مياه الزاوية الشرقية
٣٠	٣٠ - مشروع مياه كسب
٥٠	٣١ - مشروع مياه عرنة
١٥٠	٣٢ - مشروع بناء خزانات لآبار انجزت
٥٠	٣٣ - مشاريع صغيرة في المراقبات الاقليمية
٤٠٠	٣٤ - مشروع ارواء القرى العطشى
٦ ٩٩١	المجموع
٣٠١٣	
١٠ ٠٠٤	ثانياً - مشروعات السياحة والاصطياف :
	مجموع مشروعات المياه والسياحة والاصطياف
	ثالثاً - مشروعات البلديات : (الاضافات الى الميزانية الانمائية)
١٧ ٢٠٢	مشروعات المرافق العامة
٢ ٣٨٥	مشروعات المياه
١ ٤٦٧	مشروعات الكهرباء
٢٩٥	مشروعات التخطيط
٢٤٠	مشروعات النقل الداخلي
١٩ ٠١٨	مشروعات الإسكان
٤٠ ٦٠٧	المجموع
١١ ٦٠٧	
٢٩ ٠٠٠	الوقف الواجب تحقيقه خلال ١٩٦١/١٩٦٠
	مجموع الاضافات الى مشروعات البلديات

ملحق رقم (٢)

لائحة بمشروعات خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

أولا - مشروعات قطاع الري واستصلاح الاراضي والكهرباء المائية

في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

تشتمل مشروعات قطاع الري واستصلاح الاراضي الواردة ضمن خطة التنمية في سنتها الاولى على مشروعات عديدة بعضها سيبدأ بدراسته او سيستمر في اتمام اعمال الدراسة المتعلقة به والبعض الآخر سيباشر بتنفيذه او سيستمر في اتمام اعمال التنفيذ المتعلقة به طبقا للمناهج الموضوعه لهذه المشاريع .

وفيما يلي نوضح اسماء مشروعات قطاع الري واستصلاح الاراضي الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

آ - مشروع الغاب والعشارنة :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

- ١ - اكمال انشاء سد الرستن .
- ٢ - اكمال انشاء المحطة الكهربائية المائية في الرستن .
- ٣ - اكمال انشاء جسر حر بنفسه وتحويله خط السكة الحديدية .
- ٤ - اكمال انشاء سد محرده .
- ٥ - اكمال انشاء قنطرة العشارنة .
- ٦ - اكمال انشاء اقنية الري الرئيسية لمنطقة الغاب مع منشآتها .
- ٧ - اكمال انشاء اقنية الصرف الثانوية لمنطقة الغاب مع منشآتها .
- ٨ - اكمال انشاء شبكة الطرق الرئيسية والفرعية لمنطقة الغاب مع منشآتها .
- ٩ - اكمال انشاء دور ودوائر الري ضمن منطقة الغاب .
- ١٠ - المباشرة بانجاز الدراسات الخاصة بشبكات الري والصرف والطرق الثانوية ضمن منطقة الغاب .
- ١١ - المباشرة بالدراسات الخاصة بشبكات الري والصرف والطرق الرئيسية ضمن منطقة العشارنة .

ب - مشروع الراج :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة
الاولى :

- ١ - اكمال انشاء شبكة المصارف الثانوية مع منشآتها .
- ٢ - انشاء شبكات الري الشمالية والجنوبية مع منشآتها .

ج - مشروع اليرموك :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة
الاولى :

- ١ - انشاء شبكتي الري الوسطى والعليا مع منشآتهما الرئيسية .
- ٢ - انشاء اربعة مراكز نضح في زيزون وتل شهاب والعجمي
والاشعري .
- ٣ - انشاء مركز لتوليد الكهرباء على وادي هرير .
- ٤ - تركيب خطوط قساطل الدفع الموصلة بين مراكز النضح واحواض
تجمع المياه .

د - مشروع السن :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة
الاولى :

- ١ - انشاء مركز النضح الرئيسي على نهر السن ومركزي النضح
الثانويين على قناة الري الرئيسية مع انشاء مركز توليد الكهرباء لإدارة
مراكز النضح .
- ٢ - تركيب خطوط قساطل الدفع بين مراكز النضح واحواض تجميع
المياه .
- ٣ - انشاء قناة الري الرئيسية عند كتور ٥٠ مترا مع منشآتها
الرئيسية .

هـ - مشروع بانياس :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة
الاولى :

- ١ - انشاء قناة بانياس الجنوبية مع منشآتها .
- ٢ - انجاز الدراسات الخاصة بانشاء قناة بانياس الشمالية .
- ٣ - المباشرة بالدراسات الخاصة بانشاء مركز النضح الرئيسي لقناة بانياس الشمالية .

و - مشروع العاصي الاعلى :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

- ١ - انجاز اعمال الدراسات الخاصة بانشاء قنطرة رئيسية على نهر العاصي بالقرب من الحدود اللبنانية . وانشاء اقنية الري الرئيسية .
- ٢ - انجاز اعمال الدراسات الخاصة بانشاء محطتين كهربائيتين مائيتين عن طريق الاستفادة من فرق السقوط بين قناة الري الرئيسية ونهر العاصي .

ز - مشروع الخابور :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

- ١ - انجاز الدراسات الخاصة بانشاء بعض السدود التحويلية على نهر الخابور .
- ٢ - انجاز الدراسات الخاصة بانشاء شبكات الري والصرف ضمن المنطقة المراد ارواؤها .
- ٣ - المباشرة بتنفيذ بعض المنشآت المتعلقة بالمشروع .

ح - مشروع الفرات :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

- ١ - انجاز الدراسات الخاصة بانشاء سد الفرات .
- ٢ - انجاز الدراسات الخاصة بانشاء شبكات الري والصرف في الحوض الاعلى والاسفل للنهر .

٣ - انجاز الدراسات الخاصة بانشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية المائية على النهر .

٤ - انجاز الدراسات الخاصة بانشاء السد التحويلي على النهر .

ط - مشروع بردى :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ - انجاز الدراسات الخاصة بتحويل مياه بردى الى حوض نهر الاعوج لغرض تخزينها وانشاء السدود اللازمة لذلك .

٢ - انجاز أعمال الدراسات الخاصة بانشاء شبكات الري والصرف ومنشآتها .



ثانياً - مشروعات القطاع الزراعي في خطة التنمية

للسنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١

تضم مشروعات القطاع الزراعي خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ مشروعات مختلفة في القطاعين العام والخاص على حدة ، وكذلك المشروعات الزراعية في القطاع العام والتي تتألف من الزمر التالية :

أولاً - المشروعات الزراعية وتحتوي على :

- ١ - المشروعات الزراعية ، ويدخل تحت هذا القسم :
 - مشروعات اكنثار بذار القمح والشعير .
 - مشروع اكنثار بذار القطن .
- ٢ - مشروعات الارشاد الزراعي وتتضمن :
 - مشروع الارشادات الزراعية المتنوعة .
 - مشروع ارشاد القطن .
 - مشروع ارشاد الشوندر السكري .
 - مشروع استكمال بناء المختبرات والمكاتب الزراعية وتجهيزها في حلب .
- مشروع استكمال بناء المركز الزراعي في طرطوس والسن .
- ٣ - مشروعات التسويق الزراعي وتحتوي على :
 - مشروع تسويق القطن والدعاية .
- ٤ - مشروعات الوقاية والحجر الزراعي وتحتوي على :
 - مشروع الوقاية الزراعية .
 - مشروع الحجر الزراعي .
 - مشروع استكمال بناء الحجر الزراعي في الدبوسية .
 - مشروع استكمال بناء الحجر الزراعي في جديدة يابوس .

- ٥ - مشروعات الصناعات الزراعية وتتألف من :
 - مشروع انشاء مشتل زراعي في محافظة ادلب .
 - مشروع معمل عصير الزيتون في سلقين .
 - مشروع تعقيم الحليب في حلب .
 - مشروع تعقيم الحليب في دمشق .
 - مشروعات اخرى : وتحتوي على انشاء معمل حرير وتجهيزاته وبناء مراكز تجفيف العنب والتين .
- ٦ - مشروعات زراعية اخرى كمشروع اعانة الشعير .
- ومشروعات مؤسسة الاصلاح الزراعي .

ثانياً : مشروعات البستنة :

- وتحتوي على الاقسام التالية :
- ١ - مشروع اكنار الاشجار المثمرة .
 - ٢ - مشروع انشاء مركز لتربية النحل وتجهيزه بخلايا ، وانشاء مراكز حرير .
 - ٣ - مشروع انشاء مخابر للبستنة .

ثالثاً - المشروعات الحراجية : وتتألف من :

- ١ - مشروعات المشاتل الحراجية .
- ٢ - مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل العريضة .
- ٣ - مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل حماه .
- ٤ - مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل مضايا .
- ٥ - مشروع التحريج الاصطناعي .
- ٦ - انشاء غابات ومشاتل وبساتين مثمرة لمؤسسة الاصلاح الزراعي .

رابعاً - مشروعات حفر آبار البادية وبناء مستودعات العلف وصوامع الحبوب :

- وتحتوي هذه المشروعات على الاقسام التالية :
- ١ - مشروع حفر آبار في البادية ، ويدخل في نطاق هذا المشروع حفر آبار في البادية بمساحة يبلغ طولها الاجمالي حوالي ١٢ الف متر طولي وبمتوسط عمق كل بئر حوالي ٢٠٠ متر .

٢ - مشروع بناء مستودعات العلف في البادية وهو عبارة عن انشاء سبعة مستودعات للعلف في البادية مع بناء خمسة مساكن ملحقة ببعضها وذلك في كل من تدمر والسبع بيار والتنف ، وام مدفع ، والرقه ، ووادي الغريب ، والمحطة الثانية .

٣ - مشروع انشاء صوامع الحبوب ، وهذا المشروع عبارة عن انشاء ثلاث عشرة صومعة للحبوب في كل من محافظة الحسكة وحلب ودير الزور وحماه ودرعا ودمشق وحمص .

٤ - مشروع انشاء مراكز البذار ويحتوي على انشاء اربعة مراكز بذار في كل من محافظة الحسكة وحلب ، وحوران .

خامسا - مشروعات التعليم الزراعي والبيطري وانشاء محطات للتجارب والابحاث :

وتقسم هذه المشروعات الى قسمين :

١ - مشروعات التعليم الزراعي والبيطري وتتضمن :

- مشروع تجهيزات المدارس الزراعية والبيطرية .

- مشروع اتمام معامل الالبان .

- مشروع انشاء مداجن واسطبلات .

- مشروع تجهيز مكاتب للمدارس الزراعية .

- مشروع انشاء مركز تدريبي موسمي في القامشلي .

- مشروع اتمام انشاء مدرستي بوقا الزراعية والحراجية .

- مشروع حفر آبار وتجهيزها في المدارس الزراعية .

٢ - مشروعات محطات الابحاث والتجارب وتتضمن انشاء وتجهيز محطات الابحاث والتجارب واعداد الخبراء والباحثين لها .

سادسا - مشروعات الثروة الحيوانية ويدخل في هذه المشروعات :

١ - مشروع توفير الغذاء والماء للماشية في البادية .

٢ - مشروع تحسين العروق وتحتوي على انشاءات وتجهيزات لمحطة دير الحجر .

٣ - مشروع الرعاية البيطرية ويحتوي على علاجات ولقاحات للوحدات المتنقلة ، وانشاء واطعام مراكز رئيسية للرعاية والتلقيح الاصطناعي ، وتجهيز هذه المراكز .

٤ - مشروع المختبر البيطري ويحتوي على تجهيز المختبر بآلات وحيوانات .

٥ - مشروع مركز رعاية الحيوان والتلقيح ومداجن في فديو . وهو عبارة عن استكمال بناء المركز .

٦ - مشروع مركز التلقيح الصناعي في القنيطرة ويتضمن استكمال بناء المركز .

٧ - مشروع محطة تربية الأبقار بدير الحجر ويتضمن استكمال انشاء المحطة هناك .

٨ - مشروع انشاء محطة أبقار لمؤسسة الإصلاح الزراعي .

٩ - مشروع دواجن لمؤسسة الإصلاح الزراعي .

سابعاً - مشروعات تربية الأسماك وتحتوي على :

١ - مشروع انشاء محطة لتربية الأسماك في قلعة المضيق وتجهيزها .

ثامناً - وهناك **مشروعات القطاع الخاص** الزراعية المختلفة والتي تحتوي على مشروعات زراعية عديدة تعمل جميعها على التوسع في جميع المشروعات الزراعية مما يعزز المكانة الانتاجية في كافة النشاطات الزراعية، ومن المقدر أن تقتصر مشروعات هذا القطاع في مجالات نشاطها على ثلاث فئات من المشروعات منها ما يتعلق بالمشروعات الزراعية والبستنة والحراجية، ومنها ما يتعلق بمشروعات الثروة الحيوانية ، وأخيراً منها ما يتعلق بالمعدات الرأسمالية .

ثالثاً - مشروعات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبتروك

في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

يشمل هذا القطاع النشاطات التالية :

أولاً - أعمال البحث عن المعادن والخامات الطبيعية واستخراجها .

وتتضمن أعمال الكشف والبحث والتنقيب والدراسات الجيولوجية والتعدينية اللازمة للوقوف على أنسب طرق استخراج هذه الخامات على أساس اقتصادي سليم وكذلك الدراسات اللازمة للوصول الى أنسب طرق معالجة واستخلاص وتركيز هذه الخامات .

ثانياً - الصناعات التحويلية وتشمل :

- أ - الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية والبنائية .
- ب - الصناعات الكيماوية .
- ج - الصناعات الغذائية .
- د - صناعات الغزل والنسيج .

ثالثاً - الكهرباء الحرارية :

وتشمل جميع المشروعات الكهربائية الحرارية العائدة الى المؤسسات العامة والبلديات .

رابعاً - أعمال البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه وتصفيته :

وتشمل أعمال التنقيب والحفر والاستخراج والنقل واقامة الخزانات والتصفية والصناعات اللصيقة كتعبئة الغازات المتولدة عن عملية الاستخراج والتصفية .

وفيما يلي تفاصيل مشروعات كل من هذه القطاعات :

أ - مشروعات التعدين :

١ - مشروع اتمام الخريطة الجيولوجية بمقياس ١/٢٠٠ .٠٠٠ ، التي

بدا العمل فيها عام ١٩٥٨ طبقا لاتفاقية المعونة الفنية بموجب العقد ٩٤٤ .
وينفذ المشروع على ثلاث مراحل : فترة العمل بالحقل - المسح الجيولوجي
- تسجيل مواقع الخامات التي يعثر عليها - اجراء دراسات مكتبية مخبرية
على النماذج التي حصل عليها من العمل الحقلية .
ويستغرق اتمام المشروع حوالي عامين ونصف عام . وقد تم منه
حتى الآن :

- ١ - الاعمال الحقلية وجزء من الاعمال المكتبية بالمرحلة الاولى .
- ٢ - الاعمال الحقلية المتعلقة بالمرحلة الثانية .

وسوف يباشر بالاعمال الحقلية للمرحلة الثالثة التي ستنتهي في شهر
نيسان ، ثم تبدأ الاعمال المكتبية والمخبرية للمرحلة الثالثة . ويكلف البرنامج
حوالي ٣٦٠٠ الف ليرة سورية .

٢ - استكمال الخرائط الطبوغرافية بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠

نظرا لارتباط اعمال المسح الجيولوجي بضرورة وجود خرائط
طبوغرافية صالحة لذلك رؤي ان يكون المشروع الثاني هو اقتراح القيام
بعملية اتمام هذه الخرائط وتدقيقها ويشمل :

- ١ - القيام بعمليات التصوير الجوي .
- ٢ - القيام بالاعمال الحقلية .
- ٣ - القيام بالاعمال المكتبية .
- ٤ - طبع واعداد الخرائط المطلوبة .

وسوف تبدأ الاعمال التحضيرية وتجري عمليات الطيران فوق المناطق
التي يراد عمل تصوير جوي لها .
وتقدر تكاليف القيام بهذه العملية ١٥٥ الف ليرة سورية يستغرق
تنفيذها عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ .

٣ - اتمام الخرائط الجيولوجية بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠

في المناطق التي يتوقع وجود خامات المعادن او البترول فيها نتيجة
المشروع الاول والثاني يتعين مسحها بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ .
لذلك فان هذا المشروع يستكمل الاعمال الحقلية والاعمال المكتبية
الخاصة بوضع هذه الخرائط على ان تجمع وينتهي وضع التقارير النهائية
عنها خلال عام ١٩٦٢ اي تستغرق عامين ونصف .

و ينتظر ان تتم الاعمال المكتبية المتعلقة بوضع هذه الخرائط في حدود المناطق التي تم مسحها جيولوجيا بمقياس ١/٥٠.٠٠٠ وتبلغ مساحتها ٣٠٠٠ كم ٢ .

يكلف المشروع ١,٢٠٠ الف ليرة سورية .

٤ - اتمام التنقيب عن خام الحديد واجراء الدراسات المتعلقة بتعدينه واستغلاله :

ابتدات اعمال البحث والتنقيب في - منطقة راجو - بقضاء عفرين الواقعة في شمال غرب مدينة حلب في منتصف ١٩٥٩ طبقا لاتفاقية المعونة الفنية مع الاتحاد السوفيتي وطبقا للعقد ٩٤٤ .

عثر على الخام في جهات راجو ، كيري ، عثمانلي ، ميدان اكبس . وامكن متابعة طبقات الخام بمنطقة راجو لمسافة كيلو مترين . تتراوح نسبة الحديد بين ١٩٪ الى ٤٢٪ ميل ٢٥ . قدرت كميات الخام في هذه المنطقة مبدئيا بحوالي ١٦,٥ مليون طن .

ويقوم هذا المشروع :

١ - باستكمال اعمال الحفر الآلي في (منطقة راجو) .

٢ - واجراء الدراسات الجيولوجية .

٣ - واجراء الدراسات التعدينية في المناطق الاخرى المذكورة والقيام بالتجارب المعدنية .

تقدر تكاليف المشروع بحوالي ١٦,٢٥٠ الف ليرة سورية حتى بدء مرحلة الاستغلال للخام من هذه المناطق ويستمر هذا المشروع حتى السنة الخامسة من الخطة ، حيث يقرر اقامة معمل لاستخلاص الحديد من الخامات .

٥ - اتمام أعمال التنقيب عن خامات الكروم والمنغنيز والاسيست :

بدىء في تنفيذ المشروع - طبقا لاتفاقية المعونة الفنية مع الاتحاد السوفيتي بموجب العقد ٩٤٤ في منتصف ١٩٥٩ وما زالت أعمال البحث مستمرة في منطقة البسيط في الجزء الشمالي الغربي في الاقليم . توجد هذه الخامات في الصخور فوق القلوية المسماة (الصخور الخضراء) . ويقوم المشروع باتمام أعمال التنقيب عن هذه الخامات وانهاء جميع الدراسات المتعلقة بها وانهاء الاعمال المكتبية الخاصة بها في نهاية عام ١٩٦٠ أي يستغرق العام الحالي فقط .

تبلغ تكاليفه ١٥٠ الف ليرة سورية .

٦ - مشروع دراسة واعداد وانشاء مملحة ومعمل لتنقية الملح وتعبئته :

لقد بدىء في عمل دراسات لاستخراج الملح وتعبئته ولذلك فان المشروع سيؤدي الى استمرار الدراسات التفصيلية والتحليل الكيماوية وتوطئة لانشاء الملاحات ، ومصنع لتصفية الملح ، ومستودعات التخزين .

تستغرق هذه الدراسات والابحاث والانشاءات مدة عامين ١٩٦٠/١٩٦١
تبدا بعدها مرحلة الاستغلال على نطاق واسع في بداية عام ١٩٦٢
يكلف المشروع ١,٤٠٠ الف ليرة سورية .

٧ - مشروع التنقيب عن الفوسفات :

عثر على طبقات الفوسفات في جبال السلسلة التدمرية وخاصة في جهات تدمر والقريتين ودمشق كما عثر عليه قرب الحدود الاردنية وغرب منطقة حماه - حمص ، اثناء المسح الجيولوجي لوضع الخريطة الجيولوجية للاقليم وجدت هذه الطبقات في الصورة الآتية :

١ - طبقة من الفوسفات البيضي التركيب في صخور العصر النورون - سينونان ويصل سمكها الى عشرة امتار في بعض الاماكن .

٢ - طبقة من الفوسفات ذات التركيب في صخور العصر الكريتاس .

٣ - طبقة من الفوسفات في صخور العصر الايوسيني والاوسط وسمكها نسبة خامس اوكسيد الفوسفور فيها اقل من الطبقات السابقة .

ويقوم المشروع بالدراسات الجيولوجية والتعدينية التفصيلية ووسائل تعدينية وتركيبية خلال ١٩٦٢/١٩٦١ اي يستغرق حوالي سنتين .

تقدر تكاليف تنفيذه بحوالي ٦٠٠ الف ليرة سورية .

٨ - مشروع التنقيب عن المواد المشعة :

اجريت في العام الماضي بعض الدراسات والاختبارات بواسطة المسح الجوي الاشعاعي قامت بها فرق مؤسسة الطاقة الذرية ، وجدت مواد مشعة في عدة مواقع واثناء القيام بالمشروع الاول ، عثر على بعض المواد المشعة في السلسلة التدمرية ولم تجري حتى الآن أية دراسات تفصيلية لهذه المناطق .

رؤي اقتراح القيام باجراء الدراسات الجيولوجية والتعدينية التفصيلية لهذه المواقع حتى يمكن معرفة كمياتها ونوعها .

يستغرق المشروع عامين يبدأ في اول ١٩٦١ وينتهي في نهاية ١٩٦٢ يحتاج الى ٤٠٠ الف ليرة سورية .

٩ - مشروع التنقيب عن خامات الرصاص والزنك :

وجدت خامات الرصاص والزنك مختلطة في موقع بالقرب من قرية جبات الزيت كانت تستغل على نطاق واسع .

لم تجر الدراسات الجيولوجية والتعدينية التفصيلية للمنطقة المذكورة او اية دراسات جيوفيزيائية لها .

ولذا فان هذا المشروع يقوم بتلك الدراسات في هذه المنطقة . ويستغرق عامين ١٩٦٢/١٩٦١ ثم تبدأ مرحلة الاستغلال بعد ذلك اذ ثبت وجود كميات كافية منه يمكن استغلالها اقتصاديا . يكلف المشروع مبلغ ٣٥٠ الف ليرة سورية .

١٠ - مشروع التنقيب عن المحروقات الصلبة (اليجينيت) :

دلت المعلومات على وجود طبقات من هذه المواد في القسم الجنوبي الغربي من الاقليم بالقرب من قرية عين قنية . وايضا في منطقة قرية عرنة الواقعة بين دمشق والقيطيرة وكذا في منطقة الزبداني .

يقوم هذا المشروع باجراء الدراسات الجيولوجية والتعدينية التفصيلية عن هذه الخامات خلال عامي ١٩٦٢/١٩٦١ تقدر تكاليف تنفيذ هذه الابحاث بمبلغ ٣٠٠ الف ليرة سورية .

١١ - مشروع استغلال الرخام واحجار الزينة :

توجد بعض انواع من الصخور التي تصلح للقطع والصقل بالقرب من اللاذقية فاذا امكن استغلالها والكشف عن غيرها . فانه يستغنى عن استيراد مثل هذه الاحجار ، وان تقوم صناعة القطع والصقل بالاقليم .

ولذا فالمشروع سيقوم بأعمال الكشف عن واقع الاحجار واعدادها للاستثمار . يستغرق مدة عامين ١٩٦٢/١٩٦١

ويكلف مبلغ ٤٥٤ الف ليرة سورية تقريبا بما في ذلك شراء آلات القطع والرفع والصقل .

١٢ - مشروع التوسع في استغلال الاسفلت :

تقوم الشركة الصناعية للاسفلت والزيوت باستثمار الاسفلت في منطقة كفرية على مسافة ٣٠ كم شمال شرق اللاذقية . بموجب امتياز صادر ١٩٢٧ . تستخرج الشركة سنويا ما يقرب من ٢٥٠٠٠ طن من هذا الخام .

ولما كان احتياطي هذا الخام بمنطقة كفرية يعتبر كبيرا للغاية فان الشركة يمكنها ان تتوسع في استخراجه وخاصة بعد ان تكونت شركة اهلية لتحل محل الشركة الاجنبية المستثمرة حاليا وهي تسعى الى تخفيض اسعار التكلفة وبالتالي سعر البيع .

وفي سبيل ذلك يلزم ادخال الآلات الميكانيكية الحديثة في عمليات الاستخراج والطحن والنقل والتصنيع .

وكذلك توجد خامات الاسفلت بجهات شمال الضمير والبشرى ولكن المعلومات عن اهمية الخام في هذه المنطقة قليلة .

لذلك فقد رؤي اقتراح القيام بابحاث جيولوجية وتعدينية وتفصيلية للوقوف على الكميات الموجودة ومعرفة درجتها . يستغرق تنفيذ المشروع عامين ١٩٦٢/١٩٦١ يصبح بعدها استثمار الاسفلت على نطاق واسع .

ويكلف هذا المشروع ١,١٠٠ الف ليرة .

١٣ - مشروع التنقيب عن المواد الحرارية والخزفية :

توجد المواد الحرارية والخزفية في مناطق كثيرة من الاقليم مثل ، المنطقة قرب حماه ومنطقة القامشلي والرقه ، وادي بردى ، وقرب التكية . ولم تجر أية دراسات لهذه المواقع .

ولذا فالمشروع سيقوم بأعمال التنقيب عن هذه المواد في مختلف أنحاء الاقليم وكذلك اجراء التحاليل والدراسات التكنولوجية عليها حتى يمكن معرفة جودتها ودرجة الاستفادة منها ثم استخدامها بعد ذلك في الصناعات .

ويكلف هذا المشروع حوالي ٣٠٠ الف ليرة سورية .

١٤ - مشروع التنقيب عن الرمال السوداء على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وجنوبي اللاذقية :

لم تجر لأن أي دراسات جيولوجية أو تعدينية تفصيلية لهذه المنطقة لدراسة مدى انتشار الرمال السوداء المحتوية على معادن المجنيتات (أكسيد الحديد المغناطيس) والالمانيت (أكسيد الحديد التيعيتاني) وماهي نسبة هذه المعادن بها .

أما المشروع فيقوم بأعمال التنقيب عن الرمال السوداء في المنطقة المذكورة وبالدراسات التابعة من أخذ عينات لتحليلها وإجراء دراسات على فصلها وتركيزها .

يستغرق تنفيذ هذا المشروع حوالي السنتين وتقدر تكاليفه بمبلغ ٢٥٠ الف ليرة سورية .

١٥ - مشروع التنقيب عن الجبس والانهدريت :

يوجد الجبس في عدة مناطق من الإقليم على بعد ٢٥ كم شرق اللاذقية، في طبقات سميكة بكميات كبيرة، يستغل على نطاق ضيق . وهو يستخدم في صناعة الأسمدة وأصلاح الأراضي البور فإذا ما حرق الجبس تحول إلى الانهدريت (كبريتات الكالسيوم الالمانية) تدخل في صناعة الأسمدة .

ولذلك فالمشروع يقوم بالتنقيب عن الجبس ودراسة المناطق لتحديد المناطق الأكثر أهمية لاستثماره .

يستغرق هذا المشروع حوالي السنتين ويكلف حوالي ١٩٥ الف ليرة سورية .

١٦ - مشروع دراسة المياه الكبريتية من الناحية الهيدروجيولوجية :

توجد عيون هذه المياه في مناطق الضمر ، ورأس العين ، وتدمر ، والحمة والسخنة . والمشروع يقوم بدراسة هذه العيون الكبريتية ويستغرق عامي ١٩٦٣/١٩٦٤ . ويكلف مبلغ ٧٥ الف ليرة سورية .

١٧ - مشروع التنقيب عن رمال الزجاج :

وجدت الرمال البيضاء أثناء المسح الجيولوجي بجهة الرطفة في طبقات كبيرة يعتقد أنها تصلح لصناعة الزجاج أو الإسمنت الأبيض .

والمشروع يقوم بدراسة مناطق وجود هذه الرمال ، وأخذ العينات منها

وتحليلها كيميائياً ودراستها تكنولوجيا للوقوف على اصلحها للاستغلال .
يكلف المشروع ١٣٠ الف ليرة سورية . ويستغرق تنفيذه حوالي
السنين .

١٨ - مشروع التنقيب عن النحاس :

تشير بعض التقارير الى وجود خامات النحاس في جهات مختلفة
مثل كوبونات النحاس في جهة قرّة فلاح ، كبريتور الحديد والنحاس في
منطقتي بوجي و راريس شمال شرقي ساناك ، وجهة تركمانلي .
وعليه فالمشروع سيقوم بالكشف عنه وعمل الدراسات الجيولوجية
والتعدينية الابتدائية في المواقع المذكورة . يكلف المشروع ٥٠ الف ليرة
سورية ويستغرق تنفيذه حوالي السنين .

ب - مشروعات الصناعات التحويلية :

أ - الصناعات الهندسية والبنائية والكهربائية :

١ - مشروع صنع محركات ومحولات كهربائية صغيرة ، لانتاج محركات
صغيرة (قدرتها من ٣٠ واط الى ٣ كيلو واط) تستخدم في
صناعة آلات التسجيل وماكينات الخياطة والمراوح الكهربائية
والمضخات والفسالات والبرادات والآلات والاجهزة الصناعية
والمنزلية و انتاج محولات صغيرة تستخدم في اجهزة الراديو
والتليفزيون وآلات التسجيل والاجراس الكهربائية وغيرها من
الاستعمالات الصناعية .

٢ - مشروع صناعة القواطع اليدوية والآلية الصغيرة لانتاج القواطع
التي تستعمل في التمديدات المنزلية والصناعية .

٣ - مشروع صنع المصابيح الكهربائية .

٤ - مشروع صنع القوالب المعدنية والمعالجة الحرارية التي تستخدم
في كثير من الصناعات مثل المطاط والبلاستيك والزجاج
والشيكولاته والآلات البسيطة وغيرها . ويشمل المشروع احداث
ورشة كاملة للمعالجة الحرارية مع مخبر فيزيائي وكيميائي .

٥ - مشروع مصنع الملاعق والشوك والسكاكين .

٦ - مشروع صنع الكتل والالواح الخفيفة المعدة للبناء .

- ٧ - مشروع انتاج هوائيات التليفزيون .
- ٨ - مشروع انتاج طناجر ضغط للطبخ .
- ٩ - توسيعات في صناعة الاسمنت .
- ١٠ - مشروع اقامة مؤسسة لصناعة صهر الحديد وسكب الفونت ومعالجته .

ب - الصناعات الكيماوية :

- ١ - معمل السماد الأزوتي : وسيقتصر العمل في هذه السنة على اجراء الدراسات والتحضير لعملية الانشاء .
- ٢ - مشروع صناعة الدهانات والأطلية وأساسها النتروسيولوز والراتنجات الصناعية والدهانات المائية ذات الأساس المطاطي والأطلية (فرنيش) .
- ٣ - مشروع انتاج صفائح الفورميكا ومايشابها (بلاستيك) سمك ٢ - ١٥ مم .
- ٤ - مشروع سحب ونفخ البلاستيك لانتاج قناني البلاستيك والوعية المختلفة وأنايب المياه وأنايب التمديدات الكهربائية والخرطوم الرفيعة والبروفيلات وأنواعها .
- ٥ - مشروع تشكيل البلاستيك بسحب الهواء : لانتاج العلب المختلفة وخاصة للمواد الغذائية ولاحواض الحمام والمغاسل وأجسام الفضالات والبرادات .
- ٦ - مشروع صناعة الكمرات والالعب والكفوف المطاطية .
- ٧ - مشروع صناعة القماش واللباد المطلي بالمطاط وهي لازمة لصناعة الاحذية واغطية الطاومات . وينتج أيضا البسط والارضيات المطاطية المستعملة في السيارات والأغراض المنزلية .
- ٨ - مشروع صناعة حمض الليمون .
- ٩ - مشروع غاز الأسيتلين .

ج - الصناعات الغذائية :

- ١ - مشروع لتكرير زيت الزيتون .

- ٢ - مشروع لتصنيف الفواكه والخضار .
- ٣ - توسيع صناعة استخراج السكر الشوندرى .
- ٤ - توسيع صناعة الكونسروة .
- ٥ - انشاء مستودعات تبريد لحفظ الفاكهة والخضار في محافظة اللاذقية .
- ٦ - مشروع لصنع الثلج الصناعي لاستعماله في عربات وسيارات تصدير الفواكه والخضروات وخاصة للبلاد المجاورة الحارة .
- ٧ - مشروعات التجريد والاحلال لادارة حصر التبغ والتبناك .

د - صناعة الفزل والنسيج :

- ١ - جوارب النايلون النسائية .
- ٢ - توسيعات في صناعة الجوارب الرجالية والولادية .
- ٣ - صناعة البطانيات والحرامات .

هـ - مشروعات التدريب المهني :

سيبدأ في هذا العام بانشاء وتجهيز مبان لعشرة مراكز تدريبية خمسة منها في حلب وخمسة في دمشق . وينتظر ان يبدأ في نهاية هذا العام بتشغيل ثلاثة مراكز تدريبية .

و - مشروعات أخرى :

- وتشمل مشروعات الهيئة العامة لمشروع السنوات الخمس .
ومشروعات المؤسسة الاقتصادية (مثل مشروع الملح) .

ز - مشروعات الكهرباء الحرارية :

تم أعمال التوليد والنقل والتوزيع للطاقة الكهربائية في الاقليم الشمالي في المؤسسات التالية :

آ - مؤسسات مؤمنة تشرف عليها وزارة الأشغال العامة وتتولى كل منها في منطقتها أعمال التوليد والنقل والتوزيع للطاقة الكهربائية :

- ١ - مؤسسة كهرباء دمشق .

- ٢ - مؤسسة كهرباء حلب .
- ٣ - مؤسسة كهرباء حمص وحماة .
- ٤ - مؤسسة كهرباء دير الزور .
- ٥ - مؤسسة كهرباء القامشلي .

ب - بعض البلديات وتتولى كل منها ايضا في منطقتها أعمال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وتشرف عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية .

ج - شركات مرافق عامة لها امتياز التوليد والتوزيع في مناطق معينة وتشرف عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية .

د - شركات صناعية لديها معامل توليد تقتصر مهمتها على تغطية مصانع تلك الشركات بالطاقة الكهربائية .

وقد لحظت الخطة المؤسسات المؤممة بالجانب الاكبر من استثمارات القطاع :

١ - مؤسسة كهرباء دمشق : وتتنوع استثماراتها على النحو التالي :

المشروع	ما سينفق في عام ١٩٦٠/١٩٦١ بالليرات
توسيع معامل التوليد	٤ ١٩٦ ٠٦٠
توسيع شبكات التوتر العالي	٢ ٠٣٨ ٨٦٠
توسيع مراكز التحويل	١ ٧٨٤ ٠٢٢
توسيع شبكة التوزيع	١ ٢٠٧ ٧٢٠
قطع تبديلية للحافلات	١٠٣ ٦٠٨
متفرقات	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع	٩ ٥٣٠ ٢٧٠

٢ - مؤسسة كهرباء حلب : وتتنوع استثماراتها على النحو التالي :

المشروع	ما سينفق في عام ١٩٦٠/١٩٦١ بالليرات
أعمال الانتاج	١ ٦٧٨ ١٠٠
أعمال التوزيع	١ ٥١٣ ٠٠٠
أعمال النقل	٨٠٠ ٠٠٠
أعمال المباني	٢٩٦ ٠٠٠
المجموع	٤ ٢٨٧ ١٠٠

٣ - مؤسسة كهرباء حمص - حماه : وتتوزع استثماراتها على النحو التالي :

المشروع	ماسينفق في عام ١٩٦٠/١٩٦١ بالليرات
توسيع معامل التوليد	٣ ٧٢٢ ٧٠٠
توسيع شبكات التوتر العالي	٥٧٥ ٠٠٠
توسيع مراكز التحويل وشبكات التوزيع	٩٧٤ ٤٦٥
المجموع	٥ ٢٧٢ ١٦٥

٤ - مؤسسة كهرباء القامشلي : وخصص لها مبلغ ٤٣٠ الف ليرة لإقامة عنفة ديزل .

٥ - مشاريع البلديات وشركات الامتياز :

وسبيدا العمل في مشروعات كهربائية لبلديات المدن والقرى الصغيرة تبلغ جملة تكاليفها حوالي ٣ مليون ليرة . خصص لها في هذا العام ١,٦ مليون ليرة . وينتظر اتمام هذه المشروعات في نهاية عام ١٩٦١ والجدول التالي يبين كلفة كل من هذه المشاريع مع استطاعته التأسيسية :

جدول رقم (٣٤)

تفاصيل مشروعات كهرباء البلديات وشركات الامتياز

كافة المشروع ل.س	الاستطاعة التأسيسية ك.ف.آ	القرية
١٤٠,٠٠٠	٣٢٠	طرطوس
٧٦,٠٠٠	٣٠٠	جيلة
٥٠,٠٠٠	٦٠	الحفة
٤١,٠٠٠	٩٥	سرمين
١٤٠,٠٠٠	٩٥	الرستن
١٢٠,٠٠٠	٩٥	تللكخ
١٨٠,٠٠٠	٢٥٠	النبك
٢٤٠,٠٠٠	٢٥٠	بيرود

كلفة المشروع ل.س	الاستطاعة التأسيسية ك.ف.أ	القرية
٢٥,٠٠٠	٣٠	بانياس الجنوب
٥٠,٠٠٠	—	الرقعة
١١٥,٠٠٠	٤٠٠	الحسكة
١٥,٠٠٠	—	عامودة
٧٠,٠٠٠	٩٥	المالكية
١٣٥,٠٠٠	٤٠٠	درعا
١٥,٠٠٠	١٥	قطنا
٦٠,٠٠٠	٦٠	الجيزة
١٣,٠٠٠	١٥	القطيفة
١٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	مشتى ، عيون الوادي
٥٠,٠٠٠	٦٠	زهر صفرا
٦٠,٠٠٠	٩٥	قدموس
٦٥,٠٠٠	٩٥	قرداحة
١٥,٠٠٠	٦٠	دمر خو - ابن هاني
٥٠,٠٠٠	٦٠	المزيرة
٦٠,٠٠٠	٦٠	متن عرنوق
٥٠,٠٠٠	٦٠	تفتناز
١٥٠,٠٠٠	١٢٠	نفش الفرعة
٦٠,٠٠٠	—	سرمدا
٨٠,٠٠٠	٥,٩٥	دار تعزة
١٠٠,٠٠٠	١٢٠	السفيرة
٥٠,٠٠٠	٦٠	بداما
٦٠,٠٠٠	٩٥	در كوش
٧٠,٠٠٠	—	نبل
١٠٠,٠٠٠	٩٥	تلبسة
٨٠,٠٠٠	٩٥	صدد
٦٠,٠٠٠	٩٥	شين
٦٠,٠٠٠	٦٠	قنوات
٧٥,٠٠٠	٩٥	تل ابيض
٦٥,٠٠٠	—	دير حافر
٧٠,٠٠٠	—	ترمانين
٦٠,٠٠٠	—	المسيفة

٦ - مشاريع الشركات الصناعية :

وتشمل مشاريع الشركات الجديدة وتوسيعات الشركات القائمة لتوليد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية . مثل شركات الاسمنت والغزل والنسيج والزجاج والسكر .

د - مشروعات البترول :

١ - انشاء وحدة البوتان والبروبان بالمصفاة . وقد أبرم العقد الخاص بهذه الوحدة وتحت تادية ١٥٪ من القيمة . وفتح اعتماد مستندي بمبلغ ٧٥٪ من القيمة .

وتنتهي اعمال الانشاء في ١٢/٣١/١٩٦٠ ولذلك ادرج المبلغ اللازم لتلافي هذه النفقة بما فيه نفقات مراجعة الاعمال في خطة السنة الاولى .

٢ - اكمال خزانات المواد المشتعلة في محافظات دمشق وحلب ودير الزور والحسكة .

٣ - التنقيب عن البترول : وذلك طبقا لعقد المعونة الفنية رقم ٩٤٤ بين الاتحاد السوفيتي والاقليم الشمالي . ويشمل العقد اعمال البحث الجرافومتري والسيزمي . وقد تم حتى الآن جزء كبير من العمل وبقيت اعمال تكميلية سينتهي العمل منها في السنة الثانية من الخطة .

٤ - حقل كراتشوك : وقد خصص مبلغ خمسة ملايين ليرة في خطة السنة الاولى لاستمرار اعمال الحفر الاستكشافية في هذا الحقل . وتقدر قيمة الاعمال اللازمة للوصول الى مرحلة الاستغلال في حقل كراتشوك بمبلغ ١٣٥ مليون ليرة منها ٣٦ مليون لحفر آبار اضافية واقامة مستودعات وشبكات انابيب واجهزة و ٩٩ مليون ليرة لانشاء خط انابيب بين الحقل وساحل البحر .

٥ - اكمال شبكة الانابيب بمستودعات اللاذقية وانشاء محطة للشحن البحري .

عندما قامت الهيئة العامة للبترول بتجهيز مستودعات البترول باللاذقية اقتصر في تنفيذ شبكة الانابيب بها على خطوط بسيطة مختصرة على اساس ان المستودعات المذكورة ستستعمل في استقبال المواد البترولية من البحر وتوزيعها

بالشاحنات ونظرا لان المستودعات ستستعمل في تصدير البنزين فانه يلزم انشاء محطة ضخ قوية لاستعمالها في شحن الناقلات وزيادة مرونة الشبكة باضافة خطوط جديدة لها .

٦ - انشاء مستودعات اضافية في اللاذقية : لاختزان الفائض المعد للتصدير من البنزين بالمصفاة .

٧ - انشاء مستودعات البوتان والبروبان : لتخزين غاز البروبان اللازمة لوحدة التعبئة .

٨ - خطوط انابيب نقل المواد البترولية بين حمص وحلب واللاذقية ودمشق .

وتتم هذه العملية خلال ١٨ شهرا .

٩ - التنقيب عن البترول والغاز : ويتم وفقا لاتفاقية المعونة الفنية السوفيتية التي نصت على حفر ٣٦ الف متر في شمال شرق الاقليم . ومن المعروف ان شركة النفط السورية اكتشفت وجود الغاز الطبيعي في منطقة الفونة عندما كانت تقوم بالبحث عن البترول في تلك المنطقة . الا ان التجارب التي اجريت على الآبار المحفورة لم تكن كافية . كما ان استغلال هذا الغاز يتطلب معرفة كمياته المخزونة ومدى تأثيره على اعمال البحث عن البترول . وقد وضع مشروع لحفر ثلاثة آبار اختبارية جديدة لتحديد التركيب الجيولوجي وكميات الغاز وتقدير امكانيات استخدامه في الصناعة .

١٠ - معمل الاوكسيجين في مصفاة حمص : لتعبئة الغاز الذي ينتج عن عملية التكرير في المصفاة ويتم انشاؤه خلال السنة الاولى .

١١ - معمل لانتاج الاسطوانات الفولاذية .

١٢ - منشآت لتخزين الغاز .

١٣ - مشاريع اخرى .

رابعاً - مشروعات قطاع النقل والمواصلات

في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

٢ - السكك الحديدية :

تتألف الشبكة الحالية للسكك الحديدية من :

١ - الاقسام السورية في خط حديد بغداد التي يبلغ طولها ٢٤٧ كم .
وقد انشئت خلال ١٩٠٩-١٩١٩ . ما عدا القسم بين القامشلي
وتل كوشك الذي انشئ عام ١٩٣٥ .

٢ - سكك حديد شام حماه وتمديداتها . ويبلغ طولها ٣٥٠ كم وانشئت
بين عام ١٨٩٥ ، ١٩١٤ .

٣ - الخط الحديدي الحجازي الذي يبلغ طوله ٢٤٦ كم . وانشئ بين
عام ١٩٠٣ ، ١٩٠٨ وهو من النوع الضيق .

وقد تسلمت الدولة ادارة هذه الخطوط بسنة ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ ، ١٩٤٥
على التوالي .

وقد بلغت الحمولة المنقولة على هذه الشبكة في العام الماضي ٢٢٤ الف
طن بين استيراد وتصدير أي حوالي ١٢٪ فقط من اجمالي وزن التجارة
الخارجية للاقليم . فاذا اخذنا في الحسبان تجارة الترانزيت وحركة النقل
الداخلية بين مدن الاقليم ، فان النسبة السابقة تهبط الى النصف ان لم
يكن اقل من ذلك . لذلك خصص جانب كبير من استثمارات القطاع العام
لهذه المشروعات .

وقد لحظ مبلغ ٣٠ مليون ليرة للسكك الحديدية في الميزانية الانمائية
لعام ١٩٦٠/١٩٦١ ولكن خفض هذا الرقم فيما بعد الى ٢٢ مليون ليرة
وجرى التخفيض بكامله من مخصصات مشروع الازديقية - القامشلي .
وذلك للاسباب التالية :

١ - ان الدراسة الفنية والاقتصادية لهذا المشروع قد تمت من قبل
الشركة البلجيكية الا ان هناك بعض الدراسات المتممة يجب الانتهاء
منها قبل المباشرة باستيراد المعدات والمهمات اللازمة للمشروع .

٢ - ان الاعمال التمهيدية للمشروع وهي التسوية الترابية وبناء الجسور لاحتاج الى مخصصات كبيرة في هذه الفترة القصيرة من الزمن . ولقد سبق أن لزمتم المسافة بين حلب وجسر الشغور وطولها ١٠٠ كم وسيستغرق تنفيذها ستة اشهر وحتى الآن بلغ ما لزم من اعمال التسوية الترابية ٥ مليون ليرة من اصل الاعتمادات المخصصة للمشروع .

الخط الحجازي : ويربط بين الاقليم وكل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية .

ويتألف هذا الخط في الاقليم من الاقسام التالية :

دمشق درعا حدود الاردن ١٤٠ كم

درعا سمخ حدود فلسطين ٧٣ كم

درعا اسكي شام ٣٣ كم

المجموع ٢٤٦ كم

وكافة هذه الخطوط بعرض ١,٠٥ متر .

وقدرت نفقات اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي بحوالي ٨٠ مليون ليرة ، حصة الاقليم السوري منها ٢٨ مليون ليرة يضاف اليها مبلغ ٦ ملايين ليرة لشراء ثلاث عربات ديزل و ١٠٠ شاحنة عادية وتجديد المعامل وتحسين المحطات واصلاح وتقوية بعض اقسام الخط .

ب - الطرق البرية : وتشمل :

١ - شق الطرق في المناطق المحرومة مثل الجزيرة والفرات وجبل العلويين ومحافظة درعا والسويداء .

٢ - انشاء شبكة طرق رئيسية في البلاد ذات مواصفات دولية .

وتنحصر الاعمال اللازمة لهذه المشروعات في الآتي :

١ - شق الطرق .

٢ - تزييت وتعبيد الطرق الترابية .

٣ - تقوية وتعريض الطرق المعبدة الرئيسية والدولية .

وقد لحظت خطة السنة الاولى الطرق التالية في استثماراتها :

١ - طريق حمص - حماه .

- ٢ - طريق اللاذقية - حلب
- ٣ - طريق اللاذقية - طرابلس .
- ٤ - طريق دمشق - حمص - حماه .
- ٥ - طريق حلب - الرقة - دير الزور .
- ٦ - طريق دمشق - درعا - حدود الاردن .
- ٧ - طريق حماة - مصيف - بانياس .
- ٨ - طريق دير الزور - الحسكة - القامشلي .
- ٩ - شق طرق في منطقة العلويين .
- ١٠ - طرق مختلفة .

د - الجسور :

تتضمن مشروعات الجسور العمليات التالية :

- ١ - استبدال بعض الجسور القديمة التي لم تعد تتناسب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للاقليم .
 - ٢ - زيادة عدد الجسور على الانهر لاختصار المسافات بين مناطق الانتاج والمدن .
 - ٣ - انشاء الجسور على ممرات السيول لربط القرى المتجاورة والتي تؤلف مجموعة اقتصادية فيما بينها طول ايام السنة .
- وتتضمن خطة السنة الاولى المشروعات الآتية :

- ١ - جسور الفرات : انشاء جسر جديد في الرقة
- ٢ - جسور نهر الخابور : جسر في رأس العيون
جسر في الشدادة
جسر في الصور
- ٣ - جسور نهر جفجع : جسر جديد في القامشلي
- ٤ - جسور على ممرات السيول: جسر وادي النصارى

د - البرق والهاتف :

وتشمل مشروعات هذا القطاع مايلي :

المشروع

تاريخ تحقيقه

- ١ - محطة ارسال في الديماس ٦٣/٧/١
- ٢ - محطة استقبال في السبينة ٦٣/٧/١
- ٣ - الاجهزة الانتهاية للهاتف والبرق ٦٣/٧/١
- ٤ - مشروع الانتشار بين القاهرة ودمشق ٦٣/٧/١
- ٥ - مشروع خط النظر بين بيروت ودمشق ٦١/٧/١
- ٦ - توسيع الشبكات الهاتفية والابنية ٦٣/٧/١
- ٧ - ربط المقاسم الآلية في المدن ٦٥/١/١
- ٨ - توسيع شبكات المواصلات الهاتفية والبرقية بين مدن الاقليم والبلاد الخارجية مع اجهزة حامل ومركز تقوية ٦٤/٧/١
- ٩ - نداء الهاتف الآلي بين المدن الكبرى ٦٤/٧/١
- ١٠ - شبكات هاتفية ريفية ٦٥/٧/١

ه - البريد :

ترمي مشروعات البريد الى :

- ١ - الاستغناء عن مراكز البريد المستأجرة وبناء ٢٨ مركزا بريديا خلال الخطة الخمسية وبذلك يزداد عدد مراكز البريد من ٦٠ الى ٦٥ في السنة الاولى والى ٨٨ في نهاية الخطة الخمسية .
- ٢ - ادخال الفرز الآلي والختم الميكانيكي في الاعمال البريدية لاختصار الوقت .
- ٣ - اعداد وسائل نقل البريد بالسيارات وذلك عندما تكون القرى متجاورة كقرى الفوطة والقرى المجاورة لحلب وادلب وحماه .

و - مرفأ طرطوس :

حددت ست سنوات لانتهاء أعمال المرفأ في بادئ الامر الا أن من المحتمل أن تختصر هذه المدة الى خمس سنوات . وقد بوشر فعلا بانشاء المكسر الرئيسي لهذا المرفأ في شهر شباط الماضي .

ز - المطارات :

وتتضمن مشروعات المطارات :

أ - انشاء مطارات جديدة . وتشمل :

١ - انشاء مطار دمشق الدولي الجديد . وقد تمت الدراسات الفنية ووضعت التقارير النهائية لهذا المشروع وتمت الموافقة عليها . وتقوم الآن شركة بيكر الدولية باعداد اضبارات المناقصة للمرحلة التمهيديّة والتي ستطرح على المناقصة في بحر شهر شباط القادم . كما وضعت مخططات الاوتوستراد الطريق الذي سيصل المدينة مع المطار الجديد . ومن المنتظر أن تنتهي الاعمال التمهيديّة خلال شهر حزيران من عام ١٩٦٢ حيث تستطيع الطائرات النفاثة الكبيرة الهبوط في المطار الجديد .

٢ - مطار دير الزور الجديد . وذلك ليحل محل المطار الحالي الذي لا يصلح لهبوط الطائرات لقربه من الجبال . وقد بدأت الاعمال التالية : مهبط بطول ١٢٠٠ متر - ساحة لوقوف الطائرات - طريقين الواحد يربط الساحة بالمهبط والآخر يربطها بالطريق العام .

ومن المنتظر أن ينتهي العمل في هذا المطار خلال السنة الحالية .

ب - اصلاح وتوسيع المطارات الحالية . وتشمل :

١ - توسيع وتجهيز مطار حلب النهاري . فمطار حلب في وضعه الراهن لا يصلح للاستعمال الا في النهار وللطائرات الصغيرة . وترمي خطة السنة الاولى الى تحويله لمطار دولي يمكن استعماله ليلا ونهارا ومن قبل الطائرات الكبيرة والنفاثة .

وقد تم حتى الآن توسيع اطالة المهبط الرئيسي الى ٣٤٠٠ متر وستجري انارته مع بقية المنشآت في بحر هذه السنة .
بالاضافة الى الاعمال التالية : ساحة جديدة لوقوف الطائرات - ممر بين الساحة والمهبط وطريق آخر من الساحة الى الابنية والى الطريق العام - بناء للدوائر الرسمية - محطة الركاب - برج للمراقبة .

٢ - اصلاح وتحسين مطار القامشلي . وقد بوشر بهذا المشروع في العام الماضي وقد تمت الاعمال التالية حتى الآن : برج المراقبة - محطة الاستقبال - تمديد الكهرباء من المدينة الى المطار - توسيع

الجهاز الاداري - محطة ارشاد لاسلكي لارشاد الطائرات الى موقع المطار .

ومن المنتظر استكمال المطار في السنة الحالية وذلك باجراء العمليات التالية :

تمديد المياه الى محطة الاستقبال - انشاء طريق فرعي الى المحطة - انشاء ساحة لوقوف السيارات .

٣ - استكمال مطار حميم في اللاذقية : وقد بوشر بهذا المطار في العام الماضي ، بانشاء محطة صغيرة للاستقبال ومحطة للارسال . اما هذه السنة فسيجري اعادة تعبيد المهبط الرئيسي وبناء برج للمراقبة وتوسيع الجهاز الاداري واغلب هذه الاعمال سيباشر بها خلال الربيع القادم .

ح - الاذاعة :

١ - محطة الارسال في الصبورة : وقد تم تنفيذ القسم الاكبر من هذا المشروع . ومن المنتظر المباشرة باستثماره اعتبارا من بداية عام ١٩٦١ غير ان القوة الكهربائية المتممة له لن تستكمل قبل نهاية العام المالي الحالي .

٢ - محطتنا الارسال على الموجة المتوسطة في كل من دير الزور وطرطوس : وسيتم الجزء الاكبر من هذا المشروع خلال السنة الاولى من الخطة . وقد تم البناء حتى الآن وسيباشر بتركيب اجهزة الارسال في الشهرين القادمين ومن المنتظر استعمالها قبل نهاية السنة الاولى . وستكون قوة كل من المحطتين ٣٠ كيلووات .

٣ - محطة ارسال للاذاعة في حمص : وقد بوشر في هذا المشروع خلال العام الحالي ولن يباشر باستثماره قبل اوائل عام ١٩٦٢ . ومن المنتظر اتمام بناء الاذاعة خلال هذا العام مع التعاقد على توريد اجهزة الارسال . وستكون قوة المحطة ٣٠٠ كيلووات .

٤ - تجديد استديوهات الاذاعة وتوسيعها : وقد انتهى العمل من استديو وغرفة مراقبة ومن المنتظر وصول بعض التجهيزات في القريب العاجل قبل نهاية هذا العام .

ط - الاذاعة المرئية :

يشمل برنامج الاذاعة المرئية المشاريع التالية :

- ١ - محطة الارسال في دمشق وقد تم تركيبها وبوشر باستعمالها .
- ٢ - استديوهات الاذاعة المرئية في دمشق ومسرح شعبي .
- ٣ - محطة الارسال في حلب .
- ٤ - محطة الارسال في حمص .
- ٥ - محطات تقوية للاذاعة المرئية في كل من الشيخ طاهر وقلدون والصوان .

وقد وصلت معظم الاجهزة للمراكز مع شبكات اجهزة الوصل . وقد تمت ابنية مركز حلب وسيباشر في تركيب الاجهزة في غضون الشهر المقبل . ويبدأ الارسال في بحر الاربعة اشهر القادمة . كذلك انتهت مناقصة بناء مركز حمص ومن المحتمل ان يباشر باستعمال هذه المحطة في الشهر السابع من عام ١٩٦١ وقد تمت دراسة المساحة المتعلقة بالاراضي التي ستقام عليها اجهزة محطات الوصل . وبعد اقرار وتحديد هذه المراكز سيستغرق تركيب كل مركز شهرا واحدا . ومن المنتظر ان تنتهي هذه الاعمال خلال السنة الحالية وبذلك سيكون للاقليم شبكة للاذاعة المرئية تخترقه من الجنوب الى اقصى الشمال .

خامساً - مشروعات قطاع التعليم
في خطة السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١

أ - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي :

وتنطوي خطة السنة الأولى على أحداث ١١٨٤ شعبة جديدة توزيعها كالآتي :

١٠٩٠	شعبة جديدة	١ - المرحلة الابتدائية
»	»	٢ - المرحلة الاعدادية العامة
١٢	»	٣ - دور المعلمين والمعلمات
١٧	»	٤ - المرحلة الاعدادية الصناعية
٤	»	٥ - المرحلة الاعدادية النسوية
١٥	»	٦ - المرحلة الثانوية الصناعية
٢	»	٧ - المرحلة الثانوية النسوية
٧	»	٨ - المرحلة الثانوية التجارية

ب - التعليم العالي :

- ١ - المعهد الزراعي العالي بدمشق وستفتتح به شعبتان .
- ٢ - المعهد الصناعي بحلب وهو معهد فريد من نوعه في الجمهورية العربية المتحدة وسيلتحق به في خلال السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١ حوالي ١٢٠ طالباً .
- ٣ - المعهد التجاري العالي بحلب وسيفتتح به في خطة السنة الأولى ١٩٦١/١٩٦٠ شعبتان .
- ٤ - معهد الفنون الجميلة العالي بدمشق وهو الأول من نوعه في الإقليم وستفتتح به شعبتان خلال خطة السنة الأولى .

د - التعليم الجامعي :

- ١ - البدء في انشاء جامعة حلب .
- ٢ - تدعيم جامعة دمشق .
- ٣ - البدء بانشاء المدينة الجامعية في كل من دمشق وحلب .

د - البعثات :

- ١ - ايفاد ١١٥ بعثة للتخصص العالي لمختلف الوزارات والجامعة في الجامعات الاجنبية وفي جامعات الاقليم الجنوبي .
- ٢ - ايفاد ١٩٢ بعثة الى جامعات الاقليم الجنوبي لتحضير الدرجة الجامعية الاولى على اساس منح من الاقليم الجنوبي .

هـ - مشروعات مؤسسة ابنية التعليم :

- أولاً - بناء ٨٤ مدرسة ابتدائية مجموع شعبها ٤٧٠ شعبة - يتم منها ٦٤ مدرسة بها ٢٢٢ شعبة - اما الباقي فسيبنى هيكلها فقط خلال خطة السنة الاولى وتوزع هذه المدارس كالاتي :
- ١١ مدرسة بكل منها شعبتان .
 - ٣٨ مدرسة بكل منها ٣ شعب .
 - ٢ مدرسة بكل منها ٤ شعب .
 - ١٣ مدرسة بكل منها ٦ شعب .
 - ٢٠ هيكل مدرسة بكل منها ١٢ - ١٦ شعبة . ومباشرة الاعمال النهائية بها .

ثانياً - التعليم الاعدادي والثانوي العام ودور المعلمين والمعلمات :

- بناء هيكل ٨٧ شعبة بالتعليم الاعدادي والثانوي العام .
- بناء هيكل ١٤ شعبة لدور المعلمين والمعلمات .
- توسيع منامة لدار المعلمين والمعلمات بدمشق .

ثالثاً - التعليم الصناعي :

- بناء هيكل ٩٤ شعبة .
- بناء هيكل ٦٠ معملا .

سادساً - مشروعات قطاع الصحة

في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

- ١ - توسيع وتجهيز وتشغيل مستشفيات واغراض صحية .
- ٢ - توسيع مستشفى حمص .
- ٣ - استكمال انشاءات ومباني صحية .
- ٤ - انشاء طابق جديد في مستشفى دمشق .
- ٥ - انشاء وحدات صحية متنقلة .
- ٦ - انشاء مدرسة تمرريض في دمشق .
- ٧ - انشاء مراكز صحية نموذجية .
- ٨ - انشاء مراكز صحية عادية .
- ٩ - انشاء مراكز صحية ريفية .
- ١٠ - انشاء مستوصفين في ادلب .
- ١١ - انشاء مستوصفين في درعا .
- ١٢ - انشاء مستوصف في القدموس .
- ١٣ - بناء مستشفى في السويداء .
- ١٤ - بناء مستشفى في حماه .
- ١٥ - بناء مستشفى في حلب .
- ١٦ - بناء مستشفى في الحسكة .
- ١٧ - استهلاك مشفى الارسالية الامريكية في دير الزور .

سابعاً - مشروعات قطاع الخدمات الاجتماعية

في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

١ - مشروعات العمل : وتشمل :

مشروعات العمل الصناعي وتضم المشروعات التالية :

- مشروع المستوصفات والصيدليات للعمال الصناعيين .
- مشروع المعهد النقابي .

مشروعات العمل الزراعي ويدخل تحتها المشروعات الآتية :

- مشروع المستوصفات والصيدليات للعمال الزراعيين والمزارعين .
- مشروع التدريب الزراعي .

٢ - مشروعات التعاون :

مشروعات التعاون الزراعي .

- مشروعات التعاون داخل المدن للاستهلاك المنزلي وبناء المساكن وتعاونيات الخدمات والتعاونيات الانتاجية العمالية .

٣ - مشروعات الصناعات الريفية :

انشاء وتجهيز وحدات ارشادية وتدريبية للصناعات الريفية .

٤ - مشروع المراكز الاجتماعية :

انشاء مراكز اجتماعية نموذجية وعادية في مختلف المحافظات .

٥ - مشروعات التخفيف الاجتماعي :

مشروع معاهد اصلاح الاحداث .

مشروع المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين .

٦ - مشروعات المساكن الريفية :

تخصيص قطع من اراضي املاك الدولة او الاملاك الخاصة لبناء بيوت للمزارعين وتنظيمها في مقاسم .

٧ - مشروعات المراكز والوحدات الثقافية :

- مشروع المراكز الثقافية .

- مشروع الوحدات الثقافية المتنقلة عن طريق سيارات كبيرة مجهزة بالراديو والسينما والكتب .

٨ - مشروع المسارح والسينما :

- مشروع استكمال انشاء مسرح في دمشق .

- مشروعات السينما لانتاج بعض الافلام .

٩ - مشروعات التثقيف والارشاد الاجتماعي :

وتشتمل على مشروع الارشاد الاجتماعي ونشر الثقافة لخدمة النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

١٠ - مشروعات المتاحف :

استكمال ابنية المتاحف الثلاثة في دمشق وحلب وتدمر .

١١ - مشروعات رعاية الشباب :

انشاء ملاعب ونواد في كل من محافظة السويداء وحمص والحسكة وحمه ودرعا وادلب ودير الزور والقامشلي .

ثامناً - مشروعات قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة

في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

أ - مشاريع الاسالة :

- ١ - مشروع الجوخدار القروية .
- ٢ - مشروع تل سلحب والبيضا .
- ٣ - مشروع السلمية من بئر تل الغزالة .
- ٤ - تكملة مشروع بيت جن - القنيطرة .
- ٥ - مشروع منكة الحطب - الحراك - بركة - مشروع لبلدة نوى
ومشاريع اخرى .
- ٦ - مشروع عثمان .

ب - مشاريع حفر الآبار :

- ١ - اتفاقية سواح والشركة اليوغوسلافية .
- ٢ - اتفاقية أيوبي للمحافظات الشمالية ودمشق ومحافظة درعا
والسويداء .
- ٣ - اتفاقية موريس اندراوس .
- ٤ - اتفاقية حبيلا وباقوس .
- ٥ - اتفاقية لطفي غزال .
- ٦ - اتفاقية نزهة وزين الدين .

ج - مشاريع المياه :

- ١ - مشروع القريتين
- ٢ - مشروع حصين البحر
- ٣ - مشروع السخنة - القصير
- ٤ - مشروع سرغايا - بلودان

- ٥ - مشروع شعفا - وحرية ومفعلة
- ٦ - مشروع كفر تخاريم .
- ٧ - سبع مجموعات لمشاريع المياه : محركات ومضخات
- ٨ - مشروع مياه جرمانا - سقيا - داريا
- ٩ - قساطل لمياه درعا
- ١٠ - توريد قساطل لحماية الآبار (. . . ١٥ م)
- ١١ - مشروع مياه معرة مصرين
- ١٢ - مشروع مياه معرة الأرتيق
- ١٣ - مشروع مياه خرانو
- ١٤ - مشروع مياه السفيرة
- ١٥ - توريد ١٠٠ مجموعة لمشروعات المياه .
- ١٦ - مشروع مياه سلقين .
- ١٧ - مشروع الشبكة للحي الشرقي في تدمر .
- ١٨ - مشروع مياه الرستن .
- ١٩ - مشروع مياه معرة النعمان .
- ٢٠ - مشروع مياه المشتى .
- ٢١ - مشروع مياه عيون الوادي
- ٢٢ - مشروع مياه قلعة المضيق
- ٢٣ - مشروع ادلب أريحا
- ٢٤ - مشروع مياه السويداء
- ٢٥ - مشروع مياه منين
- ٢٦ - مشروع تقوية مياه عين بدر
- ٢٧ - مشروع تقوية مياه وادي اللواء
- ٢٨ - مشروع بئر الجيزة - غصم
- ٢٩ - مشروع مياه الزاوية الشرقية
- ٣٠ - مشروع مياه كسب
- ٣١ - مشروع مياه عرنة
- ٣٢ - مشروع بناء خزانات لآبار انجزت
- ٣٣ - مشاريع صغيرة في المراقبات الاقليمية
- ٣٤ - مشاريع الصيانة
- ٣٥ - مشاريع ارواء القرى العطشى
- ٣٦ - مشاريع مياه عين الفيحة وحلب

د - مشاريع التخطيط :

- مشاريع التخطيط في كل من درعا - السويداء - التل - الحسكة -
- القامشلي - الرقة - تللكسخ - الرستن - محردة - جبلة - عفرين -
- ممريتا - قطنا - معلولا - مصيف - السلمية - مسلمى - النبك .

هـ - مشاريع السياحة والاصطياف :

و - مشاريع البلديات :

- ١ - مشاريع المرافق العامة
- ٢ - مشاريع المياه
- ٣ - مشاريع الكهرباء
- ٤ - مشاريع التخطيط
- ٥ - مشاريع النقل الداخلي

— ١٤٨ —

تاسعاً - مشروعات الاسكان
في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

أ - مشروعات القطاع العام :

- ١ - انشاء وحدات سكنية في الريف
- ٢ - انشاء وحدات سكنية شعبية
- ٣ - انشاء وحدات سكنية دون المتوسطة
- ٤ - انشاء وحدات سكنية متوسطة
- ٥ - انشاء وحدات سكنية فوق المتوسط
- ٦ - أعمال الترميم

ب - مشروعات القطاع الخاص :

انشاء ٦٧٠٠ وحدة سكنية

عاشراً - مشروعات القطاعات الاخرى

في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

- ١ - مشروعات التسلية بالقطاع الخاص
- ٢ - مشروعات قطاع التجارة الخاص
- ٣ - مشروعات الامن العام الداخلي والشرطة
- ٤ - مشروعات الابنية الحكومية ومشروعات عمرانية اخرى

والله اعلم بالصواب
رقم الكتاب: ٥٥١١٧٧٧٧

الكتاب: تاريخ الدولة العثمانية

المؤلف: مصطفى كمال پاشا

المجلد: ١

الطبعة: الأولى

العدد من النسخ: ١٠٠

رقم الكتاب: ٥٥١١٧٧٧٧

المجلد: ١

الكتاب: تاريخ الدولة العثمانية

المؤلف: مصطفى كمال پاشا

المجلد: ١

الطبعة: الأولى

العدد من النسخ: ١٠٠

رقم الكتاب: ٥٥١١٧٧٧٧

المجلد: ١

الكتاب: تاريخ الدولة العثمانية

المؤلف: مصطفى كمال پاشا

المجلد: ١

الطبعة: الأولى

العدد من النسخ: ١٠٠

ملحق رقم (٣)

أهداف مشروعات خطة التنمية للسنة

الأولى ١٩٦٠/١٩٦١

(۷) بقا رقتله

بیتا طینا داتا داتا داتا داتا

۱۱۱۱ - ۱۱۱۱

أولا - أهداف مشروعات قطاع الري واستصلاح الاراضي والكهرباء المائية

فيما يلي الاهداف المنتظر الحصول عليها نتيجة لتنفيذ مشاريع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي .

١ - مشروع الغاب - العشارنة :

يقع سهل الغاب على نهر العاصي بين العشارنة جنوبا والكفر شمالا وسلسلة جبال الزاوية شرقا وجبال العلويين غربا وتبلغ مساحته نحو ٥٠ ألف هكتار ويقع سهل طار العلا العشارنة على جانبي نهر العاصي بين سيجر والعشارنة ومساحته نحو ٢٠ ألف هكتار .

ويستهدف المشروع تصريف المياه التي كانت تتجمع في مستنقعي الغاب والعشارنة واستثمار اراضيها بإنشاء شبكات الري والصرف والطرق الرئيسية والفرعية وإنشاء السدود اللازمة لتخزين مياه نهر العاصي والسيطرة على فيضاناته .

وقد تم تجفيف المستنقعات ويجري العمل في بناء سدي الرستن ومحردة وتبلغ تكاليف انشائهما نحو ٥٥ مليون ليرة سورية كما يجري العمل في انشاء قنطرة العشارنة والطرق وأقنية الري والصرف الرئيسية والثانوية وما يتبعها من منشآت .

ويكلف المشروع نحو ١٨٠ مليون ليرة انفق منها حتى بداية سنة ١٩٦٠/١٩٦١ نحو ٥٧ مليون ليرة وسينفق الباقي وقدره ١٢٣ مليون ليرة على ثلاث سنوات منها نحو ٤٤ مليون في عام ١٩٦٠/١٩٦١ و ٤٤ مليون في عام ١٩٦١/١٩٦٢ و ٣٥ مليون في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وسيبدأ استغلال ٧٠٠٠ هكتار من المشروع في عام ١٩٦١/١٩٦٢ ثم ٥٣٠٠٠ هكتار في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ كما سيتم استغلال المشروع بأكمله في عام ١٩٦٣/١٩٦٤

وسيؤمن المشروع توليد طاقة كهربائية على سد الرستن قدرها ٧٥٠٠ كيلوات تحتاج اليها مدينتا حمص وحماه وتوطين عشرة آلاف عائلة من الفلاحين وافساح المجال لحياة كريمة امام ٥٠ الف من المواطنين وسوف يقل دخلا قدره ٨,٢ مليون ليرة في ١٩٦١/١٩٦٢ و ٤١,٥٠ مليون ليرة

عام ١٩٦٢/١٩٦٣ ثم ٥٣ مليون ليرة سنويا اعتبارا من ١٩٦٣/١٩٦٤

٢ - مشروع الروج :

يستهدف مشروع الروج تصريف مياه اراضي مستنقع الروج البالغ مساحته ٥٠٠ هكتار ويقع في المنطقة الغربية من محافظة حلب تفصله سلسلة جبال الوسطاني عن نهر العاصي ثم اعداد المنطقة للري .

وقد تم تجفيف المستنقع بواسطة نفق طوله ٤٣٠٠ متر عبر جبل الوسطاني وشبكة مصارف رئيسية وثانوية ويجري العمل في اعداد شبكات الري الشمالية والجنوبية التي ستلقى مياه الينابيع وتوزعها على الاراضي الزراعية . ويكلف المشروع نحو ١٢ مليون ليرة انفق منها حتى اول سنة ١٩٦١/١٩٦٠ نحو ٤,٥٠ مليون ليرة وسينفق الباقي وقدره ٧,٥ مليون ليرة في عامي ١٩٦١/١٩٦٠ او ١٩٦٢/١٩٦١ وسيبدأ استغلال ١٢٠٠ هكتار من المشروع في عام ١٩٦٢/١٩٦١ كما سيتم استغلال المشروع بأكمله في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وسوف يقل دخلا قدره ١,٤ مليون ليرة في ١٩٦٢/١٩٦١ ثم ٦ مليون ليرة سنويا اعتبارا من ١٩٦٢/١٩٦٣

٣ - مشروع اليرموك :

يستهدف مشروع اليرموك استثمار مياه الينابيع التي تتفجر في سهول حوران وتنحدر الى وادي اليرموك ووادي الهرير لري مساحته ٣٢٠٠ هكتار اضافية خلاف ٢٢٠٠ هكتار تروى حاليا بالراحة . ويشتمل المشروع على انشاء شبكة وسطى للري ترفع اليها مياه ينابيع زيزون والساخنة وشبكة عليا ترفع اليها مياه ينابيع البندك والغزولي والاشعري والعجمي وانشاء اربعة مراكز نضح في زيزون وتل شهاب والعجمي والاشعري وانشاء مركز لتوليد الكهرباء يقام على وادي الهرير ويغذي محطات الضخ الاربعة .

وقد بدأ العمل في انشاء شبكتي الري كما تم التعاقد على جميع التجهيزات اللازمة لمراكز النضح وتوليد الكهرباء .

ويتكلف المشروع نحو ٨,٨ مليون ليرة انفق منها حتى بداية السنة المالية ١٩٦١/١٩٦٠ ١,٣ مليون ليرة وسينفق مبلغ ٧ مليون ليرة في عام ١٩٦١/١٩٦٠ و ١,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٢/١٩٦١

وسيبدأ استغلال المشروع في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ ومن اهم فوائده انه يقع في منطقة حوران التي تتوفر فيها الايدي العاملة والتي تعاني نقصا

خطيرا في المياه اللازمة للزراعة وتشتد آثار الجفاف عليها وانه سيساهم في حل مشاكلها الاقتصادية .

وسيغل المشروع دخلا سنويا قدره ٢ مليون ليرة سنويا ، اعتبارا من عام ١٩٦٢/١٩٦٣

٤ - مشروع السن :

يستهدف هذا المشروع الاستفادة من مياه النهر الزائدة غير المستغلة حاليا في ري مساحة ١٠٠٠٠ هكتار من السهول الساحلية الواقعة على الضفة اليمنى للنهر والممتدة في الاتجاه الشمالي منه والمحصورة بين البحر غربا وسفح جبل العلويين شرقا وذلك بإنشاء محطات النضح اللازمة لرفع المياه لري هذه الاراضي وكذلك انشاء ترع الري الرئيسية والثانوية اللازمة لاستثمار هذه المنطقة .

وقد اعلن عن انشاء محطات النضح في مناقصة عامة وينتظر ان تبدأ اعمال التنفيذ في عام ١٩٦٠/١٩٦١ وسيكلف المشروع نحو ١٦ مليون ليرة سينفق منها نحو ٥,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٠/١٩٦١ ونحو نصف مليون ليرة في عام ١٩٦١/١٩٦٢

وسيبدأ استقلال المشروع في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وسيغل دخلا سنويا قدره ٦,٨ مليون ليرة اعتبارا من ١٩٦٢/١٩٦٣

٥ - مشروع بانياس :

يستهدف المشروع استقلال مياه ينابيع بانياس والسخنة والوزاني داخل الاراضي العربية للحيلولة دون انسياب هذه المياه الى الاراضي الاسرائيلية والاستفادة بها في مشروع تحويل مياه نهر الأردن الذي اوشكت اسرائيل على الانتهاء منه ولم يبق امامها سوى الجزء الواقع في المنطقة المنزوعة السلاح .

ويشتمل المشروع على انشاء قناتين رئيسيتين وما يتبعهما من قنوات ثانوية واعمال صناعية وستتفدى قناة بانياس الجنوبية من مياه نبعي بانياس والسخنة لري المنطقة الواقعة شرق حدود فلسطين المحتلة الى الجنوب من نبع بانياس لمسافة ٤٠ كيلو مترا .

اما قناة بانياس الشمالية فتتفدى من مياه نبع الوزاني لري المنطقة الواقعة بين نبعي الوزاني وبانياس شرق تقابل الحدود اللبنانية مع حدود فلسطين المحتلة .

وقد تمت دراسة الاقنية ومحطات الضخ الخاصة بالمشروع لترحها
بالمناقصة وينتظر الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال عام ١٩٦٢/١٩٦١ وتبلغ
تكاليفه نحو ٧,٥ مليون ليرة سورية ويمكن استغلال المشروع في عام
١٩٦٢/١٩٦٢ وسيفل دخلا سنويا قدره ٢,٥ مليون ليرة

٦ - مشروع العاصي الاعلى :

يستهدف هذا المشروع الانتفاع من المياه المتوفرة في الحوض الاعلى
من نهر العاصي قبل بحيرة حمص لري الاراضي الواقعة على ضفتي النهر
والمقدرة مساحتها ب ١٢٠٠٠ هكتار وذلك بانشاء قنطرة على نهر العاصي
قرب الحدود اللبنانية تتغذى امامها قنوات الري مع الاستفادة بفرق
مناسيب المياه بين اقنية الري ونهر العاصي في انشاء محطتين كهربائيتين
قوة احدهما ١٦ مليون كيلوات ساعة والثانية ٨٠ مليون كيلوات ساعة .

وتجري دراسة المشروع في الوقت الحاضر وستبدأ اعمال التنفيذ في
عام ١٩٦١/١٩٦٠ وسيكلف المشروع نحو ٥٠ مليون ليرة منها نحو ١٥
مليون ليرة لاعمال الري ونحو ٣٥ مليون ليرة لاعمال توليد الكهرباء وسينفق
من التكاليف نحو ٠,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦١/١٩٦٠ ونحو ٦,٥ مليون
ليرة في عام ١٩٦٢/١٩٦١ ونحو ٢١,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٢/١٩٦٢
ونحو ١٨,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٣/١٩٦٤

وسيبدأ في استغلال المشروع في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ ، وسوف يغفل
مشروع الري دخلا قدره ٢,٨ مليون ليرة سورية في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ ،
ثم ٥,٦ مليون ليرة سنويا اعتبارا من سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ اما مشروعات
توليد الكهرباء فستغل دخلا سنويا قدره ١١,٥ مليون ليرة سورية اعتبارا
من سنة ١٩٦٥/١٩٦٦

٧ - مشروع الخابور :

يستهدف هذا المشروع ري مساحة ٦٠,٠٠٠ هكتار من اراضي منطقة
الجزيرة الخصبة ذات الانتاج الوافر وتقع على جانبي النهر في حوضه
الاعلى وذلك بانشاء سدود تحويلية لتأمين ري المناطق الواقعة على جانبي
النهر بالراحة ثم انشاء شبكات الري والصرف اللازمة .

وتجري دراسة المشروع في الوقت الحاضر وينتظر ان تبدأ اعمال
التنفيذ في عام ١٩٦٢/١٩٦١ وسيكلف المشروع نحو ٩٠ مليون ليرة سورية
سينفق منها ٢٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٢/١٩٦١ و ٢٢ مليون ليرة في

عام ١٩٦٢/١٩٦٣ و ٢٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٤/١٩٦٣ و ٢٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٤/١٩٦٥

وسيدا استغلال المشروع في عام ١٩٦٤/١٩٦٣ وسيغل دخلا قدره ١٣,١ مليون ليرة في عام ١٩٦٤/١٩٦٣ و ٢٦ مليون ليرة في عام ١٩٦٤/١٩٦٥ و ٤٣,٤ مليون ليرة سنويا اعتبارا من ١٩٦٥/١٩٦٦ .

٨ - مشروع الفرات :

يستهدف هذا المشروع الاستفادة من مياه نهر الفرات لري مساحة تبلغ نحو ٦٧٠ ألف هكتار في حوضه الاعلى والاسفل وتوليد طاقة كهربائية تبلغ قوتها ١٠٠ الف كيلوات في المرحلة الاولى و ٥٥٠ الف كيلوات في المرحلة النهائية ليستعمل قسم منها في نضح المياه لري الاراضي المرتفعة على جانبي النهر وينقل الباقي للاستهلاك في حلب وغيرها من مدن الاقليم لتساعد على ازدهار الصناعة ورفع مستوى معيشة المواطنين .

وتنقسم اعمال المشروع الى قسمين اساسيين اولهما يتعلق بري منطقة الفرات الاسفل باقامة سد تحويلي عند حلبية او الهرموشة والثاني يتعلق باقامة سد تخزيني في الحوض الاعلى عند بلدة الطبخة لري وتوليد الكهرباء .

ويمكن بواسطة السد التحويلي ري نحو ٧٥ الف هكتار في حوض الفرات الاسفل كما يمكن بواسطة السد التخزيني تخزين نحو ٢٥ مليار متر مكعب والوصول بالمساحة المروية على الفرات في حوضه الاعلى والاسفل الى ٦٧٠ الف هكتار اي انه يعادل في الاهمية مشروع السد العالي .

ويقوم الخبراء السوفييت في الوقت الحاضر بدراسة هذا المشروع وينتظر الانتهاء من تصميم السد التحويلي وشبكات الري بأعمالها الصناعية في نهاية عام ١٩٦١ وتقديم التصاميم الابتدائية للسد التخزيني والتقارير الفنية الاقتصادية خلال النصف الاول من عام ١٩٦٠ - والانتهاء من التصميم النهائي للسد المعتمد خلال الربع الثاني من عام ١٩٦١

وينتظر ان يبدأ تنفيذ مشروع حوض الفرات الاسفل في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وان يبدأ استغلال ٥٠ الف هكتار منه في عام ١٩٦٤/١٩٦٥

اما السد التخزيني على الفرات فينتظر ان يبدأ العمل به خلال عام ١٩٦٣/١٩٦٤ وان ينتهي في عام ١٩٦٦/١٩٦٧ اي خلال خطة التنمية الثانية التي ستبدأ عام ١٩٦٥/١٩٦٦ كما سيتم خلال الخطة الثانية تنفيذ

مشروعات الري وتوليد الكهرباء على نهر الفرات للوصول بالمساحة المروية الى ٦٧.٠ الف هكتار والطاقة الكهربائية المولدة بين ١٠٠ الف و ٥٥٠ الف كيلوات وتبلغ تكاليف مشروع الفرات الاسفل نحو ٢٠٠ مليون ليرة سورية ستنفق جميعها خلال خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٦٠/١٩٦١-١٩٦٤/١٩٦٥) اعتباراً من عام ١٩٦٢/١٩٦٣

وقد ادرج للسد التخزيني مبلغ ١٠٦ مليون ليرة سورية فقط خلال خطة التنمية ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥ اعتباراً من عام ١٩٦٣/١٩٦٤ أما باقي تكاليف هذا المشروع وتقدر بنحو ١٤٠٠ مليون ليرة فستدرج في برنامج خطة التنمية الثانية .

وسيفل مشروع الفرات الاسفل نحو ٣٧ مليون ليرة عام ١٩٦٤/١٩٦٥ و ٥٥,٥ مليون ليرة سنوياً اعتباراً من ١٩٦٥/١٩٦٦

٩ - مشروع بردى :

يستهدف مشروع نهر بردى تخزين مياه الفيضان التي تنحدر الى بردى خلال فصل الشتاء والاستفادة منها في ري ١٢٠٠٠ هكتار من اراضي الغوطين الشرقية والجنوبية وهو لايمس مياه النهر التي ترتبت عليها حقوق مكتسبة للمزارعين .

وسيتم تحويل مياه نهر بردى الى حوض نهر الاعوج عن طريق نفق يخترق صحراء الديرماس او قناة تحويلية تحيط بها لا يصل المياه الى وادي الاعوج ثم تخزينها امام سد ينشأ في موقع ملائم على نهر الاعوج ثم توزيعها بواسطة شبكة من اقنية الري .

وتجري دراسة هذا المشروع في الوقت الحاضر وستبدأ أعمال التنفيذ في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وسيكلف المشروع نحو ٣٥ مليون ليرة سورية ينفق منها نحو ٨ ملايين ليرة في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ و ١٣ مليون ليرة في عام ١٩٦٤/١٩٦٣ و ١٢ مليون ليرة في عام ١٩٦٥/١٩٦٤

وسيبدأ استغلال المشروع في عام ١٩٦٤/١٩٦٥ وسوف يغل المشروع دخلاً قدره ٥,٦ مليون ليرة في عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ثم ١٦,٨ مليون ليرة سنوياً اعتباراً من عام ١٩٦٦/١٩٦٥

ثانياً - أهداف مشروعات القطاع الزراعي

تهدف مشروعات القطاع الزراعي الى استخدام أنجع السبل لزيادة الانتاجية الزراعية خلال السنة الاولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلاحظ ان هناك اختلاف في توقيت الاهداف الانتاجية لهذه المشروعات وذلك يعود لطبيعة كل مشروع منها على حدة . ولقد اتضح ان التوقيت الزمني يلعب دورا هاما بالنسبة لاهداف المشروعات الزراعية مما جعل تقسيمها الى فئتين كبيرتين تحتوي كل منها على زمر مختلفة امر طبيعي . فالفئة الاولى تتكون من زمريتين من المشروعات :

١ - مشروعات ذات الاهداف السريعة المباشرة .

٢ - مشروعات ذات الاهداف غير المباشرة .

اما مشروعات الفئة الثانية فانها تعتمد كلياً على العنصر الزمني وتضم تلك المشروعات التي يتعدى تقدير اهدافها الانتاجية الا بعد مضي وقت من الزمن على تنفيذها يتراوح بين السنتين والخمس سنوات . وتتألف مشروعات الفئة الاولى من الزمريتين التاليتين :

اولاً - المشروعات ذات النتائج المباشرة وتحتوي على :

- **مشروع اكنار البذار** : ان الاهداف الانتاجية لهذا المشروع ترمي الى توفير كميات كبيرة من بذار القمح والشعير المنتقى بواسطة زراعة ٢٥ الف هكتار من حقول الاكنار في موسم عام ١٩٦٠-١٩٦١ وسيجري توزيع هذه الكميات على الزراع مما يؤدي الى زيادة في انتاج الاراضي الموزع عليها البذار زيادة مرموقة . ثم هناك توسيع ايضا في زيادة كمية بذار القطن وتوزيعها بشكل تؤمن المساحات المضافة نتيجة المشاريع الري . وسيؤدي هذا الى زيادة في الانتاج ايضا .

- **مشروعات الوقاية ومكافحة الآفات المختلفة** : وتهدف هذه المشروعات الى زيادة الانتاج الزراعي عن طريق حماية الانتاج ومكافحة الآفات الزراعية المختلفة من حشرات وأمراض نباتية وأعشاب ضارة وتشمل عمليات المعالجة في السنة الاولى حوالي ١٠٢,٥ الف هكتار من الاراضي الزراعية ، و ٢٠٠

الف شجرة زيتون وفسق حليبي ، ثم تشمل أيضا تعقيم مساحات واسعة مفروسة بأشجار الكرمة بالإضافة الى تعقيم بذار القمح والشعير والارز والعدس ومواد زراعية اخرى ومن المتوقع أن تبلغ الزيادة في انتاج هذه المحاصيل من جراء هذه العمليات درجة مرموقة في السنة الاولى ، غير أن النتائج الباهرة ستكون في السنوات القليلة القادمة .

— **مشروعات توفير الغذاء والماء** : وتهدف هذه المشروعات الى توفير مياه الشرب والمرعى والعلف لاغنام البادية ، وتقدر الزيادة الانتاجية بحوالي ١٠٪ وذلك عن طريق انقاذ حوالي ١٠٪ من حيوانات البادية مقدرًا لها الهلاك بسبب الجفاف وقلة الغذاء .

— **مشروعات تحسين العروق والرعاية البيطرية** : وتهدف هذه المشروعات الى رفع مستوى الانتاج بواسطة التلقيح الاصطناعي ومعالجة الامراض التناسلية والعقم واصطفاء العروق المحلية من اغنام وابقار ودواجن وحيوانات اخرى وتقدر الزيادة في الانتاج نتيجة لهذه المشروعات بحوالي ١٠٪ .

— **مشروعات تربية الاسمائذ** : وتهدف هذه المشروعات الى زيادة الطاقة الانتاجية عن طريق متابعة الابحاث عن موارد السمك وتربيته واستغلاله استغلالا يتمشى مع مقتضيات العصر ، مما يؤدي الى ارتفاع في نسبة الانتاج .

ثانياً — المشروعات ذات النتائج غير المباشرة وتحتوي على :

— **مشروع تسويق القطن والنداعة** : ويهدف هذا المشروع الى تنظيم تجارة القطن وتسويقه في الداخل والخارج وذلك بقصد تسهيل عملية التقاء العرض مع الطلب والوصول الى السعر الحقيقي ويشمل هذا التنظيم فتح اسواق جديدة تساعد على تصريف الزيادات الانتاجية المتوقعة .

— **مشروعات ارضادية مختلفة** : وتهدف الى نشر الوعي بين الزراع عن طريق توضيح اهمية زيادة معدلات التسميد ، وكيفية تغذية الحيوان ورعايته ، والوصول الى دورات زراعية صحيحة ، ثم التشجيع على استعمال البذار المحسن وعلى التشجير والتحريج الاصطناعي .

والفئة الثانية من مشروعات القطاع الزراعي التي تعتمد على العنصر الزمني تحتوي على مشروعات محطات التجارب والابحاث ، والتحريج ، والبستنة ، والصناعات الزراعية المختلفة . وبالنظر لطبيعة هذه المشروعات لا ينتظر اي زيادة ملحوظة في انتاجيتها خلال السنة الاولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن المؤكد أن الزيادات الانتاجية الفعلية لبعض هذه المشروعات ستظهر في السنوات القليلة القادمة .

ثالثاً - أهداف مشروعات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبتترول

تهدف الاستثمارات في الصناعة والتعدين والبتترول والكهرباء بصورة عامة الى تحقيق ما يلي :

- ١ - تأمين استغلال امكانيات البلاد من الخامات الزراعية والمعدنية والنفطية .
- ٢ - تأمين استغلال امكانيات البلاد في توليد الطاقة بمختلف أشكالها وتوفيرها بأسعار مناسبة .
- ٣ - تدعيم الصناعات القائمة بطريقتي التوسع الافقي والراسي حسبما تقتضيه ظروف كل صناعة .
- ٤ - العمل على ايجاد قاعدة صناعية يستطاع منها تغيير هيكل الاقليم الانتاجي .
- ٥ - تأمين حاجات الاقليم من السلع الصناعية النهائية والوسيطه والراسمالية والعمل على تصدير الفائض منها الى الخارج .
- ٦ - تدارك الخبرة الفنية اللازمة على مختلف المستويات للعمل على رفع انتاجية العامل وتحسين مستواه الفني عن طريق انشاء معاهد ومراكز التدريب الفني .
- ٧ - العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين اقليمي الجمهورية وبين الوطن العربي قاطبا .

أ - أهداف الانتاج الصناعي :

تهدف الاستثمارات في الصناعة الى :

- ١ - توسيع بعض الصناعات القائمة التي ما زال الاقليم بحاجة الى منتجاتها لسد حاجاته النهائية كالسكر او الوسيطه او الراسمالية كالاسمنت .

٢ - انشاء صناعات جديدة تفني الاقليم عن مستوردات مماثلة
كالمحركات والمحولات الكهربائية والقواطع اليدوية والآلية الصغيرة
والمصابيح الكهربائية وغيرها .

٣ - انشاء صناعات تقوم على استعمال خامات الاقليم المعدنية او
الزراعية او النفطية التي كانت تصدر الى الخارج بدون تصنيع
كمواد اولية في عملية الانتاج .

٤ - تجهيز العامل العربي في هذا الاقليم بالخبرة الفنية والتدريب
اللازم لتأهيله لزيادة انتاجيته وبالتالي رفع نسب الانتاج الى
العمال .

وعلى هذا الاساس فقد تضمنت خطة السنة الاولى مشاريع المحركات
والمحولات الكهربائية والقواطع اليدوية والآلية ، والمصابيح الكهربائية ،
والقوالب المعدنية والمعالجة الحرارية ، والملاعق والشوك والكتل والالواح
البنائية ، ومصنع السماد الآزوتي ، وصفائح الفورميكا ، والبلاستيك
والقماش واللباد المطاطي ، وحمض الليمون او غاز الاستيلين ، والبطانيات
والحرامات وغيرها كصناعات جديدة ترمي الى تزويد الاقليم بمنتجات
ما زال يستوردها ويدفع لقاءها قطعاً اجنبياً وأكثرها يقوم على استعمال
مواد وسيطة منتجة محلياً .

وكذلك تضمنت خطة السنة الاولى مشاريع ترمي الى توسيع صناعات
قائمة وهي صناعات الدهانات او الزيوت النباتية والمعدنية او الكونسروة ،
والتلج الصناعي ، والجوارب والانسجة القطنية والحريرية والصوفية .

كما تضمنت الخطة برنامجاً تدريبياً للعمال الصناعيين ستقام له الابنية
وتجهز بالمعدات والوسائل التي من شأنها أن تساعد في عملية التدريب
المهني .

وسنقدم فيما يلي جدولاً يبين بالنسبة لاهم الصناعات الانتاجية في
سنة الاساس وكذلك في نهاية السنة الاولى من الخطة ومقدار الزيادة
المتحصلة في هذا العام .

جدول رقم (٣٥)
الزيادات في انتاج أهم الصناعات

نوع الصناعة	وحدة القياس	الانتاج في سنة الأساس	الانتاج في السنة الأولى من الخطة	الزيادة
المصايح الكهربائية	مليون مصباح كهربائي	—	١,٥	١,٥
محولات ومحركات كهربائية صغيرة	الف وحدة	—	٢٨ محرك و ٤٥ محول	٤٥ + ٢٨
معالق وشولكوسكاكين الدهانات والاطلية	طن	—	٩٦	٩٦
الكهرباء	الف طن	٥٧٦	١ ٢٧٦	٨٠٠
الاسمنت	مليون ك.و.س	٢٠٠	٢٤٠	٤٠
السكر	الف طن	٤٥٠	٥٠٠	٥٠
الزيوت النباتية	الف طن	٦١	٦٦	٥
الزيوت الصناعية	الف طن	٤٠	٤٢	٢
الصابون	الف طن	٢,٥	٢,٦	٠,١
غزل القطن	الف طن	١٧	١٩	٢
غزل الصوف	الف طن	١٠,٧	١٢	١,٣
منسوجات حريرية وقطنية	طن	٣٢٢	٣٤٠	١٨
التبغ والتبناك	الف طن	٢٢,٣	٢٤	١,٧
الكبريت	الف طن	٢,٩	٣,١	٠,٢
	الف كروز	٧٣٦	٨١٥	٧٩

يتبين من هذا الجدول أن هناك صناعات ستبدأ انتاجها في هذا العام كالصايح الكهربائية والمحركات والمحولات والسكاكين وأن هناك صناعات سيزداد انتاجها وستبلغ نسبة هذه الزيادة في صناعة الدهانات والاطلية مثلا ١٤١٪ وفي الكهرباء ١٣,٣ بالمئة وفي الاسمنت ١١,١ بالمائة وفي السكر ٨,٢٪ وفي الزيوت النباتية ٥٪ وفي الزيوت الصناعية ٤٪ وفي الصابون ١,١٪ وفي غزل القطن ١٢,١٪ وفي غزل الصوف ٥,٦٪ وفي المنسوجات القطنية ٧,٦٪ وفي التبغ والتبناك ٦,٩٪ وفي الكبريت ١٠,٧٪ وبهذا نرى أن الزيادات التي ستحصل في أهم فروع الانتاج الصناعي هي ليس فقط توسيع في طاقات انتاجية قائمة وإنما أيضا تأسيس لطاقات جديدة تعمل على سد حاجات الاقليم واستغلال مايتوفر لديه من مواد أولية .

ب - أهداف التعدين :

وضعت مشروعات التعدين والجيولوجيا لتحقيق الاهداف المتعلقة

باستغلال امكانيات البلاد من الخامات، ذلك ان المعلومات والبيانات المتعلقة بأغلب الخامات في الاقليم لاتزال قليلة لدرجة انها لاتصلح لاثبات مدى صلاحية هذه الخامات للاستغلال الاقتصادي . لذلك فقد ضمنت الخطة أعمال البحث والكشف والتنقيب والدراسات الجيولوجية والتعدينية اللازمة لهذه الخامات .

ج - أهداف مشروعات الكهرباء :

الجدول الآتي يبين الاستطاعة التأسيسية لمعامل توليد الكهرباء في الاقليم

في سنة الاساس

جدول رقم (٣٦)

الاستطاعة التأسيسية لمعامل توليد الكهرباء في سنة الاساس

المجموع	الشركات الصناعية		شركات الامتياز		البلديات		المؤسسات المؤممة	المحافظة
	ك . و	عددها	ك . و	عددها	ك . و	عددها	ك . و	
٢.٩٠٥	٢.٩٧٣	٣٤	٢٤٥	٢	١١٣٧	١٠	٢٦٥٠	دمشق
٥١٤	—	—	—	—	٥١٤	٣	—	درعا
٣٣٦	—	—	٣٦٥	١	٧١	٢	—	السويداء
١٩٤.١	١١٨.٥	١٩	١١١٣	٧	٢٨٣	٣	٦١.٠	حمص وحماة
٤١٧٣٦	١٣٧٩٢	٢٧	١٧.٥	٨	١٢٣٩	٨	٢٥ ٠٠٠	حلب
٢٥٥٥	—	—	٤٦٥	٢	٣٤٠	١	١٧٥٠	دير الزور
٢.٣١	—	—	٨٦	٢	٩٨٣	٣	٩٦٢	الحسكة
٨٥٩٨	٤٦٦٢	١١	—	—	٣٩٣٦	١٠	—	القامشلي واللاذقية
١٢٤,٠٧٦	٥١ ٢٢٢	٩١	٣٨٧٩	٢٢	٨٦.٣	٤٠	٦. ٣٦٢	المجموع الكلي
% ١٠٠	% ٤١,٣		% ٣,١		% ٧		% ٤٨,٦	النسبة المئوية

اما انتاج الكهرباء فيمكن توزيعه بين المؤسسات المؤممة والبلديات وشركات الامتياز والشركات الصناعية كالاتي :

١٧٨ مليون ك.و.س	المؤسسات المؤممة
٢٠ مليون ك.و.س	البلديات وشركات الامتياز
١.٢ مليون ك.و.س	الصناعة
٣.٠	المجموع

وتستهلك هذه الطاقة المولدة في الاعمال الصناعية والانارة العامة والمرافق العامة والخاصة الاخرى . وتقدر نسبة ما يستهلك في عملية الانارة العامة والخاصة بـ ٦٢٪ من مجموع الطاقة المولدة بالنسبة للمؤسسات المؤممة .

وفيما يلي بيان بالأهداف التي سيحققها كل مشروع :

١ - مشروعات مؤسسة كهرباء دمشق :

ستتم اضافة عنفة بخارية باستطاعة ٥٠٠٠ ك.و. في عام ١٩٦٠ بينما تبدأ اضافة عنفتين ثانيتين استطاعة كل منهما ١٥٠٠٠ ك.و. ينتظر أن يتم الانتهاء منهما في اواخر عام ١٩٦١ . وبذلك تستطيع المؤسسة أن تؤمن انارة جميع المدن والقرى الداخلة في نطاق امتيازها .

٢ - مشروعات مؤسسة كهرباء حلب :

تقدر الاستطاعة في معامل مؤسسة كهرباء حلب بحوالي ٢٥ الف ك.و. منها ١٢٥٠٠ ك.و. ديزل والباقي بخاري . وهي تكفي حاليا حاجات المدينة وللتشمسي مع تطور حاجات السكان المتوقعة سواء المنزلية منها او الصناعية . وقد تم وضع مشروع لاضافة مولدات كهربائية جديدة باستطاعة ١٢٥٠٠ ك.و. وتقدر كلفة هذه الوحدة بنحو ٧ ملايين ليرة . وستكون جاهزة للعمل في اواخر عام ١٩٦١ او اوائل عام ١٩٦٢

٣ - مشروعات مؤسسة كهرباء حمص - حماه :

وسيبدا بتركيب مجموعتين استطاعة كل منهما ١٥ الف ك.و. كما لحظت مشروعات لتوسيع شبكات النقل والتوزيع ومراكز التحويل .

٤ - مشروعات مؤسسة كهرباء القامشلي :

وستقام عنفة ديزل باستطاعة ٢٠٠٠ ك.و. تقريبا .

٥ - مشروعات البلديات وشركات الامتياز :

وسوف يترتب على مشروعات هذه الهيئات بمقدار ٢٨٠٠ ك.و.

٦ - مشروعات الشركات الصناعية :

وتبلغ الطاقة التأسيسية لهذه الشركات في سنة الاساس نحو ٢٣٢ ٥١

ك. و. ومن المنتظر أن تترتب على استثماراتها البالغة مليون ليرة زيادة هذه الطاقة بنحو ٥٢٠٠ ك. و. خلال السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١

وعلى هذا ستزداد القدرة المركبة لمعامل توليد الكهرباء الحرارية من ١٢٤ الف كيلواط في سنة الأساس الى ١٣٩ الف كيلواط في نهاية السنة الأولى من الخطة أي أنها ستزداد بمقدار ١٢ بالمئة تقريبا عن سنة الأساس. وفيما يلي جدول بتوزيع الزيادة بين المؤسسات المؤممة والبلديات والشركات الصناعية وذات الامتياز:

جدول رقم (٣٧)

الإضافات الى القدرة الكهربائية

المشاريع	القدرة في سنة الأساس	القدرة المضافة	نهاية السنة الأولى القدرة المركبة في
المؤسسات المؤممة	٦٠,٢	٧,٠	٦٧,٢
البلديات وشركات الامتياز	١٢,٥	٢,٨	١٥,٣
الشركات الصناعية	٥١,٢	٥,٢	٥٦,٤
المجموع	١٢٤,٠	١٥,٠	١٣٩,٠

ومن المنتظر ازدياد مجموع الطاقة الكهربائية نتيجة هذا التوسع من ٣٠٠ مليون ك. و. س. في سنة الأساس الى ٣٤٠ ك. و. س. في نهاية السنة الأولى من الخطة. وبذلك يزداد استهلاك الفرد من حوالي ٦٥ ك. و. س. الى ٧٢ ك. و. س.

د - الأهداف الإنتاجية في البترول:

أما بالنسبة لمشروعات البترول فمن المتوقع أن تتم خلال هذا العام الأعمال التالية:

١ - حقل بئر كراتشوك: سيستمر الحفر في البئر التاسعة وسيبدأ في حفر البئر العاشرة وستتخذ كذلك بعض الإجراءات لتوسيع المعسكر لاستعمالات الموظفين والعمل والانشاءات الصناعية من مستودعات وورش وغير ذلك.

٢ - عقد الحفر العميق: ستتخذ الإجراءات اللازمة لانشاء مستودعات في كل من اللاذقية والحسكة والترتيبات اللازمة لاستلام البضاعة

وشحنها وتخزينها وستتخذ كذلك الاجراءات اللازمة لاعداد وتدريب الموظفين والعمال اللازمين لهذا المشروع .

٣ - العقد ٩٤٤ للتنقيب الجيوفيزيائي عن البترول :

٢ - ستقوم الفرقة السيزمية بتنفيذ المرحلة الثانية من العقد اي انها ستنتهي ما تبقى من ال ٦٠٠ كم المقررة لها .

ب - ستقوم الفرقة الثقيلة بتنفيذ المرحلة الثالثة والاخيرة من العقد المذكور .

٤ - ينتظر ان يتم العمل في انشاء وحدة البوتان وسيكون الانتاج نحو ٣٥٠٠ طن سنويا على حمولة ٧٠٠ الف طن او ٤٥٠٠ طن على حمولة ٨٠٠ الف طن .

٥ - ينتظر ان يتم استكمال انشاءات خزانات المواد المشتعلة في المحافظات .

٦ - ينتظر ان يستكمل انشاء محطة الضخ وشبكة الانابيب في الازقية .

٧ - ينتظر الانتهاء من انشاء مستودعات البوتان في المصفاة .

٨ - ينتظر الانتهاء من اقامة جهاز تعبئة الاوكسجين في المصفاة .

رابعا - اهداف مشروعات قطاع النقل والواصلات

١ - السكك الحديدية :

وضع برنامج التنمية للسكك الحديدية لتحقيق الهدفين التاليين :

١ - اصلاح وتجديد الشبكة الحالية التي انقضت على بعض اقسامها نصف قرن .

٢ - التوسع بهذه الشبكة لربط اهم مناطق الانتاج بمراكز التصريف .

اما النتائج الاقتصادية العامة فهي افساح المجال لتنقل عوامل الانتاج بكلف اقتصادية اقل وبسهولة وراحة اكبر .

ومن المنتظر ان يزداد النقل على السكك الحديدية في نهاية الخطة الخمسية حتى يبلغ نسبة تتراوح بين الثلث والرابع من اجمالي الحمولة المتوقعة وان تحقق مردودا صافيا يتراوح بين ١٠ مليون و ١٢ مليون ليرة سنويا . بينما تعاني الخطوط الحديدية حاليا عجزا مستمرا .

ب - الطرق البرية :

قدر المجموع العام للطرق في العام الماضي بحوالي ١١٤٨٨ كم موزعة كالآتي :

- ٤٠٠٠ كم طرق اسفلت .
- ٧٦٤ كم طرق معبدة .
- ٢٧١٩ كم طرق صالحة في جميع الفصول .
- ٤٠٥٩ كم طرق صالحة في غير فصل الشتاء .

أي أن الشبكة الاسفلتية تشكل حوالي ثلث الشبكة الموجودة من الطرق البرية غير أن الطرق الاسفلتية لها أهمية خاصة بالنسبة للاهداف الاقتصادية والسياحية . فالطرق في الاقليم السوري تتحمل حوالي ٩٥٪ من نشاط النقل . ويجري التوسع في انشاء الطرق بسرعة اكبر من حركة استيراد السيارات . مما يخفف تكاليف النقل وخطاره .

ومن جهة أخرى فان الدولة تسعى الى تطبيق النظريات الاقتصادية الحديثة في تنفيذ مشاريع الطرق حيث توجه هذه المشاريع الى المناطق التي تصيبها البطالة والركود الاقتصادي . كما ان برنامج الطرق سيحقق اهدافا اجتماعية عن طريق ربط المناطق النائية والمحرومة بالشبكة الرئيسية للطرق في الاقليم . وقد خصص لهذه الغاية حوالي اربعة ملايين ليرة .

ج - الجسور :

الجدول التالي رقم (٢٨) يبين تطور عدد الجسور على اهم انهار الاقليم التي يبلغ طولها حوالي ١٨٠٠ كم ويتضح من هذا الجدول انه لا يوجد عليها في الوقت الحاضر أكثر من سبعة جسور وذلك باستبعاد عدد الجسور غير المحصورة وجسور العاصي في حماه وحمص وأغلبها لا يتناسب مع حركة السير ومن المنتظر أن يزداد عدد الجسور على هذه الأنهار الى ١١ في نهاية السنة الأولى ويضاف الى ذلك جسر في وادي النصارى الذي سوف ينشأ لتجاوز مجرى السيل الذي يفصل القرى التي تقع على ضفتي هذا الوادي .

ويتضح من الجدول أيضا ان الزيادة الكبرى ستحصل في عدد جسور نهر الخابور . والسبب في ذلك هو أن هذه الجسور بالواقع ما هي الا متممات لمشاريع الري واصلاح الاراضي المنتظر تحقيقها على ضفتي الخابور وذلك لتسهيل مهمة نقل الحاصلات والمستلزمات والاعمال الزراعية من وإلى المدن وبلي ذلك جسور بردى والغاية من انشائها هو انعاش القرى الواقعة على ضفتي هذا النهر وجعلها مناطق اصطياف وسياحة .

جدول رقم (٣٨)
تطور عدد الجسود على أهم أنهر الاقليم خلال الخطة الخمسية
مقارنا بالوضع الراهن

ملاحظات	تاريخ بنائه	عرضه	طوله	اسم الجسر	عدد الجسود في السنوات الخمس					عرضه	طوله	النهر
					٥	٤	٣	٢	١			
قد سبق ودمر من قبل وزارة المواصلات جموالتها تقوى ١٢ طن	١٩٤٢			الرقعة	٤	٤	٣	٢	٢	١ كم	١٧٢ كم	الفرات
يحمل خط سبر واحد يتحمل خط سبر واحد قد سبق ونسفته القوات الفرنسية	١٩٢٩	٣ امتار ٢,٨ مترا ٢,٨ مترا		دير الزور رأس العين الصنعة الشماعة صور	٨	٨	٦	٦	٣	٨٠ - ٥٠	٢٠ كم	الخابور
لا يتناسب مع حركة السي عليها				جسر الشغور	٢	٢	٢	٢	١	٢٠ - ١٥	٤٥ كم	الصابي
ان عدد الجسود غير محصورة				و	٨	٨	٨	٥	٣	٢٠ - ١٠	١٢٥ كم	بردى
لا يتناسب مع حركة السي عليه				القامشلي	٢	٢	٢	٢	٢		٢٥ كم	جفجف
ان جسود هذه الزمرة غير محصورة الا ان الريادة متوقفة في عددتها .				و	٥	٥	٥	٥	٥			مختلفة
				٧	٢٤	٢٤	٢١	١٧	١١		١٧٩٧ كم	الجموع

د - البرق والهاتف :

يهدف برنامج التنمية لقطاع البرق والهاتف لتحقيق الاهداف التالية :

- ١ - دعم الاتصال اللاسلكي بين الاقليمين .
- ٢ - دعم الاتصال السلكي واللاسلكي بين الاقليم والبلدان العربية المجاورة .
- ٣ - دعم الاتصال الهاتفي بين مدن الاقليم .
- ٤ - سد العجز في تركيب الهواتف للمواطنين .

ولاعطاء فكرة عن مدى العجز في تركيب الهواتف نورد الجدول التالي والذي يقارن الوضع الحالي للشبكة الهاتفية في أهم مدن الاقليم مع جدول تبين فيه ما يجب أن تكون عليه هذه الشبكة حسب التطلبات الاقتصادية والاجتماعية القياسية لكل من هذه المدن .

جدول رقم (٣٩)

عدد الهواتف الحالية واللازمة في أهم المدن

عدد الهواتف	عدد الهواتف لكل ١٠٠ شخص		عدد السكان	المدينة	
	الحالية	لايحتاج ان يكون			لوضع الحالي
٤٥,٠٠٠	٢٦,٢٠٠	١٠	٣,٥	٤٥٠,٠٠٠	دمشق
٤٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٠	٣,٦	٤١٨,٠٠٠	حلب
٩,٠٠٠	٢,٥٠٠	٨	١,٢	١٣٦,٠٠٠	حمص
٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٥	١,٤	١٠٧,٢٢٠	حماة
٤,٥٠٠	٢,٠٠٠	٨	٣,٥	٥٤,٠٠٠	اللاذقية
٤,٠٠٠	٥٥٠	٥	٠,٦٧	٧٣,٨٠٠	دير الزور

ان عملية توقيت تنفيذ مشروع تمديد الخطوط الهاتفية تلبية لطلب السكان عملية دقيقة للغاية وان الموقف الحرج الذي نقع فيه الآن عائد لعدم وضع برنامج سليم للتنفيذ منذ البداية . والتوسع في تركيب الخطوط في الوقت الحاضر امر عسير ولا يمكن تحقيقه في القريب العاجل وذلك لسببين أساسيين :

الاول - ان الطاقة الفنية للاعمال الانشائية في الشبكة الهاتفية والتي تشمل المهندسين المشرفين على اعمال التركيب والعمال المهرة والالات والمعدات محدودة لدى الاقليم وهي ذات طاقة للتركيب قدرها ٥٠٠٠ خط سنويا لايمكن زيادتها في الظروف الحاضرة .

ثانياً - ان معامل اجهزة الهاتف لا تحتفظ بأي كميات مخزونة لديها من هذه التجهيزات بل انها تعمل حسب الطلب الامر الذي يحتاج الى بعض الانتظار .

ان الطريقة المثالية في تنفيذ مشاريع الهواتف هي الاسراع ما امكن في تلبية طلب السوق حتى تصل الى مرحلة الاشباع ، وهذا يحتاج الى راسمال قدره ٣٠ مليون ليرة سورية وبذلك يمكننا ان نحقق ربحا صافيا من هذا القطاع مقداره ٢٥ مليون ليرة سورية سنويا .

وهكذا نكون قد حققنا الوصول الى المردود السنوي الاكبر في هذا القطاع في اقصى مدة ممكنة ويبقى علينا بعد ذلك تلبية طلب السوق المتولد عن الزيادة في عدد السكان وهي عملية بسيطة للغاية فلو نظرنا الى واردات الهاتف في العام الماضي لرأينا انها بلغت ١٨ مليون ليرة سورية ومن المنتظر ان تزيد هذه الواردات الى ٢١ مليون ليرة في العام الحالي للزيادة المتوقعة في عدد الهواتف من ٥٤ الفاً الى ٥٩ الفاً وستضاعف هذه الواردات في نهاية الخطة الخمسية ، علما بان تكاليف الخط الواحد تبلغ ٦٥٠ ليرة سورية من ثمن الشبكة والآلة و ٣٥٠ ليرة سورية ما يصيب النمرة في ثمن السنترال وبدل اشتراك تأمين فلو أخذنا التكاليف بما فيها بدل التأمين وبدل الاشتراك لرأينا ان تكاليف الشبكة الهاتفية الحالية يبلغ ٥٤ مليون ليرة سورية وهو مقدار تكوين الراسمال منها ومردودها السنوي ١٩ مليون ليرة سورية وبذلك تكون نسبة المردود الى الراسمال حوالي ١ الى ٣ .

والجدول التالي يبين نسبة الايراد الى رأس المال في مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية الملحوظة في الخطة .

جدول رقم (٤٠)

نسبة الايراد الى رأس المال في مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية
(ملايين الليرات)

نسبة الايراد الى الرأسمال	ايرادالمشروع ٦١/٦٠	تاريخ تحقيقه	ايرادالمشروع الكامل	جملة التكاليف	المشروع
%٥٠	٠,١٥٠	٦٣/٧/١	٠,٦	١,٢٥	١ - محطةالارسال في الديماس
%٥٠		٦٣/٧/١	٠,٥٥	١,١	٢ - محطةالاستقبال في السبينة
%٥٠		٦٣/٧/١	٠,٢٧٥	٠,٥٥	٣ - الاجهزة الانتهاية للهاتف والبرق
%٨٠		٦٣/٧/١	٢,٠٠٠	٢,٥	٤ - مشروع الانشار بين القاهرة ودمشق
%٧٥	٠,٦٧٥	٦١/٧/١	١,١٨٠	١,٧	٥ - مشروع خط النظر بين بيروت ودمشق
%٢٢		٦٣/٧/١	١١,٥٠٠	٢٢,٠	٦ - توسيع الشبكات الهاتفية وابنية
%٢٢		٦٥/١/١	٠,٥٠٠	١,٥	٧ - ربط المقاسم الآلية في المدن
%٧٥		٦٤/٧/١	١١,٠٠٠	١٥,٢	٨ - توسيع شبكات المواصلات الهاتفية والبرقية بين مدن الاقليم والبلاد الخارجية مع اجهزة حامل ومركز تقوية .
%٢٢		٦٤/٧/١	١,٨	٥,٥	٩ - نداء الهاتف الآلي بين المدن الكبرى
%٢٠		٦٥/٧/١	١,٨٢٥	٥,٠٠	١٠ - شبكات هاتفية ريفية
%٥٠			٢١,٢٢٠	٦٦,٠٠٠	المجموع المعدل الوسطي للنسبة

اما فيما يتعلق بالشبكة اللاسلكية فانها هي الاخرى دون المستوى المطلوب الا ان تطور الاحداث السياسية وقيام الوحدة المباركة بين الاقليمين وما تبعها من تطور اقتصادي واجتماعي سريع في الجمهورية العربية مما جعل برنامج المواصلات السلكية واللاسلكية تشمل مشروعات لتوسيع امكانيات الاتصال بين الاقليمين وبين الاقليم السوري والخارج وبالنظر لموقعه الجغرافي رؤي الاستفادة من امكانيات التوسط بين دول الشرق

والغرب وذلك في توسيع محطات الارسال والاستقبال في السبينة والديماس والصاروخية وتركيب تجهيزات لاسلكية ذات التوتر العالي وفوق العالي وتأمين ٤٤ ادارة هاتفية للاسلكية بين الاقليمين بطريقة الانتشار.

ومن اهم مزايا مشروع النداء الآلي بين المدن الكبرى هي :

- ١ - يوفر ايدي عاملة وبالتالي ينقص التكاليف .
- ٢ - يضبط عدد المكالمات الخارجية ويسجلها بدقة وأمانة تامتين .
- ٣ - يزيد عدد المكالمات بمقدار الضعف لاختصار الوقت المتطلب من العامل اليدوي .

تبلغ نسبة استثمارات السنة الاولى الى استثمارات الخطة الخمسية لمشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية حوالي ٢٢٪ وهو معدل اعلى من الوسط وذلك تحقيقا لاهداف الخطة في تنفيذ المشاريع ذات المردود العالي بالسرعة الممكنة .

هـ - البريد :

يستهدف برنامج هذا القطاع تحقيق الغايتين التاليتين :

- ١ - التوسع جغرافيا في الخدمات البريدية حتى تشمل معظم أنحاء الاقليم .
- ٢ - توزيع الرسائل الداخلية في اليوم الثاني من ايداعها .

و - مرفأ طرطوس :

ان السياسة العامة لبرنامج النقل والمواصلات هي توفير خدمات النقل بتكاليف تضاهي بقلتها تلك التي تتمتع بها البضائع التي تنافس انتاج الاقليم في الاسواق العالمية بانتهاء مرفأ طرطوس واستكمال شبكة الطرق الرابطة بينه وبين المنطقتين الوسطى والجنوبية . ستخفض تكاليف النقل من هاتين المنطقتين واليهما من جراء استعمالهما مرفأ طرطوس كبديل انسب من اللاذقية بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ الى ٥٠٪ حسب بعد او قرب منطقة الانتاج الى هذا المرفأ . اما الفائدة الثانية فهي افساح المجال لسكان المنطقة من ممارسة صناعة جديدة ترفع مستوى معيشتهم والفائدة الثالثة انه بانشاء مرفأ طرطوس الطاقة سنوية تبلغ نصف مليون طن سترتب عليه تخفيف ضغط العمل المتوقع في مرفأ اللاذقية بنهاية الخطة الخمسية .

ز - المطارات :

يرمي برنامج تنمية المطارات الى :

- ١ - رفع مستوى الخدمة الفنية في بعض مطارات الاقليم لتناسب مع متطلبات الطائرات النفاثة الكبيرة .
- ٢ - دعم حركة النقل الجوي الداخلي لتنشيط السياحة وافساح المجال لارباب العمل المسؤولين في التنقل بسرعة بين مدن الاقليم ومنها الى المناطق التي تجري فيها المشاريع الانمائية .

ح - الاذاعة والتلفزيون :

تستهدف برامج التنمية للاذاعة والتلفزيون الآتي :

- ١ - دعم الاذاعة على الموجة المتوسطة حتى تشمل كافة انحاء الاقليم بصورة دائمة وثابتة .
- ٢ - دعم الاذاعة المرئية حتى تشمل ٨٠٪ من الاقليم الشمالي .
- ٣ - دعم الاذاعة على الموجة القصيرة لتقوية البث الى ما وراء البحار .

ملخص اهداف قطاع النقل والمواصلات :

يلخص الجدول التالي الاهداف الانتاجية المنتظر تحقيقها في نهاية خطة السنة الاولى مقارنة مع الارقام المنتظر تحقيقها في نهاية الخطة الخمسية .

جدول رقم (٤١)

الاهداف الانتاجية في قطاع النقل والمواصلات

نهاية الخطة الخمسية	نهاية المرحلة الاولى	سنة الاساس	وحدة القياس	الفئات
				السكك الحديدية
١٢٨٤	-	٨٤٤	كم	- الخطوط الحديدية (١)
١١	-	٨	عدد	- مركبات ديزل
١.٢	-	٧٦	عدد	- قاطرات
٢١٧٩٠	١٦٩٠	١٤٤١	عدد	- شاحنات
*	*	٨١	عدد	- شاحنات صهريج
*	*	٥٧	عدد	- شاحنات اخرى
				الطرق البرية :
٥٤٥٠	٤٢٧٥	٤٠٠٠	كم	- شبكة الطرق المزفتة

(١) ٤٠ كم من ٨٤٤ كم يجب استبدالها وقد لحظت بالرقم الاخر .

تابع جدول رقم (٤١)

نهاية الخطة الخمسية	نهاية المرحلة الاولى	سنة الاساس	وحدة القياس	الفئات
١٦٠٠	٦٥٠	٤٠٠	كم	- طرق ذات مواصفات دولية <u>الجسور :</u>
١٢	٨	٥	عدد	- جسور الفرات والخابور
*	*	+	عدد	- جسور مختلفة
				<u>البرق والبريد والهاتف :</u>
٨٨	٦٧	٦٠	عدد	- مكاتب المدن
٩٧,٨	٥٩	٥٤	ألف	- الهواتف
				<u>مرفأ طرطوس :</u>
٢٦٠٠	١٠٥٠	-	متر	- المكسر الرئيسي
٨	٦	٦	عدد	<u>المطارات :</u>
*	٦	٢	عدد	- محطات الإذاعة
*	٦	-	عدد	- محطات ارسال وتقوية للتلفزيون
				<u>وسائل النقل :</u>
١٧٥٢	١٢٩٢	١٣٥٢	عدد	- سيارات سياحة تكسي
١٨٤٧٢	١٤٧٢٥	١٤١٠٠	عدد	- سيارات خصوصي سياحية
١٥٩١	١٣٥٠	١٢٢٢	عدد	- الباصات العامة
٢٢٥	١٢٦	١٢٦	عدد	- الباصات الخاصة
٥٦٧٦	٤٧٠٤	٤٦٠٢	عدد	- الشحن العامة
٧٥٠٠	٥٦٢٥	٥٤٢٥	عدد	- الشحن الخصوصي
٢٥٢١٨	٢٧٩٢٢	٢٦٩٢٧		

(*) غير معروف الآن إلا ان الزيادة متوقعة .

(-) العدد غير محصور .

خامساً - أهداف قطاع التعليم :

بنيت مشروعات المرحلة الابتدائية خلال السنوات الخمس القادمة على اساس تزايد نسبة المزمين وطبقا لنظام القبول في التعليم الابتدائي بحيث تتزايد هذه النسبة من ٦٧٪ في السنة الدراسية الاولى من الخطة ١٩٦٠/١٩٦١ الى ٧٧٪ في السنة الدراسية الخامسة من الخطة ١٩٦٤/١٩٦٥ أي بزيادة سنوية قدرها ٢٪ . هذا بالاضافة الى ماسوف يستوعبه التعليم الخاص من الاطفال في سن الازام ويقدرون بحوالي ١٠٪ .

وبنيت مراحل التعليم الاعدادية والثانوية على اساس التوسع فيها في كل من الخطة الخمسية وخطة السنة الاولى وعلى الاخص في مراحل التعليم الفني من التوسع بصفة خاصة في مرحلتي التعليم الصناعي والاعدادي والثانوي وتزويده بالآلات والاجهزة والادوات والمواد الاولية والمواد الخام وذلك لاعداد جيل صناعي يخدم الحركة الصناعية والتجارية والانمائية التي تهدف اليها الجمهورية العربية المتحدة .

كما اهتم برنامج التعليم بالتوسع في اعداد المعلمين والمعلمات في كل من الخطة الخمسية وخطة السنة الاولى حتى يتاح للتعليم الابتدائي اكبر عدد ممكن من المعلمين المعدين اعدادا تربويا. وشملت الخطة ايضا مشروعات لاحداث معاهد جديدة فنية عالية تشرف عليها وزارة التربية والتعليم اشرافا مباشرا كما هو الحال في الاقليم الجنوبي وفي بعض البلدان الاجنبية وذلك لمساعدة الجامعات على تخريج الاخصائيين وخصوصا الفنيين الذين تحتاج اليهم البلاد لبناء اقتصادها القومي . هذا الى التوسع الكبير في التعليم الجامعي بانشاء جامعة جديدة في حلب والتوسع في جامعة دمشق .

وقد روعي في مشروع البعثات العلمية تغطية حاجات الوزارات والجامعة مع الاخذ بعين الاعتبار اتجاهات الدولة الجديدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد بنيت الخطة الخمسية بالنسبة للأبنية المدرسية على اساس اصلاح جذري حيث ان معظم المدارس الحالية لاتصلح للتدريس هذا علاوة على أن التعليم الفني لا يوجد له أي بناء مدرسي ملائم ويشغل حاليا بعض المباني المؤقتة والمستأجرة وجميعها غير صالحة . كما اهتمت الخطة بالأبنية

اللازمة لمسكن الطلاب الجامعيين وذلك عن طريق البدء في السنة الاولى من الخطة في انشاء المدينة الجامعية .

ويمكن قياس اهداف الخطة التعليمية كالآتي :

أ - الشعب المحدثه :

ستحقق مشروعات قطاع التعليم في خطة السنة الاولى ما مقداره ١١٨٤ شعبة جديدة في مجال التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٤٢)

توزيع الشعب المدرسية في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس

مرحلة التعليم	عدد الشعب حتى نهاية السنة ٦٠/٥٩	عدد الشعب المحدثه في السنة الاولى ٦١/٦٠	مجموع عدد الشعب في نهاية السنة ٦١/٦٠	نسبة الى ٦٠/٥٩ %
١ - المرحلة الابتدائية	١٤ ٩٧٢	١٠٩٠	١٦٠٦٢	١٠٧,٢
٢ - المرحلة الاعدادية العامة	٦١٤	٣٧	٦٥١	١٠٦,٠
٣ - المرحلة الثانوية العامة	٢٦٧	-	٢٦٧	١٠٠,٠
٤ - دور المعلمين والعلماء	٥٢	١٢	٦٤	١٢٢,٠
٥ - المرحلة الاعدادية الصناعية	٦٢	١٧	٧٩	١٢٧,٤
٦ - المرحلة الاعدادية النسوية	٢٠	٤	٢٤	١٢٠,٠
٧ - المرحلة الثانوية الصناعية	٢٦	١٥	٤١	١٥٧,٧
٨ - المرحلة الثانوية النسوية	٧	٢	٩	١٢٨,٦
٩ - المرحلة الثانوية التجارية	٢٠	٧	٢٧	١٣٥,٠
المجموع	١٦٠٤٠	١ ١٨٤	١٧ ٢٢٤	١٠٧,٤

ب - الزيادة في عدد الطلبة :

ستحقق مشروعات قطاع التعليم في مجال التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ زيادة في عدد الطلبة مقدرها ٤٧ ٢١١ طالبا وطالبة أي نحو ١٤٨٪ من الزيادة في عدد الطلبة

الحادثة في السنة الدراسية ١٩٥٩-١٩٦٠
 وفيما يلي مقارنة بين الزيادة في عدد الطلاب في كل من السنة
 الدراسية ١٩٥٩-١٩٦٠ وخطة السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١

جدول رقم (٤٣)

الزيادة في عدد الطلاب في السنة الاولى مقارنة بسنة الاساس

مرحلة التعليم	الزيادة في عدد الطلاب في السنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٥٩	الزيادة في عدد الطلاب في السنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٦١
١ - المرحلة الابتدائية	٢٧ ٦٩٢	٤٣ ٥٨٩
٢ - المرحلة الاعدادية العامة	٢ ٢٧٥	١ ٥٠٨
٣ - المرحلة الثانوية العامة	١٢١	-
٤ - دور المعلمين والمعلمات	٢٢٨	٤٣٥
٥ - المرحلة الاعدادية الصناعية	٧٥٨	٦٩٧
٦ - المرحلة الاعدادية النسوية	-	١٥١
٧ - المرحلة الثانوية الصناعية	٤٠٧	١٥٢
٨ - المرحلة الثانوية النسوية	٦١	٨١
٩ - المرحلة الثانوية التجارية	٢٦٨	٢٣٧
المجموع	٣١ ٨١٠	٤٧ ٢١١

ج - المنتهون والخريجون :

ويقدر عدد المنتهين والخريجين في نهاية السنة الاولى من الخطة ١٩٦٠ -
 ١٩٦١ بما مقداره ٥٧.٩٣ طالبا وطالبة أي نحو ١٤٦٪ من عدد المنتهين
 والخريجين في السنة الدراسية السابقة ١٩٥٩-١٩٦٠.

وفي الجدول التالي مقارنة بين عدد المنتهين والخريجين في مراحل
 التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بين سنة الخطة الاولى وبين السنة
 السابقة لها .

جدول رقم (٤٤)

عدد المنتهين والخريجين في السنة الاولى مقارنة بسنة الأساس

عدد المنتهين والخريجين في السنة الدراسية ١٩٦١ - ١٩٦٠	عدد المنتهين والخريجين في السنة الدراسية ١٩٥٩ - ١٩٦٠	مرحلة التعليم
٤٧ ١.٩	٣٠ ٨.٩	١ - المرحلة الابتدائية
٥ ٨.٩	٤ ٧٣٩	٢ - المرحلة الإعدادية العامة
٢ ٢.٤	٢ ٤٥٨	٣ - المرحلة الثانوية العامة
٦٥٤	٥١٥	٤ - دور المعلمين والمعلمات
٦٧١	٢٥٣	٥ - المرحلة الإعدادية الصناعية
٢٦٠	٨٦	٦ - المرحلة الإعدادية النسوية
١٩٧	١.٢	٧ - المرحلة الثانوية الصناعية
٢٨	٢١	٨ - المرحلة الثانوية النسوية
١٥١	٧١	٩ - المرحلة الثانوية التجارية
٥٧ .٩٣	٣٩ .٥٤	المجموع

د - المقبولون الجدد :

ويقدر عدد المقبولين الجدد في خطة السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ بما مقداره ٤٧٣ ٨٩ طالبا وطالبة في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي . أي نحو من ١١٠٪ من عدد المقبولين الجدد في السنة السابقة لها ١٩٥٩-١٩٦٠

وفي الجدول التالي مقارنة بين عدد المقبولين الجدد في كل من السنة الاولى من الخطة والسنة السابقة لها .

جدول رقم (٤٥)

عدد المقبولين الجدد في السنة الاولى مقارنة بسنة الاساس

مرحلة التعليم	عدد المقبولين الجدد في السنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٥٩	عدد المقبولين الجدد في السنة الدراسية ١٩٦١ - ١٩٦٠
١ - المرحلة الابتدائية	٦٩ ٤٦٨	٧٤ ٢٩٨
٢ - المرحلة الإعدادية العامة	٨ ٤٢٧	٨ ٤٩٧
٣ - المرحلة الثانوية العامة	٣ ٤١٦	٣ ٤١٦
٤ - دور المعلمين والمعلمات	٢٩٦	٩٥٠
٥ - المرحلة الإعدادية الصناعية	١٠٢٩	٩٥٠
٦ - المرحلة الإعدادية النسوية	١٤٤	٢٢٧
٧ - المرحلة الثانوية الصناعية	٥٠٤	٦١٥
٨ - المرحلة الثانوية النسوية	٧٩	١٠٢
٩ - المرحلة الثانوية التجارية	٣٩٥	٣٠٨
المجموع	٨٢ ٧٥٠	٨٩ ٤٧٣

هـ - تطور عدد الطلبة :

اما بالنسبة لعدد الطلبة خلال السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ فانه سوف يصل الى ٧٨٧ ٤٤٥ طالبا وطالبة أي نحو ١١٢٪ من عدد الطلبة في السنة الدراسية السابقة للخطة .

وفي الجدول التالي مقارنة بين عدد الطلبة في مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي في كل من السنة الاولى للخطة والسنة السابقة لها .

جدول رقم (٤٦)

عدد الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة في السنة الاولى وسنة الاساس

عدد الطلبة في السنة الدراسية ١٩٦١ - ١٩٦٠	عدد الطلبة في السنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٥٩	مرحلة التعليم
٤٠١ ٢٢٢	٣٥٧ ٦٣٢	١ - المرحلة الابتدائية
٢٥ ٨٧٠	٢٤ ٣٦٢	٢ - المرحلة الاعدادية العامة
٩ ٨٥٤	٩ ٩٩٢	٣ - المرحلة الثانوية العامة
٢ ١١٥	١ ٦٨٠	٤ - دور المعلمين والمعلمات
٣ ٢١٤	٢ ٥١٧	٥ - المرحلة الاعدادية الصناعية
٨٧٣	٧٢٢	٦ - المرحلة الاعدادية النسوية
١ ٤٤٢	٩٢٩	٧ - المرحلة الثانوية الصناعية
٢٤٤	١٦٣	٨ - المرحلة الثانوية النسوية
٩٥٣	٧١٦	٩ - المرحلة الثانوية التجارية
٤٤٥ ٧٨٧	٣٩٨ ٧١٣	المجموع

و - أهداف التعليم العالي :

انشاء معاهد عالية جديدة تحقق اهدافا كثيرة تلخص فيما يلي :

- ١ - المعهد الزراعي العالي بدمشق - سيفتتح فيه خلال خطة السنة الاولى شعبتان تحتوي على ٨٠ طالبا وطالبة .
- ٢ - المعهد الصناعي بحلب - يعتبر هذا المعهد فريدا من نوعه في الجمهورية العربية المتحدة اذ يعتبر معهدا تدريبيا يتخرج منه مراقبون فنيون في مستوى متوسط بين المهندس والعامل الماهر للاشراف والعمل في عملية خطة التصنيع في الاقليم السوري .
وتحتوي الدراسة والتدريب في هذا المعهد على التالي :

- قسم ميكانيكي عام ويحتوي على برادة وآلات دقيقة ، وخراطة وحدادة ولحام .

- قسم السيارات بجميع الفروع الميكانيكية والحرفية المتعلقة بالسيارات .

- قسم تجارة الاثاث .

- قسم الرسم الصناعي .

سيلتحق بهذا المعهد خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ ما مقداره ١٢٠ طالبا .

٣ - المعهد التجاري العالي بحلب - سيفتتح فيه خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ شعبتان تتسع لنحو ٨٠ طالبا وطالبة .

٤ - معهد الفنون الجميلة العالي بدمشق - وهذا المعهد الاول من نوعه في الاقليم السوري وتحتوي الدراسة فيه على الفروع التالية :

- هندسة عمارة

- هندسة ديكور

- هندسة رسم

- هندسة حفر

- هندسة نحت

وسوف يفتح في هذا المعهد شعبتان تسع نحوا من ٨٠ طالبا وطالبة خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١

ومن كل ما سبق يتضح ان هذه المعاهد العالية الجديدة سوف تفتح مجال التعليم الفني العالي لنحو ٣٦٠ طالبا وطالبة خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

كما انها النواة الاولى لتخريج الاخصائيين الذين تتطلبهم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم السوري .

ح - اهداف التعليم الجامعي :

تهدف خطة التعليم الجامعي في السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ الى التوسع فيه وذلك عن طريق البدء بانشاء جامعة حلب وبتدعيم جامعة دمشق . كما تهدف خطة التعليم الجامعي أيضا الى انشاء مساكن مناسبة

للطلبة وذلك عن طريق البدء بانشاء المدينة الجامعية في كل من دمشق وحلب .

وسوف يترتب على خطة التعليم الجامعي زيادة كبيرة جدا في عدد المقبولين في جامعتي دمشق وحلب في خطة السنة الاولى عنه في السنة الدراسية السابقة ١٩٥٩-١٩٦٠ كما يتضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم (٤٧)

توزيع عدد المقبولين الجدد في الجامعات

نسبة المقبولين في سنة ٦١/٦٠ الى سنة ٦٠/٥٩ %	عدد المقبولين الجدد في السنة الدراسية ١٩٦١ - ١٩٦٠	عدد المقبولين الجدد في السنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٥٩	الكلية
١٣٥	١ ٨٤٠	١ ٣٥٩	١ - كلية الآداب
١٦٥	٢ ٨٩٠	١ ٧٥٦	٢ - كلية الحقوق
١٥٠	٩٦	٦٤	٣ - كلية الشريعة
٢٢٣	٧٥٠	٢٢٢	٤ - كلية التجارة
١٢١	١٥٨	١٣١	٥ - كلية الطب
١٢٤	٧٧	٦٢	٦ - كلية الصيدلة
٢٥٣	٧٦	٣٠	٧ - طب الاسنان
٢٢٢	٢٤٠	١٥٣	٨ - كلية العلوم
١٥٢	٢٢٥	١٤٨	٩ - كلية الهندسة
...	٥٠	-	١٠ - كلية الزراعة
١٦٥	٦ ٥٠٢	٣ ٩٣٥	المجموع

ط - أهداف البعثات العلمية :

١ - ايفاد ١١٥ بعثة للتخصص العالي خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ -
١٩٦١ توزع بين الجامعات الاجنبية وجامعات الاقليم المصري على الوجه المبين
في الجدول التالي :

جدول رقم (٤٨)
توزيع بعثات التخصص العالي على الجامعات الخارجية

عدد البعثات	الجامعة
١١	الاقليم الجنوبي
٢٦	انكلترا
٢٠	الولايات المتحدة
٢٦	سويسرا
٥	فرنسا
٥	المانيا
١	بلجيكا
١	الاتحاد السوفيتي
١١٥	المجموع

اما توزيع هذه البعثات بين الوزارات والجامعة فيتبين من الجدول التالي :

جدول رقم (٤٩)
توزيع بعثات التخصص العالي حسب الهيئات الموفدة

عدد البعثات	الوزارات أو الهيئات
١٥	وزارة الصحة
١٠	وزارة الزراعة
١٠	وزارة الصناعة
٨	وزارة الاصلاح الزراعي
٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية
٤	وزارة المواصلات
٤	وزارة التخطيط
٢	وزارة الاقتصاد
٢	وزارة التربية والتعليم
١	وزارة الداخلية
١٨	كلية الطب والاسنان
٩	كلية العلوم
٨	كلية الآداب
٧	كلية الهندسة
٥	كلية التجارة
٤	كلية التربية
٣	كلية الحقوق
١١٥	المجموع

٢ - ايفاد ١٩٢ منحة الى الاقليم الجنوبي لتحضير الدرجة الجامعية الاولى وتتوزع هذه المنح بين الوزارات والادارات العامة كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٥٠)

توزيع منح الاقليم الجنوبي حسب الهيئات المستفيدة

عدد المنح	الوزارات أو الهيئات
٧٢	وزارة التربية والتعليم
٢٠	وزارة الزراعة
١٣	وزارة الثقافة والارشاد
١٠	وزارة المواصلات
١٠	وزارة الشؤون البلدية والقروية
١٠	وزارة الاصلاح الزراعي
١٠	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
١٠	المديرية العامة للاذاعة
٩	وزارة الصحة
٨	وزارة الاسفال
٥	المديرية العامة للبريد والبرق والهاتف
٣	وزارة الداخلية
٣	المديرية العامة للمصالح العقارية
٣	الطيران المدني
٢	وزارة الخزانة
٢	وزارة الاقتصاد
٢	المديرية العامة للآثار
١٩٢	المجموع

ي - أهداف مشروعات مؤسسة ابنية التعليم :

تهدف مشروعات مؤسسة ابنية التعليم الى اصلاح الوضع الراهن في المدارس الحالية في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية .
فبالنظر الى وضع الابنية الحالية التي تشغلها المدارس في الوقت الحاضر يتضح ان العدد الكبير منها عبارة عن ابنية مستأجرة لاتصلح

للتدريس . وفيما يلي عدد الشعب في مدارس التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي التي هي بملك الدولة والابنية الاخرى المشغولة والمستأجرة وذلك قبل بداية خطة السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١

جدول رقم (٥١)

توزيع شعب المدارس المملوكة للدولة والمستأجرة

مرحلة التعليم	عددالشعبفي المدارس ملك الدولة	عددالشعبفي المدارس المستأجرة	المجموع
التعليم الابتدائي	٧ ٧٧.	٧ ٢٠.	١٤ ٩٧.
التعليم الاعدادي والثانوي العام	٦٤.	٢٤.	٨٨.
المجموع	٨ ٤١.	٧ ٤٤.	١٥ ٨٥.

اما التعليم الفني فلا يوجد له أي بناء مدرسي ملائم ويشغل حاليا بعض المباني المؤقتة والمستأجرة وجميعها غير صالحة .

ازاء هذا الحال فلقد هدفت الخطة الخمسية وخطة السنة الاولى الى اصلاح هذا الوضع وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ في هذا المجال بناء الابنية التالية في مجالات مراحل التعليم الابتدائي والثانوي العام والفني بما في ذلك دور المعلمين والمعلمات .

١ - التعليم الابتدائي :

الجدول التالي يوزع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الابتدائية خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ بين المدارس على اختلاف حجمها والشعب في كل محافظة من محافظات الاقليم السوري .

جدول رقم (٥٢)

توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الابتدائية على المحافظات

عدد الشعب	عدد مدارس المرحلة الابتدائية موزعة حسب						المحافظة
	عدد الشعب						
	مجموع المدارس	شعبة ١٦-١٢	شعبة ٦	شعبة ٤	شعبة ٣	شعبة ٢	
١١٤	١٥	٧	٢	—	٦	—	دمشق
٤٦	٧	٢	١	—	٤	—	حمص
٤٢	٥	٢	٣	—	—	—	حمه
٥٨	١٠	٢	٢	—	٦	—	حلب
٣٦	٨	١	١	١	٤	١	ادلب
٤٨	١٦	١	—	١	٤	١٠	اللاذقية
٣٩	٦	٢	١	—	٣	—	دير الزور
١٨	٣	١	—	—	٢	—	الرشيد
٣٦	٥	٢	١	—	٢	—	الحسكة
١٢	٣	—	١	—	٢	—	درعا
٢١	٦	—	١	—	٥	—	السويداء
٤٧٠	٨٤	٢٠	١٣	٢	٣٨	١١	المجموع

٢ - التعليم الاعدادي والثانوي العام ودور المعلمين والمعلمات :

والجدول التالي يوضح برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الاعدادية والثانوية العامة ودور المعلمين لكل محافظة من محافظات الاقليم السوري خلال خطة السنة الاولى .

جدول رقم (٥٣)

توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الاعدادية والثانوية العامة
ودور المعلمين على المحافظات

المجموع	عدد الشعب		المحافظة
	دور المعلمين والمعلمات	التعليم الاعدادي والثانوي العام	
١٥	—	١٥	دمشق
١٨	—	١٨	حمص
١٨	—	١٨	حماه
—	—	—	حلب
—	—	—	ادلب
—	—	—	اللاذقية
٦	٦	—	دير الزور
١٢	—	١٢	الرشيد
٨	—	٨	الحسكة
٨	٨	—	درعا
١٦	—	١٦	السويداء
١٠١	١٤	٨٧	المجموع

٣ - التعليم الصناعي :

والجدول التالي يوزع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الصناعية خلال خطة السنة الاولى على المحافظات :

جدول رقم (٥٤)

توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الصناعية على المحافظات

المجموع	عدد الشعب والمعامل		المحافظة
	عدد المعامل	عددالشعب	
٣٠	١٢	١٨	دمشق
٣٠	١٢	١٨	حمص
٣٠	١٢	١٨	حماء
٣٠	١٢	١٨	حلب
—	—	—	ادلب
٣٠	١٢	١٨	اللاذقية
٤	—	٤	دير الزور
—	—	—	الرشيد
—	—	—	الحسكة
—	—	—	درعا
—	—	—	السويداء
١٥٤	٦٠	٩٤	المجموع

سادساً - أهداف مشروعات قطاع الصحة

وتهدف مشروعات قطاع الصحة من خطة السنة الاولى الى زيادة عدد الأسرة بما يزيد على ٤٠٠ سرير في نهاية خطة السنة الاولى .

كما تساهم خطة السنة الاولى في تحقيق كثير من الاهداف الصحية المرجوة خلال الخطة الخمسية والتي أهمها ما يلي :

- ١ - تطوير الخدمات الصحية والتقدم بها وتوسيع مجالاتها والارتقاء بالمستوى الصحي العام للبلاد بشكل يتلاءم وحاجات الاقليم وامكانياته وينسجم مع التطور الاجتماعي والاقتصادي فيه .
- ٢ - وقاية المواطنين من الامراض السارية الوبائية منها والمستوطنة ومكافحة هذه الامراض واستئصالها .
- ٣ - تأمين كافة الخدمات الصحية والطبية لذوي الدخل المحدود .
- ٤ - السير وفق تخطيط منهجي لتحقيق التأمين الصحي لكافة المواطنين .

سابعاً - أهداف مشروعات قطاع الخدمات الاجتماعية

سوف تحقق مشروعات قطاع الخدمات الاجتماعية الحكومي اهدافا اجتماعية في غاية الاهمية نورد فيما يلي موجزا صغيرا عن أهداف كل مشروع :

١ - أهداف مشروعات العمل :

تهدف الخطة الى انشاء مستوصفات وصيدليات للعمال الصناعيين والعمال الزراعيين فيما يتعلق بالمستوصفات والصيدليات للعمال الصناعيين لا يوجد في الاقليم السوري حاليا الا خمسة مستوصفات للعمال اثنان في دمشق وواحدة في كل من حلب وحمص وحماة هذا بالاضافة الى انه يوجد في كل من درعا والسويداء مستوصف بدائي . اما المحافظات الباقية فلا يوجد بها مستوصفات .

اما فيما يتعلق بالمستوصفات والصيدليات للعمال الزراعيين فلا يوجد مستوصف واحد في الاقليم السوري في الوقت الحاضر . وتهدف الخطة الى انشاء مثل هذه المستوصفات والصيدليات للعمال الصناعيين والزراعيين على حد سواء وان تبدأ بالمحافظات البعيدة والتي لا يوجد فيها مستوصفات . وسوف ينشأ خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ مستوصف وصيدلية للعمال الصناعيين ومستوصف وصيدلية للعمال الزراعيين والمزارعين . ومثل هذه المستوصفات والصيدليات تعمل على زيادة انتاجية العمل وعلى زيادة دخولهم الحقيقية كما تهدف خطة السنة الاولى في مجال العمل الى انشاء معهد نقابي للعمال الصناعيين وذلك للمساهمة الى ايجاد حركة عمالية واعية عن طريق رفع المستوى الثقافي والعلمي للنقائين الامر الذي يسمح للعمال بتحمل مسؤولياتهم في قيادة النقابات وخلق فرص التفاهم بين اصحاب الاعمال والعمال بنية زيادة الانتاج والدخل القومي .

وتهدف خطة السنة الاولى في مجال العمل أيضا الى الاهتمام بالتدريب الزراعي وذلك عن طريق ارسال خمس بعثات لمدة ستة اشهر للخارج للتعرف على العلاقات الزراعية لدى الدول المختلفة وتكوين جهاز مزود بالخبرة الكافية تمد اطراف العلاقات الزراعية واعداد مشروعات مفيدة لتنظيم هذه العلاقات وجعلها اكثر قابلية لزيادة الانتاج الزراعي .

٢ - أهداف مشروعات التعاون :

ترمي الخطة الى نشر الفكرة التعاونية وتعميم النظام التعاوني في القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى وجه الخصوص في الزراعة وذلك بغية تكوين المجتمع التعاوني وزيادة الانتاج والدخل القومي ومحاربة الاستغلال .

وأول ما تعد الخطة في المجال التعاوني هو انشاء جمعيات تعاونية زراعية في نطاق نظام الائتمان الزراعي في المناطق التي تتكامل فيها شروط هذا النظام واهمها توفر الري في المنطقة لضمان الانتاج .

هذا بالإضافة الى الاهتمام بانشاء الجمعيات التعاونية داخل المدن والتي تشتمل على جمعيات الاستهلاك المنزلي والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وجمعيات التعاون للخدمات والتعاونيات المدرسية والتعاونيات الانتاجية للعمال وغيرها .

ويوجد في الاقليم السوري في الوقت الحاضر ١٨٦ جمعية تعاونية زراعية ، ٧٥ جمعية تعاونية منها في منطقتي الائتمان الزراعي التعاوني والباقي موزعة في أنحاء الاقليم السوري .

اما الجمعيات التعاونية داخل المدن فيوجد منها ٣٠ جمعية منها ١١ جمعية للاستهلاك المنزلي ، ٨ جمعيات لبناء المساكن ، والباقي للتعاونيات المختلفة .

وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ الى انشاء نحو من ١٠٠ جمعية تعاونية زراعية في مختلف محافظة الاقليم على ان تعطي افضلية في تنفيذ نظام الائتمان للمناطق التي تتوفر فيها المياه والواقعة على الشريط الساحلي والحدود الشمالية والمناطق الموجودة على ضفاف الانهار وبقرب مشاريع الري القائمة .

كما تهدف خطة السنة الاولى الى انشاء نحو من ٥٠ جمعية تعاونية داخل المدن على اختلاف أنواعها على ان تعطي اولية للجمعيات التعاونية المنزلية في مراكز المحافظات والمناطق ثم للجمعيات التعاونية لبناء المساكن في مراكز المحافظات التي تعاني أزمة سكن ثم للتعاونيات الانتاجية العمالية في المدن كعمالة النسيج والحدادة والنجارة وعمال البناء وغيرهم ثم الخدمات كالخدمات الصحية والنقل والتسليف والتوفير وغيرها .

٣ - أهداف مشروع الصناعات الريفية :

تهدف الخطة الى تشجيع وتنشيط وتدعيم وتطوير الصناعات الريفية :

القائمة في قرى محافظات الاقليم السوري كصناعة البسط والسجاد وشغل الابرة وصناعة القش وغيرها وذلك بغية زيادة الانتاج القومي ودخول فئة المزارعين وذلك عن طريق انشاء وحدات ارشادية لهذه الصناعات .

وتهدف خطة السنة الاولى الى انشاء وتجهيز خمس وحدات ارشادية للصناعات الريفية تقوم بتدريب عمالها وصناعاتها على استعمال الادوات المحسنة واتباع افضل الوسائل والطرق الفنية الكفيلة برفع مستوى الانتاج وتأمين أسواق له .

٤ - أهداف مشروع المراكز الاجتماعية :

تهدف الخطة الى انشاء مراكز اجتماعية نموذجية وعادية في مختلف محافظات دمشق وذلك لرفع مستوى سكان الريف من النواحي الاجتماعية والصحية والثقافية والزراعية والعمرانية وتوجيه الاهالي ومساعدتهم على تحقيق المشروعات الاهلية ذات النفع العام والعمل على زيادة الانتاج والدخل القومي .

ولقد شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري الى بناء اربعة مراكز اجتماعية خلال السنة المالية السابقة للخطة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ .

الاول في حران العواميد في محافظة دمشق ، والباقي في صلخد في محافظة السويداء والثالث في قرية الشريعة في محافظة ادلب ، والرابع في قرية جوبة البرغال في محافظة اللاذقية .

وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ الى استكمال مباني هذه المراكز الاجتماعية وخاصة مركز قرية جوبة البرغال المنتظر انجاز بنائه في اواخر خطة السنة الاولى . كما تهدف خطة السنة الاولى الى تانيث وتجهيز وتشغيل هذه المراكز الاجتماعية .

وبالاضافة الى ذلك فان خطة السنة الاولى تهدف أيضا الى انشاء مركز اجتماعي خامس في عفرين .

٥ - أهداف مشروعات التخفيف الاجتماعي :

يوجد في الاقليم السوري معهدان لاصلاح الاحداث هما معهد الفزالي بقدسيا في محافظة دمشق ، ومعهد سيف الدولة في المسلمية في محافظة حلب . ويستوعب هذان المعهدان حوالي ٢٠٠ حدث .

وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ وخطة السنة الثانية الى
«انشاء بعض الابنية اللازمة لحسن سير العمل في هذين المعهدين والى تجهيز
«اقسامهما باللوازم والمعدات والالات الضرورية والى اعداد موظفيها وتدريبهم
بغية اصلاح الاحداث واعادتهم الى المجتمع اعضاء عاملين منتجين ونافعين
لوطنهم .

وتهدف ايضا مشروعات التخفيف الاجتماعي خلال خطة السنة الاولى
في البدء بانشاء المؤسسة النموذجية لتاهيل المكفوفين في الاقليم السوري
ببغية تعليم المكفوفين وتدريبهم على مهن وحرف تمكنهم من الانتاج .

٦ - أهداف مشروع المساكن الريفية :

الهدف من هذا المشروع هو تخصيص قطع من اراضي املاك الدولة
او الاملاك الخاصة لبناء بيوت للمزارعين الذين لا يملكون سكنا في القرية
بعد تنظيم هذه القطع في مقاسم يتم عليها بناء المساكن بغية توفير المسكن
الصحي للمزارع .

٧ - أهداف مشروعات المراكز والوحدات الثقافية :

تعتبر المراكز الثقافية صورة مصفرة لاعمال وزارة الارشاد والثقافة
القومي تتمثل فيها جميع فعالياتها الفنية والثقافية والتوجيهية ، حيث
يوجد بها فروع للاشراف على مكافحة الامية والثقافة الشعبية ، ويوجد
بها مكاتب فنية تيسر سبل التثقيف للمواطنين ، وتقام فيها المحاضرات
وتعقد بها الندوات الثقافية وتعرض فيها التمثيليات والاشربة السينمائية
والتسجيلات وتقام فيها حفلات استماع موسيقية بشكل منتظم يرافق
غالباً هذا الاستماع شرح وتوضيح للقطع الموسيقية التي يسمعها الجمهور .

اما الوحدات الثقافية المتنقلة عن طريق السيارات الكبيرة فغايتها
الطواف بالريف واعارة الكتب للاهلين وتوزيع المطبوعات التوجيهية وعرض
اشربة سينمائية وتسجيلات في القرى التي تمر بها هذه الوحدات .

ولقد انشئ في الاقليم السوري ١٩ مركزا ثقافيا موزعة كالتالي بين
محافظة الاقليم :

جدول رقم (٥٥)

توزيع المراكز الثقافية على المحافظات

عدد المراكز	المحافظة
٤	محافظة حلب
٣	محافظة حمص
٢	محافظة اللاذقية
٢	محافظة الحسكة
٢	محافظة السويداء
١	محافظة دمشق
١	محافظة حماه
١	محافظة ادلب
١	محافظة الرشيدي
١	محافظة درعا
١	محافظة دير الزور
١٩	المجموع

اما بالنسبة للوحدات الثقافية المتنقلة فيوجد وحدة ثقافية فقط في الوقت الحاضر تطوف بقرى محافظة دمشق والمحافظات الوسطى .

وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ الى تشغيل المراكز الثقافية المنشأة حديثا كما تهدف الى انشاء وحدة ثقافية متنقلة في محافظة حلب والمحافظات المجاورة .

ويقدر عدد المتفاعلين سنويا بالمراكز الثقافية بما مقداره ١,٥ مليون نسمة .

كما تقدر عدد القرى المنتفعة بخدمة الوحدة الثقافية المتنقلة في السنة تحوا من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ قرية .

٨ - اهداف مشروعات المسارح والسينما :

تهدف مشروعات المسارح في خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ الى

استكمال انشاء مسرح في دمشق وذلك لتمثيل العرائس وبعض التمثيليات .
هذا بالاضافة الى العرض السينمائي .

ويقدر ايراد هذا المسرح في السنة بنحو ٥٠ الى ١٠٠ الف ليرة سورية .
وتهدف مشروعات السينما في خطة السنة الاولى الى انتاج بعض الافلام التي تصور بعض الحوادث البارزة في تاريخنا القومي وعرضها في مدن وقرى الاقليم السوري .

٩ - أهداف مشروعات التثقيف والارشاد الاجتماعي :

وتهدف وزارة الارشاد القومي من وراء هذه الزمرة من المشروعات الى مكافحة الامية ونقل الانتاج العالمي الى اللغة العربية ، ونقل انتاج الفكر العربي الى اللغات الاجنبية والتأليف في الموضوعات الثقافية التي تساعد على رفع المستوى الفكري ، واحياء تراثنا الفكري والفني بتحقيق ونشر الكتب التي تعنى بذلك ، وتحقيق التبادل الثقافي والفني الذي يجري بموجب المعاهدات الثقافية المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الاجنبية .

كما تهدف وزارة الارشاد القومي من وراء هذه المشروعات الى اقامة المهرجانات والحفلات والمناسبات القومية لتنمية الوعي القومي بين الجماهير، وتشجيع الجمعيات والاندية الثقافية والفنية ومساعدتها على الاطلاع بوسائلها .

كما تهدف وزارة الارشاد القومي الى نشر النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني الذي اتخذه الجمهورية العربية اساسا لكيانها .

١٠ - أهداف مشروعات المتاحف :

وهدف هذه الزمرة من المشروعات استكمال ابنية المتاحف الثلاثة التالية:

- متحف دمشق
- متحف حلب
- متحف تدمر

١١ - أهداف مشروعات رعاية الشباب :

وهدف هذه المشروعات خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ - ١٩٦١ هو انشاء بعض النوادي والملاعب الرياضية في محافظات الاقليم السوري بغية

نشر الروح الرياضية ورعاية الشباب . وتعمل خطة السنة الاولى على انشاء النوادي والملاعب التالية :

- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة السويداء
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة حمص
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة الحسكة
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة حماة
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة درعا
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة ادلب
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة دير الزور
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة اللاذقية

ثامناً - أهداف قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة

تهدف مشروعات المياه الى رفع نسبة المستفيدين في مراكز المحافظات الى ١٠٠٪ ورفعها في الارياف الى ٥٢٪ في اقرب وقت ممكن . وتنفيذا لمشروعات خطة السنة الاولى سينبغ عدد المستفيدين من مياه الشرب حوالي ٦٧٥ الف نسمة من سكان الارياف . وروعي في هذه الخطة اعطاء الاولوية الى تأمين المياه للقرى العطشى على اساس عدد سكانها واهمية القرية من الوجهة السياحية ووقوعها على الحدود . كذلك اشترك عدة قرى في مشروع واحد اقتصادا في نفقات التشغيل والصيانة وسهولة الادارة .

اما في مشاريع التخطيط فتهدف الخطة الى وضع مصورات تنظيمية وطبوغرافية لمدن وقرى الاقليم الشمالي لمواجهة حركة التطور العمراني في البلاد لتتلاءم مع حاجات البلاد في الحاضر والمستقبل ولتجنب اختلاط المناطق السكنية مع المناطق الصناعية والتجارية . واهم المناطق التي سيشمها التخطيط خلال السنة الاولى في تنفيذ الخطة هي ، درعا ، السويداء ، التل ، الحسكة ، القامشلي ، الرقة ، الرستن ، محرردة ، جبلة ، عفرين ، مرميتا ، قطنا ، معلولا .

وبالنسبة لمشاريع السياحة والاصطياف فتهدف الخطة الى تحسين مراكز السياحة والاصطياف وذلك عن طريق تزويدها بالمرافق العامة الضرورية كالطرق الحسنة كطريق تدمر وطريق واصلاح بركة بصرى وطريق

سفارجوق - كسب وطريق الزبداني . وتأمين مياه الشرب لها كجر المياه الى سلمى ودريكيش ومعلولا وانشاء أماكن للترفيه والراحة وانشاء فندق بلودان وصالة الموسيقى في بلودان صلنفة وعمل أماكن الترفيه كمقهى التل سيدنايا ومسبح بلودان ومسبح جبلة وطرطوس ومقهى كسب ومقصف بصرى .

ويؤمل ان تؤدي هذه المشاريع الى تشجيع حركة السياحة والاصطياف داخل الجمهورية وان تؤدي كذلك الى زيادة اقبال السواح والمصطافين الاجانب الى ارتياد هذه الاماكن السياحية ونتيجة لهذه يزداد ويتضاعف دخلنا في القطع الاجنبي من هذا المورد .

اما مشاريع البلديات فقد خصص لها مبلغ ١٨ مليون ليرة سورية تصرف على الوجوه التالية :

١ - المرافق العامة المختلفة كانشاء ارضفة وشق طرق في المدن وانشاء كهاريز وحدائق عامة .

٢ - المياه - تزويد الاهالي بالمياه النقية العذبة ورفع نسبة المستفيدين في المدن والقرى .

٣ - الكهرباء - تزويد الاهالي بالانارة العامة ورفع نسبة المستفيدين وانشاء مشاريع جديدة في القرى المحرومة .

٤ - التخطيط - لمواجهة الحركة العمرانية في البلاد ولتخطيط المدن والقرى على اسس فنية حديثة .

٥ - النقل الداخلي - تأمين الحد الأدنى في الباصات اللازمة لمواجهة الازمة الحالية ورفع عدد الباصات العاملة في المدن .

تاسعاً - أهداف مشروعات قطاع الإسكان

تهدف خطة الإسكان الى انشاء ١٠٥٠٠ وحدة سكنية خلال السنة الاولى من سنوات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 ويؤمل أن يساهم هذا العدد في تحسين مستوى الإسكان في الاقليم .
 وسيقوم القطاع الخاص بانشاء ٦٧٠٠ وحدة سكنية أي حوالي ٦٣,٨٪ من مجموع عدد الوحدات السكنية المطلوبة في حين سيساهم القطاع العام بانشاء ٣٧٥٩ وحدة سكنية أي حوالي ٣٦,٢٪ . وتوزع مجموع الوحدات السكنية المنتظر انشاؤها في العام ١٩٦٠-١٩٦١ بين القطاعين العام والخاص على النحو التالي :

جدول رقم (٥٦)

توزيع الوحدات السكنية على القطاعين العام والخاص

المجموع	الإسكان فوق المتوسط	المتوسط الإسكان	الإسكان دون المتوسط	الإسكان الشمعي	الإسكان الريفي	النوع
						القطاع
٣٧٥٩	—	—	—	٧٣٦	٣٠٢٢	العام
٦٧٠٠	٢٥٠	٢٥٠٠	٦٠٠	٢٣٥٠	—	الخاص
١٠٤٥٩	٢٥٠	٢٥٠٠	٦٠٠	٤٠٨٦	٣٠٢٢	المجموع

وفيما يلي توزيع هذه الوحدات السكنية بين مختلف محافظات الاقليم السوري .

١ - مشاريع الإسكان التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية :

ستقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بانشاء ٧٣٦ وحدة سكنية من المساكن الشعبية تبلغ تكاليفها حوالي ٥ مليون ليرة سورية موزعة بين المدن والاقضية على النحو التالي :

جدول رقم (٥٧)

توزيع المساكن الشعبية على المدن والاقضية

عدد الوحدات السكنية	المدينة
٤٨	اللاذقية
٩٦	حمّاه
٩٦	دير الزور
٦٤	درعا
٥٦	الحسكة
٥٦	السويداء
٦٠	الرقّة
٦٠	ادلب
١٠٠	حمص
٥٠	طرطوس (لاهل ارواد)
٥	القنيطرة
٧٣٦	المجموع

٢ - مشاريع الاسكان التابعة لمؤسسة الاصلاح الزراعي :

ستقوم مؤسسة الاصلاح الزراعي بانشاء ٣٠٢٣ وحدة سكنية من المساكن الريفية موزعة بين محافظة الحسكة ومحافظة دير الزور كالتالي مع تبيان عدد القرى المنتفعة في كل منها .

جدول رقم (٥٨)

توزيع مساكن الاصلاح الزراعي على القرى

عدد القرى المنتفعة	عدد الوحدات السكنية	المحافظة
١٩	١٦٢٣	الحسكة
١٤	١٤٠٠	دير الزور
٣٣	٣٠٢٣	المجموع

٣ - القطاع الخاص :

اما القطاع الخاص فسيقوم بإنشاء ٦٧٠٠ وحدة سكنية موزعة بين محافظات الاقليم على النحو التالي :

جدول رقم (٥٩)

توزيع الوحدات السكنية للقطاع الخاص على المحافظات

عدد الوحدات السكنية	المدينة
٢٣٠٠	١ - دمشق
١٠٠	٢ - حمص
١٠٠	٣ - حماه
٣٢٥	٤ - اللاذقية
٢٠٠٠	٥ - حلب
٢٢٥	٦ - دير الزور
١٢٥	٧ - الرقة
٣٥٠	٨ - الحسكة
٧٥	٩ - السويداء
٧٥	١٠ - درعا
١٠٢٥	١١ - مناطق اخرى
٦٧٠٠	المجموع

وقد روعي في هذا التوزيع الاحتياجات من الوحدات السكنية الناتجة عن العوامل الاربعة المذكورة سابقا والتي تسبب مشكلة الاسكان في الاقليم .

الملحق رقم (٤)

البيان

الذي ألقاه

المهندس نور الدين كحالة

نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي

عن

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم السوري

للسنوات الخمس

١٩٦٥/١٩٦٤ — ١٩٦١/١٩٦٠

أمام المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة

في تموز ١٩٦٠

أيها السادة :

لاول مرة في تاريخ الاقليم السوري تتقدم حكومة بـخطة هامة للتنمية الاقتصادية . فتعبء مختلف موارد الاقليم وطاقاته في سبيل تأمين حاجات الشعب ورفاهه وازدهاره .

ولم تكن هذه الخطة الشاملة وليدة المصادفة بل انها حصيلة من حصائل الوحدة ، ويشرفني ويسعدني ان اقدمها الى اول مؤتمر عام للاتحاد القومي يجمع أبناء الشام مع أبناء الكنانة تحت علم واحد هو علم الوحدة والعروبة ليعملوا متكاتفين متضامنين تحت لواء سيادة الرئيس جمال عبد الناصر على توطيد اركان المجتمع الاشتراكي التعاوني .

وعلاقة الاتحاد القومي بهذه الخطة لا تقتصر على الدراسة والنقد والتعديل فقط بل تتناول ايضا الاسهام مع الحكومة في تحقيق الاهداف الكبرى التي ترمي اليها اذ ان الخطة المعتمدة ما هي الا تعبير عن رغبة الشعب وارادته وان الاجماع حول هذه الرغبة هو خير ضمان وحافز لتنفيذ الخطة . وان سلوكنا طريق التخطيط لم يكن حبا في تقليد او تعقيد بل لانه السبيل الوحيد للنظرة الشاملة التي تعالج المسائل العاجلة كجزء من كل وتنظر الى التقدم الاجتماعي نظرة ابعـد وتعتبره وحدة لا تتجزأ ولانه طريق يستبعد الارتجال ويعمل على ايجاد الحلول للمشاكل قبل وقوعها وينسق بين الوسائل والاهداف .

أهداف الخطة

أيها السادة :

حدد السيد رئيس الجمهورية هدف الخطة الرئيسي بأنه مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات .

ولقد دلت الدراسة الاولى التي اجريت على ان الدخل القومي في الاقليم في سنة الاساس يبلغ ٢٤٠٠ مليون ليرة سورية . ولما كان الدخل الزراعي يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين سنة واخرى تبعاً للظروف المناخية ، فقد استمد هذا الرقم من الدخل الوسطي لاعوام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨

وقد حدث بعد ذلك ان اصاب الاقليم جفاف في سنوات ثلاث متوالية،

فأصبح متوسط الدخل في السنوات الثلاث الاخيرة ٢١٠٠ مليون ليرة .
وإذا كنا نهدف الى مضاعفة الدخل فاي من الدخلين نضاعف ؟

واننا اعتمادا على وعي الشعب وتفهمه وتقديره لضرورة السير بخطى
حيثية في مضمار التنمية والتقدم ، واعتقادا منا بأن سنوات الجفاف امر
طارئ تشير الاحصاءات الى ندرة وقوعه بهذا الشكل المتلاحق ، فقد
وضعنا الخطة لابلاغ الدخل القومي بعد عشر سنوات الى ٤٨٠٠ مليون ليرة
بصرف النظر عن معدل الدخل القومي في وقتنا هذا .

أيها السادة :

ان القاء النور على تطور مختلف الفعاليات الاقتصادية في الاقليم ،
وابراز أوجه القوة وأوجه الضعف فيها ، انما هو بحث اقتصادي لاتخطيطي،
غير أنه من المفيد ان نستعرض الوضع الزراعي في الاقليم بايجاز لما له من
علاقة وثيقة بأهداف الخطة وأعبائها المرئية وغير المرئية .

قامت في اواخر الحرب العالمية الثانية نهضة زراعية واسعة استندت
بالدرجة الاولى الى استثمار أراضي الجزيرة الخصبة باستخدام الآلات
الزراعية كما استندت الى استعمال مياه الأنهر والمياه الجوفية لري الأراضي
بواسطة المضخات . وقد نتج عن ذلك ان تضاعفت المساحات المزروعة والمروية
خلال عشر سنوات وان زاد الدخل القومي من الزراعة من ٥٠٥ ملايين ليرة
عام ١٩٤٤ الى ٨٢٣ مليوناً عام ١٩٥٣ والى ١٠٩٠ مليون ليرة عام ١٩٥٧

لكن هذا التوسع في الزراعة ، قد تضمن أوجه ضعف عديدة .
فالمزارعون في الجزيرة تحت اغراء الربح وعدم وجود توجيه صحيح من
قبل السلطات المسؤولة توسعوا في الاستثمار الزراعي حتى جاوزوا
الأراضي التي تصلح للزراعة السليمة الى الأراضي التي كان يجب ان تبقى
مراعي ، بسبب ظروفها الطبيعية . وقد شكلت زراعة هذه المراعي عنصر
ضعف في الزراعة بالإضافة الى خسارة الاقليم جزءاً من أحسن مراعيه .

وكذلك فان استثمار المياه الجوفية تجاوز في كثير من المناطق موارد
الاحواض المائية ، مما أدى الى تثبيت أو تخفيض المساحات التي تنتفع من
هذه المياه . وكذلك فان التوسع في الري باستثمار مياه الأنهر بواسطة
المضخات جرى عندما كانت أسعار القطن في أوج ارتفاعها ، ونفذ من قبل
أصحاب المشاريع بشكل بدائي وسريع . ونظرا لتغير الطريقة الاقتصادية
بعد انشائها فان أمر تجديد قسم منها أصبح مدعاة للتساؤل والشك .

وهكذا يبدو ان قفزة التوسع الزراعي وبالتالي التوسع الاقتصادي في السنوات الماضية قد بلغت ذروتها أو جاوزتها فأصبح من المحتم اتخاذ التدابير الفعالة لاستثمار موارد الاقليم وتركيب طاقات انتاجية جديدة في مختلف ميادين الانتاج والا فان الاقتصاد السوري مهدد بالتوقف عند المستوى الذي بلغه .

أيها السادة :

ان اهم الشروط التي يجب التزامها لتحقيق مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات هي :

أولاً : ان تتم التنمية دون حدوث آثار تضخمية أو انكماشية ضارة في الاقتصاد القومي بمجموعه وفي الاوضاع الاجتماعية .

ثانياً : ان تحقق الخطة تنمية مستقرة تقل فيها الهزات الاقتصادية الى ادنى حد ممكن فنجنب بذلك الاقتصاد تقلباته الواسعة في الانتاج والدخل التي تغلب عليه بسبب العوامل الطبيعية وتموجات الاسعار العالمية .

ثالثاً : ان تحقق الخطة السياسة الاجتماعية الرامية الى تحسين توزيع الدخل بين المواطنين .

وهكذا تصبح الاهداف العامة لخطة التنمية مضاعفة الدخل واستقرار هذا الدخل وحسن توزيعه .

تمويل الخطة :

أيها السادة :

ان مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات تقتضي ان تكون زيادة هذا الدخل بمعدل ٧,٢٪ سنوياً . وباعتبار أن زيادة السكان هي بمعدل ٢,٤٪ في كل سنة فتكون الزيادة المرتقبة لدخل الفرد بمعدل ٤,٧٪ سنوياً .

ولتحقيق هذه التنمية يقدر حجم الاستثمار اللازم في الخطة الخمسية الاولى بنحو ٢٧٢ مليون ليرة ، منها ١٤٩٥ مليوناً بالنقد المحلي و ١٢٢٥ مليوناً بالنقد الاجنبي .

وقد دل البحث عن الموارد المالية المتاحة للتنمية في الاقليم السوري على أنه يمكن تأمين هذه الاستثمارات من المصادر الرئيسية التالية :

فائض الموازنة العامة	٤٢٠ مليون ليرة
فائض الموارد الحكومية الاخرى	» » ٥٣٠
مدخرات القطاع الخاص	» » ١٠٠٠
القروض والمعونات الخارجية ومصادر	
متفرقة	» » ٧٧٠

٢٧٢٠ مليون ليرة

المجموع

وتقدر موارد الاقليم من النقد الاجنبي خلال سني الخطة بمبلغ ٤٦٢٥ مليون ليرة على النحو التالي :

أولاً : موارد محلية :

الصادرات ٢٨٢٥ مليون ليرة

عوائد ونفقات شركات البترول	» » ٨٠٠
صافي ارباح التجارة العابرة	» » ١٠٠
ارساليات السوريين في الخارج	» » ١٥٠
موارد متفرقة	» » ١١٠

ثانياً : القروض والمعونات الخارجية

٤٦٢٥ مليون ليرة

المجموع

وان هذه الموارد معرضة للتقلبات باعتبار ان الحاصلات الزراعية تؤلف القسم الاكبر من موارد الصادرات الا انه يمكن اعتمادها كأساس معقول لغايات التخطيط .

وتكفي هذه الموارد لتأمين حاجات الاقليم من النقد الاجنبي خلال سني الخطة اذ ان هذه الحاجات تقدر بمبلغ ٤٣٧٥ مليون ليرة وهكذا يتحقق فائض من النقد الاجنبي قدره ٢٥٠ مليون ليرة . وهاكم بياناً بأوجه استعمال النقد الاجنبي خلال سني الخطة :

استهلاك خاص	١٨٠٠ مليون ليرة
خامات ومواد اولية	» » ١٠٠٠
تكوين رأسمالي	» » ١٢٢٥
سداد القروض الاجنبية	» » ٣٥٠
احتياطي	» » ٢٥٠
المجموع	٤٦٢٥ مليون ليرة

و يمثل المبلغ الملحوظ للتكوين الرأسمالي حاجات الخطة من النقد الاجنبي .

البرنامج الاستثماري :

أيها السادة :

عندما بدأنا بوضع البرنامج الاستثماري للموارد المالية المتاحة للتنمية، والتحرري عن افضل الطرق لاستخدامها كان علينا أن نجابه المعضلة التي جابهتها قبلنا جميع الدول التي مرت في مراحل التنمية الاولى ، وهي التوفيق بين الحاجات والامكانيات وصعوبة التوازن بين الخدمات والانتاج والاختيار بين كسب عاجل ينمو ببطء وكسب محدود في البداية ينمو وتزايد سرعته مع مرور الزمن .

ان البرنامج الاستثماري المقترح يعطي الاولوية لمشاريع الانتاج باعتبار انها الاداة الفعالة لتنمية الدخل والانتاج . ومن ثمار هذه التنمية يمكن التوسع في الانفاق على الخدمات فيما بعد . ويجب الا يغرب عن البال أن تأمين الخدمات هو هدف المجتمع ومشاريع الانتاج هي الوسيلة وتأتي هذه الوسيلة من حيث التوقيت قبل الهدف .

ويسرني أن ابين أنه مع اعطاء الاولوية لمشاريع الانتاج فلقد اعطيت مشاريع الخدمات نصيبا كافيا من مجموع الاستثمارات يتيح تنمية مختلف الخدمات بسرعة تفوق بشكل عام السرعة التي كانت تسير عليها في الماضي .

وفيما يلي الخطوط الرئيسية لبرامج الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة موزعة بين القطاعين العام والخاص :

الاستثمارات بملايين الليرات				القطاع الاقتصادي
النسبة	المجموع	الخاص	العام	
٢٠,٥	٨٢٠	٥٠	٧٨٠	الري واستصلاح الاراضي
٩,٩	٢٧٠	١٧٥	٩٥	الزراعة
١٨,٧	٥٠٩	١٥٠	٢٤٠	الصناعة والكهرباء والتعدين والبتروك
١٩,٧	٥٢٧	٢٦٩	٢٨٧	النقل والمواصلات
٣,٧	١٠٠	—	١٠٠	التعليم
١٧,٥	٤٧٤	٣٥٦	١١٨	الخدمات والمرافق العامة والاسكان
١٠٠	٢٧٢٠	١٠٠٠	١٧٢٠	المجموع

فيكون قد اصاب مشروعات الانتاج في الري والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ٢١٤٦ مليون ليرة أي ٧٨,٨٪ من مجموع الاستثمارات بينما اصاب مشروعات الخدمات ٢١,٢٪ .

ولقد روعي في وضع البرنامج الاستثماري ضرورة تأمين التنسيق بين حجم الانتاج والقوة الشرائية خصوصا بما يتعلق بالمواد الغذائية تجنبا لحدوث آثار تضخمية في اقتصاد الاقليم .

ان توزيع استثمارات القطاع العام على مختلف المشاريع موضح في الخطة الموضوعية بين ايديكم وساتي على ذكرها بشكل موجز فيما بعد .

اما بما يتعلق بالقطاع الخاص فقد اصابه كما اسلفنا ١٠٠٠ مليون ليرة أي ٣٦,٧٥٪ من مجموع الاستثمارات . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان امكانية القطاع الخاص في التوسع الافقي بالزراعة قد اشرفت على نهايتها للاسباب التي بينها آنفا نجد ان الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع تفي بحاجته او تزيد . وقد بلغت استثمارات القطاع الخاص للزراعة والري ٢٢٥ مليون ليرة لتنفيذ مشروعات الري الخاصة وتوفير الائتمان الزراعي اللازم لقيام المزارعين بقسطهم من تحسين العمليات الزراعية بزيادة التسميد واستعمال البذور المنتقا والآلات وما الى ذلك من عمليات اخرى .

وبلغت استثمارات القطاع الخاص في النقل والمواصلات مبلغ ١٥٠ مليون ليرة لتأمين وسائل النقل من سيارات وكميونات وطائرات . وفي قطاع الخدمات مبلغ ٢٦٦ مليون ليرة منها ٢٤٥ مليوناً للاسكان . وفي قطاع الصناعة افسح للقطاع الخاص ميدان رحب وخصوصاً بالنسبة للصناعات التحويلية والكيميائية .

المشاييع :

أيها السادة :

ان حجم الاستثمار وتوزيعه في خطة الانماء انما هو تعبير صادق عن مقدار الجهد الذي امامنا وعن آمالنا ورغباتنا في تحقيق اهداف الخطة .

غير ان الخطة يجب الا تقتصر على مجرد احجام الاستثمارات وتوزيعها والتعبير عن الآمال بل يجب ان تكون مستندة الى برامج ومشروعات محددة واضحة عملية وقابلة للتنفيذ كما يجب ان تدرس نتائج هذه المشروعات وآثارها على الانتاج والدخل والعمالة .

وهذا ما سوف اتناوله باختصار مع حضراتكم بالنسبة للمشروعات الملحوظة في القطاع العام .

مشاييع الري والزراعة :

ولنبداً بمشاييع الري والزراعة التي كان لها النصيب الاوفر في البرنامج الاستثماري اذ خصص لها ٥٠٪ من استثمارات القطاع العام ، فاصاب مشاييع الري ٧٨٠ مليون ليرة ومشاييع الزراعة ٩٥ مليوناً .

وان اهم الاسباب التي ادت الى الاهتمام الكبير بقطاع الري والزراعة هي:

اولاً : الحد من التقلبات العنيفة التي تتسم بها الزراعة السورية بسبب العوامل الجوية وتأمين حد أقصى من الاستقرار وثبات الانتاج .

ثانياً : لان الانتاج الزراعي يفسح اكبر مجال للتوسع في انتاج السلع ولانه اساس في تقدم الصناعة والتجارة .

ثالثاً : واخيراً - لان التوسع الزراعي هو اكبر عامل من عوامل اصلاح ميزان المدفوعات في الاقليم السوري .

لقد حددت الخطة الاهداف الانتاجية في حقل التنمية الزراعية بزيادة

الانتاج والدخل الزراعي بمقدار ٣٢٪ أي رفع الدخل الزراعي من ٩٦٥ مليون ليرة الى ١٢٧٥ مليون ليرة وكذلك فتح آفاق العمل لتحو ٧٥ الف عامل زراعي بالإضافة الى زيادة تشغيل عدد لا يقل عن ١٠٠ الف عامل من الأيدي العاملة الحالية المعطلة جزئياً أو كلياً .

وتتلخص الأهداف الزراعية بهدفين رئيسيين : التوسع الأفقي بزيادة الأراضي المروية والتوسع الرأسي بزيادة غلة الهكتار بمختلف عمليات التحسين الزراعي .

ولاشك ان أول خطوة وأسرع وسيلة لتحقيق هذا الهدف هي زيادة إنتاج أو غلة الهكتار الواحد من الأراضي المزروعة حالياً .

ومن مقارنة غلة الهكتار في سورية مع غيرها من البلاد الزراعية يتضح ان المجال لايزال فسيحاً جداً لزيادة غلة الهكتار . ويدعم هذا القول ما نراه من فروق ظاهرة بين إنتاج مختلف المزارعين في المنطقة الواحدة ذات الظروف المتشابهة . ونعتمد في تحقيق هذا الهدف على أربع وسائل أساسية وهي :

إكثار البذار المنتقى

التسميد

مقاومة الآفات الزراعية

تحسين العمليات الزراعية بالارشاد الزراعي

ان حجر الأساس للنجاح في هذا المضمار هو التعاون الوثيق بين القائمين على هذه المشروعات وبين المزارعين الذين ينفذونها والذين تؤول اليهم ثمارها .

ولا مشاحة في ان الاتحاد القومي يستطيع ان يؤدي اكبر الخدمات في هذا المضمار .

وبديهي ان الجهود يجب ان تنصب بنوع خاص على بعض المحاصيل التي لها أهمية خاصة في الاقتصاد السوري اما لتوفير الغذاء أو للتصدير، وهذه المحاصيل هي القمح ، الشعير ، القطن ، التبغ ، الشوندر السكري .

البذار المنتقى :

ان الكمية المنتجة من البذار المنتقى حتى هذا اليوم ، لا تؤمن سوى ١٠٪

من احتياجات الاقليم من بذار القمح والشعير التي تبلغ ١٤١ الف طن من القمح و ٨٤ الف طن من الشعير .

وتتضمن الخطة برنامجا شاملا لتأمين جميع حاجات الاقليم من البذار المنتقى سواء للاراضي المروية او البعلية . ويقضي البرنامج بأن يوفر للمزارعين بصورة تدريجية وخلال ثلاث سنوات البذار المنتقى اللازم لتغطية كامل المساحة المزروعة بالقمح والشعير ، على أن يجدد البذار فيما بعد مرة كل ثلاث سنوات .

وتتضمن الخطة ايضا انشاء مراكز لمعالجة البذار حيث يجري تنظيفها وتعقيمها وتصنيفها وتجفيفها عند الاقتضاء .

التسميد :

ان العامل الرئيسي الثاني في زيادة غلة الهكتار هو التسميد . وان استعمال المخصبات الكيماوية في تسميد الزراعات البعلية امر يكاد أن يكون معدوما في الاقليم السوري . أما في الاراضي المروية فان استعمال هذه المخصبات محدود فلا تتعدى معدلات التسميد بالهكتار الواحد بالاسمدة الآزوتية والفوسفاتية ٦٠ كغ بصورة وسطية وفي زراعة القطن ٢٤٠ كغ . وان الاستمرار في زراعة الارض دون تسميد يفقدها الكثير من خصبها ويقلل من انتاجها ويترك قسما منها معطلا دون استثمار .

وتستهدف الخطة زيادة الانتاج الزراعي بالتدرج في زيادة معدلات التسميد ، باعتبار أن نسبة كبيرة من الزراع لم تعتد بعد على استعمال الاسمدة الكيماوية واذا استعملتها فبمقادير بسيطة .

وسيقصر التسميد في الزراعة البعلية على المناطق التي يزيد متوسط امطارها عن ٥٠٠ مم في العام ولن يشمل المناطق النصف جافة لان نتائج التسميد في هذه المناطق مجهولة والموضوع يفتقر الى دراسات وتجارب .

وان معدلات التسميد التي ترمي الخطة الى تحقيقها هي :

للحبوب في الزراعات البعلية ١٥٠ ك.غ سماد آزوتي (١٦٪ آزوت)
١٠٠ ك.غ سماد فوسفاتي (٢١٪ حمض الفوسفوريك)

للحبوب في الزراعات المروية ٢٠٠ ك.غ سماد آزوتي
١٥٠ ك.غ سماد فوسفاتي
٣٠٠ ك.غ سماد آزوتي
٢٥٠ ك.غ سماد فوسفاتي

للقطن

ولما كان من الامور التي تعوق التسميد في القطن الخلاف بين المالك والمستثمر والمرايع على كيفية تحمل ثمن السماد فلا بد من استصدار تشريع لتوزيع ثمن السماد على مختلف الشركاء بنسب عادلة .

هذا وقد قدرت حاجات الاقليم من مختلف انواع الاسمدة في السنة الخامسة كالاتي :

اسمدة آزوتية	١٦٥ ألف طن
اسمدة فوسفاتية	١٢١ ألف طن
اسمدة بوتاسية	٤,٤ ألف طن

وتجدر الاشارة الى ان البرنامج الاستثماري في الصناعة لحظ انشاء معمل للسماد الآزوتي ينتج ١٢٠ ألف طن في العام ومعمل آخر للسماد الفوسفاتي ينتج ٥٠ ألف طن في العام . ومن شأن هذين المعملين انتاج قسم هام من كميات السماد التي يحتاج اليها الاقليم .

ولا يتسع المجال للكلام عن مختلف برامج الزراعة لزيادة غلة الهكتار الواحد ولو بايجاز ، علما بأن تفصيل هذه البرامج موضح في مشروع الخطة الموجودة بين ايديكم وستكون موضوعا للبحث والمناقشة في اللجنة الخاصة . وساكفي هنا بتعديد هذه البرامج وبالاشارة الى الاستثمارات التي خصصت لكل منها وتفصيلها كما يلي :

١٤١٥٠٠٠ ليرة	اكثر بذار القمح والشعير
١١٠١٠٠٠ ليرة	اكثر بذار القطن
١٨٤٠٠٠٠ ليرة	الارشاد الزراعي
٣٥٨٠٠٠ ليرة	وقاية المزروعات
١٨٣١٦٠٠٠ ليرة	تربية الحيوان
٢٨١٦٠٠٠ ليرة	البيستنة
٧٤٥٨٠٠٠ ليرة	الحراج
٦٤٤٨٠٠٠ ليرة	المختبرات والابحاث
٦٣٢٦٠٠٠ ليرة	التعليم والتدريب الزراعي
٤٥٦٩٩٠٠٠ ليرة	صوامع ومراكز تصنيف البذار

ويبلغ مجموع هذه الاستثمارات ٩٥ مليون ليرة سورية .

مشاريع الري :

أيها السادة :

أما بما يتعلق بالتوسع الأفقي فتستهدف الخطة الخمسية إنشاء شبكات لري مساحة قدرها ٢٥٤ ألف هكتار . وبذلك تزداد الأراضي المروية من ٥٠٠ ألف هكتار إلى ٧٥٠ ألف هكتار أي بزيادة ٥٠٪ .

وإن توزيع المساحة المروية الإضافية على المشاريع المختلفة هو كالاتي :

مشروع الغاب والعشارنة	٧٠	الف هكتار
مشروع الراج	٥	آلاف هكتار
مشروع الفرات (الحوض الاسفل)	٧٥	الف هكتار
مشروع الخابور	٦٠	الف هكتار
مشروع بردى والاعوج	١٢	الف هكتار
مشروع العاصي الاعلى	١٢	الف هكتار
مشروع مزيريب	٣,٢	الف هكتار
مشروع السن	١٠	آلاف هكتار
مشروع بانباس	٤	آلاف هكتار
مشاريع متفرقة	٣	آلاف هكتار

٢٥٤,٢ ألف هكتار

وإن مجموع المساحات التي ستنجز شبكاتها خلال سني الخطة وتوضع موضع الاستثمار ، يتصاعد من سنة إلى أخرى على الترتيب الآتي :

٨	آلاف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦١
٧٥	الف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٢
١٢٠	الف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٣
١٩٥	الف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٤
٢٥٤,٢	الف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٥

وتلحظ الخطة بالاضافة الى هذه المشاريع المباشرة في تنفيذ سد الفرات التخزيني تمهيدا لانجازه في الخطة الخمسية التالية . وهذا السد يتيح للاقليم التحكم بمياه الفرات والتوسع في اعمال الري توسعا كبيرا .

ان تنفيذ مختلف مشاريع التنمية الزراعية بالتوسع الافقي والتوسع الراسي من شأنه تحقيق الاهداف الانتاجية التالية في الزراعة :

نسبة الزيادة	رقم الاساس	السنة الخامسة	
١٧٠	٨٧٥ الف طن	١٤٨٠ الف طن	القمح
١٢٠	٣٣٥ الف طن	٥٢٦ الف طن	الشعير
٦٢٠	٩١ الف طن	٥٦٣ الف طن	الشوندر
١٦٠	٢٧٠ الف طن	٤٤٤ الف طن	القطن
٢٣٠	٧٤٠ الف طن	١٧ الف طن	الدخان
١٧٦	١٢٥ مليون	٢,٢ مليون	اغراس مثمرة
٧٠٠	٧٠٠ الف	٥ ملايين	اغراس الحراج
	—	١٧٠ الف فحل	فحول السفاد

ويجب ان لانفهم من هذه الارقام اكثر من انها تشير الى اتجاهات عامة، فقد يتفاوت الانتاج المحقق بين سنة واخرى بسبب الظروف المناخية او تغيرات الاسعار النسبية بسبب عوامل العرض والطلب المحلي والعالمي .

سبق ان بينا ان مجموع الاستثمارات المخصصة للتنمية الزراعية قد بلغت في القطاعين العام والخاص ١١٠٠ مليون منها ٧٨٥ مليوناً في القطاع العام و ٣١٥ مليون في القطاع الخاص . وان تنفيذ المشاريع الملحوظة كلها يؤمن زيادة في الدخل القومي تقدر بـ ٣١٠ مليون ليرة سورية في السنة الخامسة ترتفع الى ٣٦٥ مليوناً اعتباراً من السنة السادسة .

ويقدر عدد العمال الذين سيقومون بتنفيذ مشاريع الري بنحو ٣٥ ألف عامل . اما عدد العمال الذين سيتوفر لهم العمل الزراعي فيقدر بنحو ٧٥ ألف عامل .

هذا ويجدر بنا ان نذكر هنا ان معظم الاراضي التي ستروى بموجب مشروعات الري ، هي املاك للدولة سيجري توزيعها بعد استصلاحها على عدد لا يقل عن ٨٠ ألفاً من الفلاحين ضمن خطط اصلاح الزراعي . وهذا

يعني أن هؤلاء الفلاحين سينقلبون الى ملاك في نهاية السنة الخامسة للخطة .

مشاريع الصناعة

إذا كانت الزراعة لاتزال الركن الاساسي في الاقتصاد السوري فان الصناعة قد أخذت طريقها في النمو والتقدم فازدادت نسبة مساهمتها في الدخل القومي سنة بعد سنة . واصبحت اداة فعالة لتنويع الانتاج وتأمين حاجات الاقليم من مختلف السلع للاستهلاك أو للتصدير .

ولقد خصص للصناعة في البرنامج الاستثماري ٥.٩ ملايين ليرة اي ١٨,٧٪ من مجموع الموارد المتاحة للتنمية .

وقد وزعت الاستثمارات على مختلف المشاريع الصناعية لتحقيق الاهداف التالية :

أولاً : استخدام الطاقات المعطلة .

ثانياً : تأمين حاجات الاقليم من السلع الصناعية سواء كانت للاستهلاك المباشر أو لمستلزمات الانتاج أو للبناء أو للتصدير .

ثالثاً : استثمار موارد الاقليم المكتشفة من النفط والمعادن والتنقيب والتحري عن المزيد منها .

رابعاً : تدارك الخبرة الفنية اللازمة .

وبتحقيق هذه الاهداف نكون قد ائنا للصناعة مجالاً رحباً للنمو والتوسع خلال الخطة الخمسية الاولى ، ووضعنا ، اذا ما اقترنت التحريات الاضافية عن البترول والمعادن بالنجاح ، حجر الاساس لنهضة صناعية اكبر واوسع في الخطة الخمسية التالية .

وفيما يلي بيان بأهم الاهداف الانتاجية الرئيسية في القطاع الصناعي :

نوع الصناعة	وحدة القياس	الانتاج في سنة الأساس	الانتاج في السنة الخامسة
الكهرباء	مليون كيلوات ساعي	٣٠٠	٧٠٠
النفط الخام	مليون طن	—	٢
السماذ الأزوتي	الف طن	—	١٢٠
السماذ الفوسفاتي	الف طن	—	٥٠
حمض الكبريتيك	الف طن	—	٢٥
الصودا الكاوية	الف طن	—	٧,٥٠
الاسمنت	الف طن	٤٥٠	٧٠٠
السكر	الف طن	٦١	٨٠
غزل القطن	الف طن	١٠,٧	٢٥
غزل الصوف	طن	٣٢٢	٤٠٠
نسيج القطن والصوف	الف طن	٢٢,٣	٣٠
الزيوت النباتية	الف طن	٤٠	٥١

وتتضمن مشروعات الصناعة الواردة في البرنامج الاستثماري انشاء عشرة معامل لمختلف الصناعات الغذائية و ١٢ معملا لمختلف الصناعات الهندسية و ١٧ معملا لمختلف الصناعات الكيماوية اهمها معمل السماذ الأزوتي ومعمل السماذ الفوسفاتي ومعمل حمض الكبريتيك ومعمل الصودا الكاوية ومعمل الخزف والبورسلين وثلاثة معامل لسحب البلاستيك وتشكيله وحقنه .

وتتضمن مشروعات التعدين والبتروك استثمار حقل (كراتشوك) والتنقيب او الاستمرار في التنقيب عن البترول والغازات الطبيعية والحديد والفوسفات وما الى ذلك من معادن .

اما مشاريع الكهرباء فان من شأنها أن تزيد القدرة المركبة زيادة كبيرة لتأمين متطلبات الصناعة المتزايدة .

وفيما يلي بيان بأهم مشروعات الكهرباء :

القدرة المركبة		
في السنة الخامسة	في سنة الاساس	
٨٦٥٥٠ كيلوات	٢٦٥٥٠ كيلوات	دمشق
» ٥٠٠٠٠	» ٢٥٠٠٠	حلب
» ٦٣٦٠٠	» ٦١٠٠	حمص وحماه
» ١٩٦٠٠	» ٨٦٠٠	البلديات
» ٨٠٠٠٠	» ٥٥٠٠٠	الشركات الصناعية

وقد وزعت الاستثمارات المحفوظة للصناعة والتعدين والكهرباء والبتترول، بين القطاعين العام والخاص على الوجه التالي :

القطاع العام	٢٤٠ مليون	اي ما يعادل ٤٧ ٪
القطاع الخاص	٢٦٩ مليون	اي ما يعادل ٥٣ ٪

وقد بني هذا التوزيع على اساس دراسة المشاريع التي تضمنتها الخطة وتقدير ما يتلاءم منها مع طبيعة كل من القطاعين .

وهكذا ترك للقطاع الخاص ، تنفيذ المشاريع المتعلقة بالصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية باستثناء معامل السماد ، والقي على القطاع العام العبء الاكبر من مشاريع التعدين والتنقيب .

هذا وان المشروعات الصناعية المختلفة التي اشرت اليها ستؤمن في نهاية الخطة العمل لنحو ٢٥٠٠٠ عامل اضافي بحيث يصبح عدد العمال في القطاع الصناعي ١٢٥٠٠٠ عامل .

مشاريع النقل والمواصلات

لقد وضعت خطة التنمية للسنوات الخمس الاولى في قطاع النقل والمواصلات على اساس تنسيق مشروعات هذا القطاع مع الحاجات الفعلية للاقليم ، وتوقيت هذه المشروعات على نحو يكفل الاستفادة التامة منها بحيث

يتم انجازها تدريجيا مع انجاز مشاريع الري والتوسع الزراعي والتنمية الصناعية .

وقد اصاب قطاع النقل والمواصلات من الاستثمارات المخصصة للخطة الخمسية الاولى مبلغ ٥٣٧ مليون ليرة تشكل نسبة ٢٠ ٪ من مجموع الاستثمارات ، منها ٣٨٧ مليون ليرة للقطاع العام و ١٥٠ مليون ليرة للقطاع الخاص .

وقد وزعت استثمارات القطاع العام على مشاريع النقل والمواصلات على الوجه التالي :

الطرق والجسور	٧٤ مليون	١٩ ٪
البريد والمواصلات		
السلكية واللاسلكية	٥٩ مليون	١٥ ٪
الاذاعة والتلفزيون	٨ مليون	٢ ٪
مرافأ طرطوس	٣٣ مليون	٨,٥ ٪
المطارات	٤٠ مليون	١٠,٥ ٪
السكك الحديدية	١٧٣ مليون	٤٥ ٪

اما مشاريع السكك الحديدية فقد تناولت متابعة تنفيذ الخط الحديدي الذي يصل بين اللاذقية فحلب فالقامشلي ، والذي سينتهي تنفيذه في الخطة الخمسية الثانية . وقد صمم هذا المشروع ليكون قادرا على نقل محصولات زراعية يتوقع أن تتزايد حتى تصل الى ١١٠٤ مليون طن كيلو متري في نهاية الخطة الخمسية الاولى ثم ترتفع الى ٢٠٠٠ مليون طن كيلومترى في نهاية الخطة الخمسية الثانية .

وسيؤمن هذا المشروع تخفيض اجور نقل الحاصلات الزراعية من المناطق الشمالية الشرقية في الاقليم من ٩ قروش سورية للطن الكيلومترى الى خمسة قروش سورية في السنوات الاولى من انشاء الخط الحديدي تنخفض الى ٣,٥٠ قرشا سوريا عندما يزداد حجم النقل الى مليارى طن كيلو متري .

وينتظر ان يبلغ الدخل السنوي لهذا الخط ١١ مليون ليرة حينما تكون حركة النقل مليار طن كيلومترى ، يرتفع الى ١٦ مليون ليرة عندما تتضاعف هذه الحركة كما هو مقدر في نهاية الخطة الخمسية الثانية .

ولا مشاحة في ان انشاء هذا الخط سيغير طرق التجارة العابرة في المنطقة .

وقد تناولت مشاريع السكك الحديدية ايضا تحسين الشبكة الحالية وتزويدها بالمعدات الحديثة بالاضافة الى اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .

اما مشاريع الطرق فقد تناولت :

- انشاء شبكة طرق مزفطة رئيسية وثانوية بطول ١٤٥٠ كيلو مترا تضاف الى الشبكات الحالية البالغ طولها ٤٠٠٠ كيلو متر .

- تقوية وتعريض اقسام من الطرق الرئيسية المزفطة على طول ١٢٠٠ كيلو متر لتناسب مع حاجات النقل الحالية والمرتبقة .

واما مشاريع الجسور (الكبارى) فقد تناولت انشاء جسرين على نهر الفرات وخمسة جسور على نهر الخابور .

وفي حقل المواصلات السلكية واللاسلكية لحظت الخطة زيادة ٤٤ الف خط هاتفى آلي على الخطوط الحالية البالغ عددها ٥٤ الف خط وكذلك ٥ آلاف خط نصف آلي ويدوي . كما لحظت الخطة تنفيذ مشاريع مختلفة التنمية الاتصال اللاسلكي .

وقد تضمنت الخطة ايضا زيادة عدد مراكز البريد من ٦٠ مركزا الى ٨٨ مركزا وتجهيز عدد منها بأدوات البريد الميكانيكية والسيارات اللازمة لنقل البريد من القرى النائية واليهما .

اما مرفأ طرطوس الذي صمم ليستوعب تجارة المنطقتين الوسطى والجنوبية من الاقليم فقد بدأ العمل فيه في نيسان الماضي وينتظر انجاز معظم منشآته في نهاية السنة الخامسة للخطة حيث يمكن وضعه موضع الاستثمار .

وقد تضمنت الخطة ايضا انشاء مطار جديد بدمشق ، صالح لاستقبال الطائرات التجارية الحديثة بعد ان حولت شركات الطيران العالمية خطوطها عن الاقليم لعدم توفر الشروط الفنية في مطاراته الحالية ، وسيجري بالاضافة الى ذلك توسيع وتحسين المطارات الرئيسية الاخرى .

هذا وان مشاريع النقل والمواصلات التي ذكرتها سيحقق تنفيذها زيادة الدخل في الخطة الخمسية الاولى بنحو ٦٥ مليون ليرة ، وسيؤمن تشغيل

نحو ٢٠٠٠٠ عامل خلال سنوات الخطة ، كما سيتيح العمل لعدد يقدر بنحو ٢٥٠٠ عامل عند وضع هذه المشروعات موضع الاستثمار .

التربية والتعليم

وفي قطاع التربية والتعليم لحظت الخطة استثمارات بلغ مجموعها ١٠٠ مليون ليرة سورية توزع على المشروعات الآتية كما يلي :

- مشروعات مراحل التعليم المختلفة ٣٦ مليون
- مشروعات الابنية التعليمية ٣٥ مليون
- مشروعات التعليم العالي ٩ مليون
- مشروعات الجامعات ٢٠ مليون

وقد بنيت مشروعات مراحل التعليم المختلفة على اساس التوسع في سائر مراحل التعليم ، ومنح التعليم الصناعي اهتماما خاصا لاعداد جيل صناعي يخدم الحركة الصناعية والتجارية والعمرائية والانمائية .

وستحقق هذه المشروعات على اختلاف انواعها خلال السنوات الخمس احداث ٣٥٠٤ شعب جديدة تعادل ٢٥٪ من مجموع الشعب الحالية ، كما انها تتيح زيادة عدد الطلاب بمقدار ١٣٢٠٠٠ طالب وطالبة أي ما يقرب من ٣٣٪ من عدد الطلبة الحالي . ويقدر عدد المنتهين والخريجين من مراحل التعليم المختلفة خلال الخطة بنحو ٣٨٩٠٠٠ طالب وطالبة .

كما يقدر عدد الطلاب الجدد الذين يقبلون في مختلف مراحل التعليم بنحو ٤٨٨٠٠٠ طالب وطالبة .

اما مشروعات المباني التعليمية فتتناول بناء :

- ٢٠٠٠ شعبة في التعليم الابتدائي
- ٤٠٠ شعبة في التعليم الاعدادي والثانوي
- ٥ مدارس لدور المعلمين والمعلمات
- ٢٠ مدرسة صناعية وفنية

وبالنسبة للتعليم العالي والجامعات، سيجري احداث معاهد فنية عالية لمساعدة الجامعات على تخريج الاخصائيين الفنيين الذين يحتاج اليهم الاقليم . وهذه المعاهد هي :

معهد زراعي عالي بدمشق
معهد تجاري عالي بحلب
معهد للفنون الجميلة بدمشق
معاهد صناعية في دمشق وحلب

وستحدث جامعة جديدة في مدينة حلب تضم كلية الهندسة الحالية
ويضاف اليها كلية جديدة للزراعة .

وسيجري انفاق المبلغ المخصص لمشروعات الجامعات لانشاء الابنية
الجامعية ومباني المدينة الجامعية علاوة على توفير التجهيزات التي تتطلبها
جامعتا دمشق وحلب وخاصة كليات الهندسة والزراعة والعلوم .

المرافق العامة والاسكان والخدمات

قلنا ان الخطة منحت الاولوية للمشاريع الانتاجية ، وانها مع ذلك لم
تُهمل مشاريع الخدمات التي تستوجبها الاهداف الاجتماعية البعيدة .

وقد خصص في الخطة الخمسية الاولى لقطاع الخدمات مبلغ ٣٧٧
مليون ليرة تشكل اذا ما اضيفت اليها الاستثمارات المخصصة للتربية والتعليم
نسبة ٢١,٢٪ من مجموع الموارد المتاحة للتنمية .

وقد وزع هذا المبلغ بين المشروعات المختلفة وبين القطاعين العام والخاص
على الوجه الآتي :

نوع الخدمة	عام	خاص	جملة
الخدمات الصحية	٤٦ مليون	١٠ ملايين	٥٦ مليون
المرافق العامة والسياحة	٣٢ مليون	—	٣٢ مليون
الاسكان	١٥ مليون	٢٤٥ مليون	٢٦٠ مليون
الخدمات الاجتماعية	١٨ مليون	—	١٨ مليون
خدمات مختلفة	—	١١ مليون	١١ مليون
المجموع	١١١ مليون	٢٦٦ مليون	٣٧٧ مليون

اما في حقل الخدمات الصحية ، فقد حددت اهداف الخطة بزيادة
عدد الاطباء والمرضى والمرضات والقابلات ، وعدد الاسرة في المستشفيات
على الوجه الآتي :

العدد في السنة الخامسة	العدد الحالي	
١٥٠٠	١٠٠٠	اطباء
١٠٠٠	٥٠٠	ممرضون وممرضات
١٠٠٠	٢٥٠	قابلات
٥٠٠٠	٢٩٣٠	الأسرة

علما بأن نسبة عدد الاطباء الى عدد السكان وهي طبيب لكل ٤٥٠٠ نسمة في الوقت الحاضر ستصبح في نهاية الخطة طبيب لكل ٣٤٠٠ نسمة بعد أخذ زيادة عدد السكان بعين الاعتبار . وان الزيادة في عدد الأسرة ، ستؤمن عن طريق انشاء مستشفيات جديدة وتوسيع بعض المستشفيات الحالية في الاقليم .

وبالإضافة الى ذلك سينشأ عدد من المصحات والمراكز الصحية وستحدث وحدات صحية سيارة لخدمة المناطق النائية، كما ستحدث مدارس للتمرير في كل من دمشق ودير الزور واللاذقية .

وفي حقل المرافق العامة استهدفت الخطة المضي في مشروعات تأمين مياه الشرب بحيث يزداد عدد المتفاعلين منها في الاقليم من ٣٢٪ الى ٥٢٪

أما في حقل السياحة والاصطياف فقد لحظت الخطة مشروعات لتحسين مراكز السياحة والاصطياف الحالية لتشجيع حركة الاصطياف والسياحة داخل الاقليم والعمل على مضاعفة عدد السائحين الاجانب وبالتالي مضاعفة الدخل بالنقد الاجنبي الذي يأتي عن هذا الطريق .

أما مشروعات الخدمات الاجتماعية فقد تناولت تدريب عمال الصناعة والزراعة مهنيا لزيادة الانتاج وتأمين الكفاية الانتاجية وانشاء مستويات وصيدليات عمالية كما تناولت تقوية أجهزة الارشاد والتوجيه الاجتماعي والعناية بالاحداث والعاجزين وتحسين الصناعات الريفية وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية والعمراية للمواطنين في الريف .

وقد رمت الخطة بنوع خاص الى نشر العقيدة التعاونية وتعميم النظام التعاوني في مختلف انواع النشاط الاقتصادي وبصورة خاصة في الحقل الزراعي حتى تؤتي قوانين الاصلاح الزراعي الثمرة المرجوة ولا يقف عمل الجمعيات التعاونية عند حدود الانتاج بل يتعداها الى ميدان الاستهلاك وتقديم الخدمات المختلفة .

الدخل وأهداف الإنتاج

أيها السادة :

هذه هي باختصار وإيجاز الخطوط الرئيسية للبرنامج الاستثماري ومختلف المشاريع الواردة فيه . وعلينا الآن أن نستعرض الآثار التي يحدتها تنفيذ هذا البرنامج في الدخل وفي الاستهلاك الخاص للتنسيق بين أهداف الإنتاج والاستهلاك الخاص .

ان تنفيذ البرنامج الاستثماري من شأنه زيادة الدخل القومي من ٢٤٠٠ مليون ليرة الى ٣٣٦٠ مليون ليرة أي بزيادة ٤٠٪ وبتنمية وسطية قدرها ٦,٩٪ سنويا . وتتطلب مضاعفة الدخل خلال عشر سنوات زيادة هذه التنمية الى ٧,٤٪ في الخطة الخمسية الثانية . وهذا تطور طبيعي معقول .
وفيما يلي بيان بتوزيع الزيادة المرتقبة في الدخل في نهاية الخطة الخمسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية :

القطاع	الزيادة في الدخل	رقم الأساس	السنة الخامسة
الزراعة	٣١٠ مليون	٩٦٥ مليون	١٢٧٥ مليون
الصناعة	» ١٥٠	» ٢٧٥	» ٤٢٥
البناء والتشييد	» ١٠٩	» ١٠١	» ٢١٠
إيجارات السكن	» ٣٦	» ١٤١	» ١٧٧
مالي	» ١٨	» ٤٥	» ٦٣
حكومي	» ٦٣	» ١٧٩	» ٢٤٢
نقل ومواصلات	» ٦٥	» ١٤٤	» ٢٠٩
تجاري	» ١٤٦	» ٣٨٦	» ٥٣٢
خدمات	» ٦٣	» ١٦٤	» ٢٢٧

اما الفرد فسوف يزيد دخله من ٥٢٧ ليرة في سنة الأساس الى ٦٥٦ ليرة في السنة الخامسة أي بزيادة قدرها ٢٤,٥٠٪ وبمعدل وسطي قدره ٤,٥٪ شهريا بينما انفاق الفرد على وسطي الاستهلاك من ٣٧٩ ليرة الى ٤٥٣ ليرة في السنة أي بنسبة ١٩,٥٠٪ في السنة الخامسة وبمعدل وسطي قدره ٣,٥٠٪ سنويا . كل ذلك مع أخذ زيادة السكان بعين الاعتبار .

وعلى هذا فان الاستهلاك الخاص سيزداد من ١٧٢٥ مليون ليرة في سنة ١٩٣٠ الى ٢٣٢٠ مليون ليرة في السنة الخامسة ، ولذلك فقد لحظت الخطة عند تحديد الاهداف الانتاجية تأمين السلع اللازمة والكافية لمواجهة الزيادة المرتقبة في الاستهلاك تجنبا لحدوث آثار تضخمية ضارة .

العمالة

أبها السادة :

يقدر عدد السكان الحالي في الاقليم بـ ٥٥٠ . . . نسمة ، ويقدر عدد العمال بنحو ١٥٣٠ . . . شخص وذلك على اساس السن والجنس والظروف الاجتماعية السائدة بعد استبعاد الارقام التقديرية للقوات المسلحة والطلبة ممن لا يدخلون في القوة العاملة .
وان توزيع هذا المجموع بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتطوره نتيجة لتنفيذ البرنامج الاستثماري هو كما يلي :

الزيادة	عدد العمال		
	السنة الخامسة	الحالي	
٧٥ ألف	٨٩٥ ألف	٨٢٠ ألف	في الزراعة
٧٥ ألف	١٨٥ ألف	١١٠ آلاف	في الصناعة والتشييد
٤٠ ألف	٦٤٠ ألف	٦٠٠ ألف	في الخدمات
١٩٠ ألف	١,٧٣٠ مليون	١,٥٣٠ مليون	المجموع

ويجب ان يلحظ ان تأثير البرنامج في العمالة لا يقتصر على زيادة عمل العمال بنحو ١٩٠ ألف عامل ، بل انه سيؤمن في الوقت نفسه تشغيل اليد العاملة المتعطلة جزئيا او كليا وخصوصا في القطاع الزراعي .

ولا شك ان ما اتخذ في الخطة من اجراءات كالسعي لتنوع الانتاج في القطاعات المختلفة والتوزيع الجغرافي لعمليات البناء والتشييد وللصناعات وتسهيل تنقل العمال بانشاء المساكن والمرافق العامة ونشر المدارس ومراكز التدريب الزراعية والصناعية والمستوصفات والمستشفيات والخدمات الاجتماعية والعمالية في انحاء كثيرة من الاقليم : جميع هذه الاجراءات يجب ان ينظر اليها على انها عناصر في برنامج موحد يسعى الى خلق وتأمين فرص جديدة للعمل وتهيئة السبيل لدخول العمال اليها .

وهكذا نجد ان خطة التنمية هدفت الى القضاء قضاء مبرما على البطالة الكلية او الجزئية في الريف او المدن الى جانب تشغيل الايدي العاملة المضافة سنويا نتيجة الزيادة في السكان .

أبها السادة :

هذا هو عرض سريع لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم السوري للسنوات الخمس المقبلة .

والجمهورية العربية المتحدة تقف اليوم في بداية الطريق لتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، وهذه الطريق طويلة وشاقة والعقبات التي تعترض السير عليها متعددة ومتنوعة ، والهدف جسيم ، والاجيال الصاعدة تنظر الى خطواتنا وتطلب منا المزيد .

واننا الى هدفنا واصلون باذن الله وعونه وبفضل تكاتفنا وتآزرنا وتصميمنا على بناء مستقبل زاهر لسعيينا وعملنا حكومة وشعبا صفا واحدا مترابعا تحت راية العروبة الخفاقة التي رفع لواءها زعيمنا ورئيسنا جمال عبد الناصر .

محتويات الكتاب

صفحة	
٣	من أقوال سيادة الرئيس جمال عبد الناصر
٥	التقديم
١١	<u>الفصل الأول : البرنامج الاستثماري للسنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١</u>
١٢	أولا : الاعتبارات العامة
١٦	ثانياً : استثمارات خطة السنة الأولى
١٦	أ - التوزيع وفقاً للقطاعات الاقتصادية
١٩	ب - توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص
٢٤	ج - احتياجات البرنامج الاستثماري من القطع الأجنبي
٢٦	د - البرنامج التفصيلي للاستثمار (جدول رقم ٧)
٥١	تفاصيل احتياجات بعض القطاعات من القطع الأجنبي (جدول رقم ٨)
٥٧	<u>الفصل الثاني : الموارد المالية المتاحة لتمويل خطة السنة الأولى ١٩٦٠/١٩٦١</u>
٥٩	أولا - الموارد المالية المتاحة لتمويل القطاع العام
٦٠	أ - الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة
٦٣	ب - فائض إيرادات صندوق الدين العام
٦٣	١ - استرداد القروض
٦٧	٢ - صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض
٦٨	٣ - الاقتراض الداخلي
٦٩	ج - فائض صناديق التأمين والمعاشات الحكومية
٧٠	د - فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية
٧١	هـ - موارد مؤسسة أبنية التعليم
٧٢	و - فائض موارد الأوقاف الإسلامية
٧٣	ز - فائض مؤسسات الأعمال الحكومية
٧٧	ح - الفائض المتاح لدى مؤسسة الإصلاح الزراعي
٧٨	ط - الموارد المتاحة للتنمية في البلديات

٧٨	١ - الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات
٨٠	٢ - بيع أراضي البلديات
٨٠	٣ - موارد صندوق البلديات
٨١	ي - إيرادات أخرى
٨١	ك - الإيرادات الاستثنائية
٨١	ل - مساهمة وقرض الاقليم الجنوبي
٨١	م - المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية
٨١	ثانياً : الموارد المالية المتاحة لتمويل القطاع الخاص
٨٢	٢ - الموارد المتاحة لقطاع الاعمال المنظم
٨٢	ب - الموارد المتاحة لقطاع الاعمال غير المنظم
٨٣	ج - الموارد المتاحة في قطاع الزراعة والقطاع العائلي
٨٣	ثالثاً : اجمالي الموارد المتاحة والمخدرات
٨٧	<u>الفصل الثالث : التوازن الاقتصادي العام</u>
٨٩	أولاً - تقدير الدخل القومي
٩١	ثانياً - توازن المصادر والاستخدامات
٩٣	ثالثاً - العمالة
	<u>الملاحق :</u>
٩٧	ملحق رقم (١) : ملحق لخطة التنمية للسنة الاولى
١٠٣	ملحق رقم (٢) : لائحة بمشروعات خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٦/١٩٦٠
١٠٥	أولاً - قطاع الري واستصلاح الاراضي والكهرباء المائية
١٠٩	ثانياً - القطاع الزراعي
١١٣	ثالثاً - قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبتترول
١٢٨	رابعاً - قطاع النقل والمواصلات
١٣٥	خامساً - قطاع التعليم
١٢٧	سادساً - قطاع الصحة
١٣٨	سابعاً - قطاع الخدمات الاجتماعية
١٤٠	ثامناً - قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة

١٤١	تاسعاً - قطاع الإسكان
١٤١	عاشراً - مشروعات القطاعات الأخرى
١٤٣	ملحق رقم (٣) : أهداف مشروعات خطة التنمية للسنة الأولى ١٩٦١/١٩٦٠
١٤٥	أولاً - قطاع الري واستصلاح الأراضي والكهرباء المائية
١٥٣	ثانياً - القطاع الزراعي
١٥٥	ثالثاً - قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبتروك
١٦١	رابعاً - قطاع النقل والمواصلات
١٧٠	خامساً - قطاع التعليم
١٨٤	سادساً - قطاع الصحة
١٨٥	سابعاً - قطاع الخدمات الاجتماعية
١٩١	ثامناً - قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة
١٩٣	تاسعاً - قطاع الإسكان

ملحق رقم (٤) : البيان الذي ألقاه المهندس نور الدين كحالة نائب رئيس الجمهورية

ووزير التخطيط المركزي عن خطة التنمية الاقتصادية في الإقليم

السوري للسنوات الخمس ١٩٦١/١٩٦٠ - ١٩٦٥/١٩٦٤ ١٩٧

— ٢٢٥ —

فهرس الجداول

صفحة

جدول رقم

- | | | |
|---|---|-----|
| ٧ | توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية في خطة السنة الاولى | (١) |
| ٨ | توزيع الدخل على القطاعات الرئيسية ومعدلات زيادته | (٢) |
| ٩ | الزيادات في العمالة وفي انتاجية العامل في كل قطاع | (٣) |

الفصل الاول

- | | | |
|----|---|------|
| | توزيع استثمارات خطة السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠ على القطاعات | (١) |
| ١٦ | الاقتصادية مقارنا بالتوزيع في خطة السنوات الخمس الاولى | (٢) |
| | تفاصيل استثمارات قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات خلال | (٣) |
| ١٧ | سنة ١٩٦١/١٩٦٠ | (٤) |
| | توزيع استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الواردة في الموازنات | (٥) |
| ١٩ | المختلفة للقطاع العام خلال السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠ | (٦) |
| | التوزيع النسبي للاستثمارات بين القطاعين الخاص والعام وفقاً لوجه | (٧) |
| ٢٠ | النشاط خلال السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠ | (٨) |
| | توزيع الاستثمارات في القطاعين العام والخاص بين الصناعة والتعدين | (٩) |
| ٢٢ | والكهرباء الحرارية والبترو (١٩٦١/١٩٦٠) | (١٠) |
| ٢٥ | احتياجات القطاعات من القطع الاجنبي خلال السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠ | (١١) |
| | تفاصيل استثمارات القطاعات الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص | (١٢) |
| ٢٧ | وعلى المشروعات المختلفة خلال السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠ | (١٣) |
| ٢٩ | (١/٧) قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي | (١٤) |
| ٣٠ | (٢/٧) قطاع الزراعة | (١٥) |
| ٣٤ | (٣/٧) قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبترو | (١٦) |
| ٣٩ | (٤/٧) قطاع النقل والمواصلات | (١٧) |
| ٤٢ | (٥/٧) قطاع التعليم | (١٨) |
| ٤٣ | (٦/٧) قطاع الصحة | (١٩) |
| ٤٤ | (٧/٧) قطاع الخدمات الاجتماعية | (٢٠) |
| ٤٦ | (٨/٧) قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة | (٢١) |
| ٤٩ | (٩/٧) قطاع الإسكان | (٢٢) |
| ٥٠ | (١٠/٧) القطاعات الاخرى | (٢٣) |

٥١	تفاصيل احتياجات بعض القطاعات من القطع الاجنبي	(٨)
٥٣	(١/٨) قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي	
٥٤	(٢/٨) قطاع الزراعة	
٥٥	(٣/٨) قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبتترول	
٥٦	(٤/٨) قطاع النقل والمواصلات	

الفصل الثاني

٥٩	الموارد المالية المتاحة لتمويل استثمارات القطاع العام	(١٠)
٦٠	الايرادات العامة للموازنة العامة	(١١)
٦١	النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية للهيئات الانمائية	(١٢)
٦٤	القروض المستحقة السداد لصندوق الدين العام حتى بداية سنة ١٩٦٠	(١٣)
٦٥	الاقساط المستحقة الاداء لصندوق الدين العام خلال ١٩٦٠/١٩٦١	(١٤)
٦٦	المتاخرات المستحقة لصندوق الدين العام حتى بداية سنة ١٩٦٠	(١٥)
٦٦	صافي موارد صندوق الدين العام من العوائد والاستثمارات والفوائد	(١٦)
٦٨	خلال ١٩٦٠/١٩٦١	
٦٩	مجموع موارد صندوق الدين العام خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١	(١٧)
٧٠	الفائض لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية حتى نهاية ١٩٦٠/١٩٦١	(١٨)
٧١	الموارد المتولدة لدى مؤسسة ابنية التعليم حتى نهاية ١٩٦٠/١٩٦١	(١٩)
٧٢	موارد الاوقاف الاسلامية خلال السنوات الثلاث ١٩٥٧/١٩٥٩	(٢٠)
٧٣	توزيع الانفاق الراسمالي للاوقاف الاسلامية خلال السنوات ١٩٥٧/١٩٥٩	(٢١)
٧٦	فائض مؤسسات الاعمال الحكومية خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١	(٢٢)
٧٨	الفائض المتاح لدى مؤسسة الاصلاح الزراعي خلال عام ١٩٦٠/١٩٦١	(٢٣)
٧٩	الايرادات العادية للبلديات خلال ١٩٦٠/١٩٦١	(٢٤)
٧٩	النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية للانمائية للبلديات خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١	(٢٥)
٨٠	الموارد المتاحة للتنمية في البلديات خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١	(٢٦)
٨٠	العلاقة بين المدخرات المتولدة في القطاعات المختلفة والموارد المتاحة لكل منها	(٢٧)
٨٥	لكل منها	
٩٠	الدخل القومي في كل من سنة الاساس والسنة الاولى	(٢٨)
٩٤	(١/٢٨) توزيع السكان على المحافظات في تعداد ايلول ١٩٦٠	
٩٥	عدد السكان وتوزيع القوة العاملة في سنة الاساس وفي السنة الاولى	(٢٩)
٩٥	الانتاجية المتوسطة للعامل في سنة الاساس والسنة الاولى في كل من	(٣٠)
٩٦	القطاعات الرئيسية	

٩٦	الارقام الاجمالية الاساسية لخطة السنة الاولى	(٣١)
الملاحق		
٩٩	بعض الاستثمارات الاضافية خلال ١٩٦١/١٩٦٠	(٣٢)
	تفاصيل المشروعات المحفوظة في الاستثمارات الاضافية	(٣٣)
١٠١	خلال سنة ١٩٦١/١٩٦٠	
١٢٤	تفاصيل مشروعات كهرباء البلديات وشركات الامتياز	(٣٤)
١٥٧	الزيادات في انتاج اهم الصناعات	(٣٥)
١٥٨	الاستطاعة التأسيسية لمعامل توليد الكهرباء في سنة الاساس	(٣٦)
١٦٠	الاضافات الى القدرة الكهربائية	(٣٧)
	تطور عدد الجسور على اهم انهر الاقليم خلال الخطة الخمسية مقارنا	(٣٨)
١٦٣	بالوضع الراهن	
١٦٤	عدد الهواتف الحالية وللزمة في اهم المدن	(٣٩)
١٦٦	نسبة اليراد الى رأس المال في مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية	(٤٠)
١٦٨	الاهداف الانتاجية في قطاع النقل والمواصلات	(٤١)
١٧١	توزيع الشعب المدرسية في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس	(٤٢)
١٧٢	الزيادة في عدد الطلاب في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس	(٤٣)
١٧٣	عدد المنتهين والخريجين في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس	(٤٤)
١٧٤	عدد المقبولين الجدد في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس	(٤٥)
١٧٥	عددا الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة في السنة الاولى وسنة الاساس	(٤٦)
١٧٧	توزيع عدد المقبولين الجدد في الجامعات	(٤٧)
١٧٨	توزيع بعثات التخصص العالي على الجامعات الخارجية	(٤٨)
١٧٨	توزيع بعثات التخصص العالي حسب الهيئات الموفدة	(٤٩)
١٧٩	توزيع منح الاقليم الجنوبي حسب الهيئات المستفيدة	(٥٠)
١٨٠	توزيع شعب المدارس المملوكة للدولة والمستأجرة	(٥١)
١٨١	توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الابتدائية على المحافظات	(٥٢)
	توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الاعدادية والثانوية العامة	(٥٣)
١٨٢	ودور المعلمين على المحافظات	
١٨٣	توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الصناعية على المحافظات	(٥٤)
١٨٩	توزيع المراكز الثقافية على المحافظات	(٥٥)
١٩٣	توزيع الوحدات السكنية على القطاعين العام والخاص	(٥٦)
١٩٤	توزيع المساكن الشعبية على المدن والاقضية	(٥٧)
١٩٤	توزيع مساكن اصلاح الزراعة على القرى	(٥٨)
١٩٥	توزيع الوحدات السكنية للقطاع الخاص على المحافظات	(٥٩)



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 072239435